462616

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

النيابة والمجاز في القرآن الكريم
الأبنية الصرفية أنموذجًا

Functional Shift and Metaphor in Holy Qur'an
(Morphological Structures as Example)

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية

إعداد الطالب

سالم محمد (المقبل الحاج) الخوالدة

(٠٠٩٩٢٠٠٠٣٢)

الفصل الثاني

٢٠٠٧/٢٠٠٦

النيابة والمجاز في القرآن الكريم

الأبنية الصرفية أنموذجاً

إعداد الطالب

سالم محمد (المقبل الحاج) الخوالدة

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها – الجامعة الأردنية، ١٩٨٨

ماجستير اللغة العربية وآدابها – جامعة آل البيت، ١٩٩٨

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية في اللغة والنحو , جامعة اليرموك ــ إربد ــ الأردن

وافق عليها

أ.د. سمير شريف استيتية.....مشرفاً

أستاذ اللسانيات – جامعة اليرموك

أ.د. نهاد الموسى.....عضواً

أستاذ اللغة والنحو – الجامعة الأردنية

أ. د. محمود حسني.....عضواً

أستاذ اللغة والنحو – الجامعة الأردنية

أ.د. يوسف أبو العدوس..... عضواً

أستاذ البلاغة والنقد الحديث – جامعة اليرموك

د.عبد الحميد الأقطش.....عضواً

الأستاذ المشارك في الدراسات اللغوية– جامعة اليرموك

قائمة المحتويات

الموضوع.....الصفحة

قائمة المحتويات ..... ج

الملخص..... هـ

المقدمة..... ١

الفصل الأول: النيابة بين المتقدمين والمتحدثين ٦

المبحث الأول: النيابة عند المتقدمين..... ٨

المبحث الثاني: النيابة عند المحدثين ٢٠

المبحث الثالث: أسباب ظهور النيابة ٣٢

١. اختلاف القراءات القرآنية ٣٢

٢. الاتساق مع القاعدة النحوية..... ٣٤

٣. أمن اللبس ٣٧

الفصل الثاني: النيابة في الأبنية الصرفية في القرآن الكريم ٤٣

المبحث الأول: النيابة في المصادر ٤٧

١. المصدر نائب عن الوصف المشتق..... ٤٧

أ- مصدر نائب عن صفة فاعل ٤٧

- فَعْل ٤٧
- فِعْل ٥٤
- فُعْل ٥٧
- فَعَل ٦٤
- فَعْلة ٧٢
- فِعلة ٧٥
- فَعال..... ٧٦
- فِعال..... ٨٢
- فُعلان ٨٧

ب- مصدر نائب عن صفة مفعول..... ٩٠

- فَعْل ٩٠
- فِعْل ٩٨

- فَعَل ١٠٥
- فُعُل ١١١
- فَعْلة ١١٤
- فِعْلة ١١٦
- فُعْلة ١١٨
- فعال ١٢١
- فِعال ١٢٣
- فُعْلان ١٢٥

المبحث الثاني: النيابة في المشتقات ١٢٧

أ. الوصف المشتق نائب عن المصدر ١٢٧
- فاعل بمعنى المصدر ١٢٧
- مفعول بمعنى المصدر ١٣٥

ب. الوصف المشتق نائب عن الوصف المشتق ١٣٧
- فاعل بمعنى مفعول ١٣٧
- مفعول بمعنى فاعل ١٤٣

الفصل الثالث: النيابة والمجاز ١٤٥

المبحث الأول: النيابة والمجاز عند اللغويين والنُّحاة ١٥٥

المبحث الثاني: النيابة والمجاز عند البلاغيين ١٦٦

١. النيابة والمجاز العقلي عند البلاغيين ١٦٦
٢. النيابة والمجاز اللغوي ١٧٧

المبحث الثالث: النيابة والمجاز عند المفسرين ١٨٣

المبحث الرابع: النيابة والمجاز في كتب مجاز القرآن وعلومه ١٨٩

الخاتمة ١٩٧

فهرس الايات القرآنية ٢٠٠

فهرس الأبيات الشعرية ٢١٩

المصادر والمراجع ٢١٩

الرسائل والدوريات ٢٣١

Abstract ٢٣٣

النِّيابة والمجاز في القرآن الكريم

"الأبنية الصرفية أنموذجاً"

إعداد

سالم محمد المقبل الخوالدة

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير شريف استيتية

الملخص

هذه دراسة بعنوان "النِّيابة والمجاز في القرآن الكريم " تتناول ما يلي:

أ- الوصف بالمصدر.[1]

ب-ورود المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول) بمعنى المصدر.

ج - مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول واسم المفعول بمعنى اسم الفاعل

وتكمن مشكلة البحث في تعدد الإعراب وتعدد المجاز في مواضع النِّيابة في القرآن الكريم.

وتتمثل أهمية البحث بما يلي:

أ- تتبع مصطلح النِّيابة ومحاولة الوصول إلى حد دقيق له، إذ إنه صار مشكلا في الدراسة اللغوية: قديمها وحديثها.

ب- التعرّف إلى الوجوه الإعرابية المتعددة لمواطن النِّيابة، وطرق المفسرين في توجيه إعرابها.

---

[1] الوصف بالمصدر: هو ورود المصدر خبراً أو نعتا أو حالاً.

ج- تتبع العلاقة بين النِّيابة والمجاز عند اللغويين والمفسرين والبلاغيين وعلماء علوم القرآن ومجازه.

وقد استقامت خطة البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة هي:

المقدمة: تناولت مشكلة البحث وأهمية الدراسة.

الفصل الأول: النِّيابة بين المتقدمين والمحدثين.

تتبعت الدراسة المصطلح عند القدماء والمحدثين، وبينت القصور فيه، واجتهدت في الوصول إلى تعريف دقيق للمصطلح.

الفصل الثاني: النِّيابة في الأبنية الصرفية في القرآن الكريم.

وقفت الدراسة عند الصيغ المختلفة للمصادر التي تأتي بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، وما يأتي بمعنى المصدر من اسم الفاعل واسم المفعول، وبينت الوجوه الإعرابية المتعددة في إعراب المفسرين لها.

الفصل الثالث: النِّيابة والمجاز في القرآن الكريم

تناولت الدراسة في هذا الفصل العلاقة بين النِّيابة والمجاز عند اللغويين والنحاة والبلاغيين والمفسرين وفي كتب مجاز القرآن وعلومه، إذ تعددت الآراء في النِّيابة بين المجاز العقلي وبين المجاز اللغوي.

وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أنه لا يمكن حصر النِّيابة في نوع واحد من أنواع المجاز، فهي تحتمل: المجاز اللغوي والمجاز العقلي والمجاز بالحذف.

ولعلّ أظهر ما يتمثل من المجاز في النِّيابة المجاز المرسل الذي يقوم على علاقة التعلق الاشتقاقي والمجاز العقلي.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، الذي علّم القرآن، خلق الإنسان علّمه البيان.

وبعد:

فهذه دراسة بعنوان " النِّيابة والمجاز في القرآن الكريم " تتناول ما يلي:

أ – نيابة المصدر عن اسم الفاعل.

ب – نيابة المصدر عن اسم المفعول.

ج – نيابة اسم الفاعل عن المصدر.

د – نيابة اسم المفعول عن المصدر.

هـ – نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول.

و – نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل.

إنّ الحدّود النحوية لا تنطبق انطباقاً كاملا على المحدود، فهناك مسائل تقع بين هذه الحدود يمكن أن تنضوي تحت حدّ، أو ان تُضم إلى حدّ آخر، لتتسق مع القاعدة النحويـــة، كوقوع المصدر خبراً أو وصفاً أو حالاً، إذ يمكن أن يبقى على مصدريته في دائرة الحقيقة، أو يدخل في المجاز بتأويله بمشتق، فيحتمل المجاز اللغوي أو المجاز العقلي.

تحاول هذه الدراسة تتبع أراء علماء التفسير والنحو والبلاغة وعلوم القرآن ومجـــازه وإعرابه للنيابة في قرون مختلفة:

فمن علماء القرن الثاني: الخليل بن أحمد، وسيبويه.

ومن علماء القرن الثالث: الفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، وابن قتيبة.

ومن علماء القرن الرابع: الطبري، والزجاج،، وابن السراج، وابن جني، وابن فارس

ومن علماء القرن الخامس: الجوهري، والشريف الرضي، ومكي بن أبي طالب وعبد القاهر الجرجاني.

ومن علماء القرن السادس: الزمخشري، وابن عطية.

ومن علماء القرن السابع، الرازي، والعكبري، والسكاكي، والعز بن عبد السلام، والقرطبي.

ومن علماء القرن الثامن: ابن منظور، ومحمد بن علي الجرجاني، والقزويني، والطيبي والعلوي اليمني، وابن القيم إمام الجوزية، وأبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي، والسبكي والزركشي.

ومن علماء القرن العاشر: السيوطي، والإسفراييني.

ومن القرون اللاحقة: الزبيدي، والألوسي، والصبان وابن عاشور.....الخ[1]

وقفت الدراسة على الجهود السابقة التي جاءت تحت عناوين مختلفة مثل: الاستغناء، والتعويض، والتحويل، وبينت أنها تخلط بين النيابة وبين غيرها من المصطلحات

لعل أقرب مصطلح للنيابة تناوله المحدثون هو "العدول " كما جاء عند عبد الحميد الهنداوي في كتابه " الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم " وعند عبدالله الهتاري في أطروحته "الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي"

ويقصدان بالعدول " التحول الحاصل في التركيب بإعادة عنصر من عناصر بنائه على نسق مخالف لما سبق ذكره في السياق نفسه"[2]، وهو عدول في موقعين مختلفين من السياق، وليس عدولاً في نفس الموقع بين صيغتين: إحداهما محذوفة، والأخرى مذكورة، تأخذ

---

[1] انظر قائمة المصادر والمراجع.

[2] انظر الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي، الهتاري، ص ١ – ٢.

الصيغة المذكورة معنى الصيغة المحذوفة تحت سلطة السياق، فيخرج الكلام إلى المجاز. كما تناولته هذه الدراسة.

عرض دفع الله سليمان النيابة بمعنى التبادل اللغوي في مقالته " ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول، لكنه لم يركز عل الجواز النحوي، ولم يركـز علـى التعدد في المجاز، فجاء عرضه موجزاً.

هناك دراسات سابقة تحمل عنوان "النيابة " معظمها مقالات، وهي على الترتيب التاريخي:

أ – بين الأصالة والنيابة في النحو العربي لعبد العظيم فتحي الشاعر.

ب – النيابة بين الأبنية الصرفية لنهاد فليح حسن، وهما مقالتان في مجلة آداب المستنصرية.

ج – ظاهرة النيابة في العربية لعبدالله بابعير.

تكمن أهمية هذه الدراسات في الفصل بين النيابة وما يختلط بها من مفاهيم ومصطلحات، كما بينت أهمية دراسة ظاهرة النيابة في العربية.

أما نهاد فليح فقد اعتمدت في مقالتيها على دواوين الشعراء مثل:أمريء القـيس، والنابغـة، وحاتم الطائي، وأوس بن حجر،وطرفة،وزهير،وعلى المعاجم العربية كتهذيب اللغة والمحكـم والصحاح وديوان الأدب ولسان العرب والقاموس المحيط،ولم تقف علـى تعـدد الإعـراب لمواطن النيابة، كما لم تقف على العلاقة بين النيابة والمجاز.

لعل آخر دراسة للنيابة وقع عليها البحث هي "ظاهرة النيابة في العربية " لعبدالله بابعير التي يقول فيها تحت عنوان " النيابة والمجاز " : "إن القول بالمجاز في أمثلة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،وفي أمثلة النيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية يحتاج إلى دراسة وافية يـتم فيها بحث هذه المسألة بين النحويين والبلاغيين واستيفاء مواضعها وأمثلتها..." [1]

---

[1] انظر ظاهرة النيابة في العربية ، بابعير، ص٧٧.

حاولت هذه الدراسة أن تكمل الجهود السابقة، فركزت على ما يلي:

أ – تعددا لوجوه الإعرابية لمواضع النيابة.

ب – تعدد المجاز لمواضع النيابة.

ج – الوقوف على علاقة التعلق الاشتقاقي أو المتعلقية التي ذكرها العلماء في كتبهم، كالعلوي والصبان ومحمد بن علي الجرجاني والعز بن عبدالسلام وابن القيم إمام الجوزية والسيوطي والزركشي، وهي كون الشيء متعلقاً بشيء آخر تعلقاً مخصوصا، أي التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات، أو بين بعض الصفات وبعضها.

نهجت الدراسة نهج ابن جني في باب" تجاذب المعنى والإعراب ". إذ يقول في الخصائص: "فقولك إذاً : هذا رجل دنف أقوى إعرابا ؛ لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة. وقولك رجل دَنَف أقوى معنى ؛ لما ذكرناه: من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا نجده ولا تتمكن منه الصفة الصريحة، فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى،فاعرفه وامض الحكم فيه على أي الأمرين شئت ".[1] وعلى نهج ابن هشام في الباب الخامس "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها " ففي الجهة الخامسة يذكر ما يحتمل أكثر من إعراب، مثل: ما يحتمل المبتدأ والخبر، وما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحالية، وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله...الخ[2]

وقد استقامت خطة البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة هي:

المقدمة: تناولت مشكلة البحث وأهمية الدراسة.

---

[1] انظر، الخصائص، ابن جني، ج ٣، ص ٢٦٣.

[2] انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام،ص٧٢٢ – ٧٧٧.

الفصل الأول: النيابة بين المتقدمين والمحدثين

تتبعت الدراسة المصطلح عند القدماء والمحدثين، وبينت القصور فيه، واجتهدت في الوصول إلى تعريف دقيق للمصطلح.

الفصل الثاني: النِّيابة في الأبنية الصرفية في القرآن الكريم.

وقفت الدراسة عند الصيغ المختلفة للمصادر التي تأتي بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول وما يأتي بمعنى المصدر من اسم الفاعل واسم المفعول ،وبينت الوجوه الإعرابية المتعددة في إعراب المفسرين لها.

الفصل الثالث: النِّيابة والمجاز في القرآن الكريم

تناولت الدراسة في هذا الفصل العلاقة بين النِّيابة والمجاز عند اللغويين والنحاة والبلاغين والمفسرين وفي كتب مجاز القرآن وعلومه، إذ تعددت الآراء في النِّيابة بين المجاز العقلي وبين المجاز اللغوي.

وفي الخاتمة توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أنه لا يمكن حصر النِّيابة في نوع واحد من أنواع المجاز، فهي تحتمل: المجاز اللغوي والمجاز العقلي والمجاز بالحذف.

ولعلّ أظهر ما يتمثل من المجاز في النِّيابة: المجاز المرسل الذي يقوم على علاقة التعلق الاشتقاقي والمجاز العقلي.

والشكر الخالص للأستاذ الدكتور سمير شريف ستيتية الذي أنارت ملاحظاته السطور ، وأذكت مناقشاته استخراج ما خفي في بطون الكتب. وللأساتذة الأجلاء: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والأستاذ الدكتور محمود مغالسة، والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس، والدكتور عبدالحميد الأقطش لتفضلهم قبول مناقشة الأطروحة، وإصلاح ما اعوجّ منها.

وهذا جهد المقلّ، وبالله نستعين.

الفصل الأول
النِّيابة بين المتقدمين والمحدثين

النيابة لغة

النِّيابة لغة مصدر الفعل " ناب "، يقول ابن منظور: " وناب عنـــي فلانٌ يَنُوبُ نَوْباً ومَناباً أي قام مقامي؛ وناب عَنـــي فـــي هذا الأمْرِ نـــيابةً إذا قام مقامَك[1].

ويذكر الزبيدي أن صاحب الصحاح اقتصر على المصدر "مناب "، إذ يقول: " قـــال شيخنا: والذي صرّح به الأقدمون أن نيابة مصدر ناب لم يرد في كلام العرب، قال ثعلب في أماليه: ناب نوبا، ولا يقال نيابة "[2].

ويستغرب الزبيدي ما ذكره صاحب الصحاح بعد أن يورد استغراب ابن هشام فـــي تذكرته، فيقول: "ونقله ابن هشام في تذكرته واستغربه وهو حقيق بالاستغراب"[3]

ومن الملاحظ أن لفظة نيابة وردت في معجم العين، وهو أول معجم لغوي متكامل، إذ يقول الخليل في معجمه: " وناب عنّي فلان في هذا الأمر نيابة، إذا قام مَقامَك[4]

---

(1) انظر: لسان العرب، ابن منظور: نوب.

(2) انظر:تاج العروس، الزبيدي: نوب.

(3) انظر: السابق : نوب.

(4) انظر: العين، الخليل بن أحمد: نوب.

المبحث الأول: النِّيابة عند المتقدمين

يبدو أن المعنى اللغوي للنيابة بدأ يأخذ طابعا اصطلاحيا، إذ انتقل من الدلالة اللغوية العامة إلى الدلالة العرفية الخاصة، فظهرت بعض العبارات المصطلحية، مثل: **بدل من كذا وقام مقام، ووقع موقع، ووضع موضع،،وأغنى، واستغنى، وعوض، وتعويض، وناب، وينوب، وأناب، ومناب، ونيابة.**

يستخدم سيبويه عبارة (بدل من كذا) للتعبير عن النِّيابة في غير موطن، فيقول: "سقياً ورَعْياً " بدلاً من "سقاك الله ورعاك"[1] و"الحمد لله " بدلاً من اللفظ بقولك: " أحمد الله"[2].

وسيبويه لا يقصد هنا البدل النحوي إنما يقصد النِّيابة، لأن مصطلح البدل في النحو كان واضحاً لديه[3]

ويستخدم عبارة(تقوم مقام) مع اسم الفعل، فأسماء الأفعال تقوم مقام الأمر والنهي[4]

واستخدم سيبويه و المبرد والفارسي عبارة (وقع موقع) و(وضع موضع) في نيابة المصدر عن اسم الفاعل، فالمصدر في موضع فاعل إذا كان حالا[5]، وليس اسم الفاعل في الاتساع في وقوعه موقع المصدر كوقوع المصدر موقع اسم الفاعل. [6]

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ج١، ص٣١٢.

(2) انظر: السابق، ج١، ص٣٢٩.

(3) انظر: السابق، ج١، ص ١٥١ لمعرفة مصطلح البدل عند سيبويه.

(4) انظر: السابق، ج١، ص٢٤٢- ٣٤٣.

(5) انظر: السابق، ج١، ص٣٧٠ . وانظر: المقتضب، المبرد، ج٣، ص٢٣٤.

(6) انظر: المسائل البصريات، الفارسي، ج٢، ٩٠٤.

واستعمل ابن السراج والفارسي العبارة الفعلية" أغنى "و "يغني " و"استغنى" للدلالة على النِّيابة فـ "أتاني زيد مشيا أغنى عن ماش"[1]، و"استغني عن الأفعال بأسماء الأفعال التي سميت بها"[2].

واستعمل ابن فارس التعويض بمعنى النِّيابة ويتبعه السيوطي في ذلك، فالتعويض عند ابن فارس: هو إقامة الكلمة مقام الكلمة، مثل إقامة المصدر مقام اسم الفاعل، واسم الفاعل مقام المصدر.[3]

وتعريف ابن فارس للتعويض هو نفسه المعنى اللغوي للنيابة؛ لأن ناب عني فلان تعني قام مقامي، لكن جديد ابن فارس يتمثل بأنه نقل المصطلح من دائرة العبارة الاصطلاحية إلى دائرة التسمية، وهذه التسمية تشكل بداية ظهور المصطلح، لأن المصطلح يدخل في الجداول الاسمية، كما يقول عثمان بن طالب: " فمهمة المعجمية هي دراسة الحقول المعجمية والخصائص العامة للوحدات المكونة لجداولها، ومهمة علم المصطلح هي دراسة جداول خاصة من النظام العام، أي الجداول الاسمية باعتبارها أنظمة مهيكلة ودالة على أنظمة من المفاهيم الخاصة مرتبطة ارتباطا مباشرا (وظيفيا ومرجعيا) بأقسام معينة من الأشياء تتأسس وجوديا في إطار ممارسة معرفية تحدد بدورها صيغة المفاهيم ونظام الأسماء المترجم عنها اصطلاحيا ".[4]

---

(1) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج١، ص١٦٣.

(2) الإيضاح، الفارسي، ص١٤٧.

(3) انظر: الصاحبي، ابن فارس، ٢٣٥-٢٣٦. وانظر:.المزهر، السيوطي، ج١، ص٢٧٠.

(4) علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة، عثمان بن طالب، ص١٥٦.

ويذكر المبرد الفعل " ناب " في حديثه عن "هذا ما يكون من المصادر توكيدا" فيقول: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً أو مصبراً[1]، فهو يذكر نيابة المصدر عن اسم الفاعل.

ويضع ابن جني عنوانا أسماه" باب في إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة"، فانتقل المصطلح من العبا ر ة الفعلية إلى الاسم (إنابة).

ويقر ابن جني أن الإنابة تأتي بعد حذف، فيقول: " الأول منهما أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه، ودليلة عليه...ومنه قول الله تعالى (يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ)[2]. وقد جاء في الضمة منه قوله:

إنَّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حكَمْ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُمْ[3]

يريد النجوم فحذف الواو وأناب عنها الضمة".[4]

وفي نيابة الحرف عن الحركة يعتبر ابن جني علامات الإعراب بالحروف نائبة عن الحركات الأصلية مثل: الأسماء الخمسة والتثنية والجمع والنون في الأفعال الخمسة[5].

أما ابن يعيش فهو يذكر مصطلح "نائب عن الحال " صراحة في حديثه عن مجيء الحال معرفة، فيقول: "وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة، وهي في تأويل نكرات، فمنها ما فيه الألف واللام ومنها ما هو مضاف، فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولهم "أرسلها العراك".

---

(1) المقتضب، المبرد،ج٣، ص٢٣٤.

(2) الزمر: ١٦.

(3) أنظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع، مج٢، ص١٠.

(4) الخصائص، ابن جني، ج٣، ص ١٣٥- ١٣٧.

(5) انظر: السابق، ج٣، ١٣٧.

فنصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك، يعارك، معاركة وعراكاً وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة،إذا كان في تأويل معتركة، وذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال...لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال"[1].

ويلاحظ أن مصطلح "نائب" كان واضحا عند ابن يعيش، ففي باب أسماء الأفعال تأتي النِّيابة عنده بعد حذف، ثم إقامة نائب مقام المحذوف يعمل عمله، يقول ابن يعيش: "ووجه ثان أن الأمر لا يكون إلا بالفعل فلما قويت الدلالة على الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفا منه، ولما كانت هذه الأسماء عوضا عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه عملت عمله"[2]

ويمثل ابن مالك مرحلة استقرار مصطلح "نائب "، فقد جعله عنوانا "باب النائب عن الفاعل"[3]

.وقد تبع ابن مالك من سبقه في تقسيم حركات الإعراب إلى قسمين:

القسم الأول: حركات أصلية، وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

القسم الثاني: النِّيابة عن الحركات، ويقصد بها الإعراب بالحروف التي هي فرع عن أصل، ومنها: نيابة الفتحة عن الكسرة في باب الممنوع من الصرف، ونيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ونيابة الواو عن الضمة، والألف عن الفتح، والياء عن الكسرة، ونيابة النون عن الضمة. [4].

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٦٣.

(2) نفسه ، ج٤، ص ٢٩.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك، ج٢، ص ٥٧.

(4) انظر السابق، ج١، ص ٤٤ – ٥٦.

وما يهم هنا أن ابن مالك صرح بقضية الأصالة والفرعية؛ لأن النِّيابة هي فرع يحل محل أصل.

وقد سار شارحو الألفية على نهج ابن مالك في تقسيم الحركات إلى أصلية وفرعية، فابن عقيل يقول: "الرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجريكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وماعدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة في" أخو".[1]

وهذا التقسيم واضح عند السيوطي الذي يقسم النِّيابة إلى أقسام هي:

الباب الأول من أبواب النِّيابة ما جمع بألف وتاء

الباب الثاني من أبواب النِّيابة ما لا ينصرف

الباب الثالث من أبواب النِّيابة الأسماء الستة

الباب الرابع من أبواب النِّيابة المثنى

الباب الخامس من أبواب النِّيابة جمع المذكر السالم

الباب السادس من أبواب النِّيابة المضارع إذا اتصل به ألف الإثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

الباب السابع من أبواب النِّيابة الفعل المضارع المعتل: الجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون ".[2]

فمصطلح النِّيابة أخذ يستقرّ ابتداء من ابن جني مرورا بابن يعيش إلى ابن مالك وشراح الألفية الذين استقر المصطلح عندهم تماما.

---

[1] شرح ابن عقبل، ج ١، ص ٤٣.

[2] همع الهوامع، السيوطي، ج ١، ص ٦٣ – ١٧٧.

ولكن المصطلح في بعض وجوه استعماله لم يكن محل إجماع في كتب الاصطلاح والحدود النحوية، إذ إنك تجد مصطلح "نائب الفاعل" الذي استقرّ عند ابن مالك يطلق عليه "مفعول ما لم يسم فاعله" مع أن معظم هذه الكتب كانت بعد ابن مالك.[1].

وإذا كانت نسبة كتاب مقاليد العلوم للسيوطي صحيحة، فغريب أن لا يذكر مصطلح نائب الفاعل وهو الذي قسم النِّيابة إلى أبواب كما مر سابقا.

ويورد الفاكهي حد نائب الفاعل فيقول: " ما حذف فاعلهُ وأقيم هو مقامه"[2]

وهذا الحد هو ما أطلقته كتب الحدود النحوية الأخرى عدا قضية الإطلاق في هذا الحد والتقييد في كتب الحدود الأخرى التي ترى أنه " هو كل مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه"[3].

ويبدو أن الحد أصبح محددا ففي قوله "ما حذف فاعله " جنس يشمل كل ما حذف فاعله، وله دلالة أخرى، وهي وقوعه في سياق، وفي قوله " وأقيم مقامه " دلالة على إحلال عنصر آخر محل الفاعل يأخذ وظيفته الإعرابية؛ فبهذا يكون التعريف مركباً من الحذف والإحلال.

ولكنك تجد نقصا في بعض المحددات، فنائب الفاعل يتقدم عليه فعل مبني للمجهول أو ما يشبه الفعل المبني للمجهول، وهذا ليس واردا في التعريفات السابقة، ولعلهم اعتبروه موجودا ضمنا.

ويتكلم الكفوي على النِّيابة الصرفية ذاكرا إياها تحت الإضمار، ومن الإضمار عنده "وضع العرب (فعيلاً) في موضع مُفْعَل نحو "أمر حكيم " بمعنى"مُحْكَم"، ومُفْعِل نحو "عذاب أليم" بمعنى مؤلم ".[4]

---

(1) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص ٢٨٨. وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص٦٦٩. وانظر: مقاليد العلوم، السيوطي، ص٨١.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، ص١٩٤.

(3) انظر: التعريفات، الجرجاني، ص٢٨٨. وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص٦٦٩. وانظر: مقاليد العلوم، السيوطي، ص٨١.

(4) الكليات، الكفوي، ص١٣٥.

ويبدو أن الذي جعله يضع النِّيابة تحت الإضمار أن الصيغة المحذوفة لازال معناها قائماً في الصيغة المذكورة.

ويتضح مما سبق أنه يمكن اختصار مشكل مصطلح النيابة بما يلي:

أ – تعدد المصطلحات للمفهوم

وذلك باستخدام الاستغناء، والتعويض، وبدل من كذا، وجرى مجرى، وقام مقام ووضع موضع، لمفهوم النِّيابة.

ومن الملاحظ أن المفهوم كان واضحا، وخير مثال على ذلك سيبويه الذي ميز في كتابه بين المفاهيم المتجاورة لمصطلحي: الاستغناء والتعويض،فيقول: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم ان يستعمل حتى يصير ساقطا، وسترى ذلك إن شاء الله.

فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يكُ، ولا أدرِ، وأشباه ذلك.

أما استغناؤهم بالشئ عن الشئ فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنه بترك، وأشباه ذلك كثير.

والعوض قولهم: زنا دقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء[1].

فالعوض والاستغناء والحذف مصطلحات واضحة لدى سيبويه، لكن مصطلح النِّيابة يأخذ أشكالا لغوية مختلفة ؛ لذا فإن التداخل عند سيبويه في المصطلح وليس في المفهوم.

ولعل ابن فارس هو أول من استخدم مصطلح التعويض بمعنى النِّيابة، ويبدو أنه قصد المعنى اللغوي، وتبعه في ذلك السيوطي، ثم جاء المحدثون وأخذوا مصطلح ابن فارس لظاهرة التعويض والنِّيابة معا.

---

[1] الكتاب، سيبويه، ج١،ص٢٤– ٢٥ .

وقد تكلم من كتب في علم المصطلح عن مشكلة كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد، فوضعها الدكتور سمير استيتية في كتابه "المشكلات اللغوية" ضمن المشكلات الوظيفية، وقسمها قسمين:

أ. كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد.

ب. عدم الفصل بين المفاهيم.[1]

ووضع جميل الملائكة قواعد عامة يمكن الاهتداء بها في أساليب وضع المصطلحات واختيارها منها: أن يلتزم الاحتراز من استعمال عدة مصطلحات بمعنى واحد لأن هذا يؤدي إلى التعقيد واللبس العلمي[2].

أما تمام حسان فقد وضع يده على المشكلة عينها في مقالته" وضع المصطلح العربي في النحو والصرف". فمن شروط المصطلح عنده ألا يتعدد الاصطلاح مع اتحاد المفهوم، ويأخذ مصطلح النِّيابة مثالا على ذلك، فيقول: "اتحاد المفهوم وتعدد الاصطلاح في الدلالة عليه عيب في استعمال المصطلح يجعل الظاهرة الواحدة كأنها عدة ظواهر، ويطمس جهات الاتفاق بين أمثلتها المتعددة، من ذلك ما يصادفنا في أبواب النحو من عبارات مثل:

ينوب عن كذا- يسد مسد كذا- يغني عن كذا – عوض عن كذا – مؤول بكذا – حل محل كذا – بمنزلة كذا – مشبه بكذا – محول عن كذا – مضمن معنى كذا – منقول عن كذا...الخ.

وكان يمكن على سبيل المثال أن يستعمل في الدلالة على كل مفردات هذه الظاهرة مصطلح "الإنابة" أو "المعاقبة " أو "الإغناء" أو نحو ذلك وأن يكتفي به عن هذا الحشد من

---

(1) انظر: المشكلات اللغوية. ستيتية، ص٦١- ٧٢.

(2) انظر: أساليب اختيار المصطلح، جميل الملائكة، ص٣٨.

الألفاظ، ما دامت الظاهرة واحدة في طابعها الذي هو حلول عنصر محل عنصر آخر. أليس هذا التعدد في المصطلح مسؤولا عن بعض ما ينسب زورا إلى بنية النحو العربي من الصعوبة"[1].

فتمام حسان يطرح مشكلة من مشكلات النحو العربي، وقد كان موفقاً في طرحه، لكنه خرج بنتيجة فيها مشكلة جديدة من مشكلات النحو العربي، وهي عدم الفصل بين المفاهيم، فالإنابة والمعاقبة والإغناء مصطلحات مختلفة لمفاهيم مختلفة، ولا يصح أن نطلق مصطلحا واحدا عليها كلها.

يقول تمام "فالعبارات التالية شهيرة على السنة النحويين:

١. حروف الجر ينوب بعضها عن بعض.
٢. كل وبعض ينوبان عن المفعول المطلق
٣. ينوب مفعول به عن فاعل
٤. فاعل سدّ مسدّ الخبر.
٥. حال سدّت مسدّ الخبر.
٦. أنْ وما بعدها سدّت مسدّ مفعولي ظنّ
٧. ترك أغنى عن ودع.
٨. التنوين للعوض.
٩. جامد مؤول بالمشتق.
١٠. ما نافية بمنزلة ليس.
١١. يا النداء حلت محل أدعو.

---

[1] وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، ص ١٢٩.

١٢. التمييز محول عن الفاعل أو المفعول.

١٣. منصوب التعجب مشبه بالمفعول به.

١٤. ضمن معنى القول دون حروفه.[١]

هذه العبارات لا يمكن أن يطلق عليها مصطلح الإنابة، أو المعاقبة، أو الإغناء، لأن مفاهيمها مختلفة، وكل مصطلح له تعريف مختلف عن الآخر، فعبارة "ترك أغنى عن ودع" تدخل تحت الاستغناء الذي هو حذف وإسقاط للمستغنى عنه، وعبارة "ينوب مفعول به عن فاعل" و"كل وبعض ينوبان عن المفعول المطلق" تمثل النِّيابة التي هي حذف وإحلال، وعبارة "والتنوين للعوض" تمثل التعويض الذي هو حذف وتعويض في غير مكان المعوَّض.

ب- استخدام عبارات مصطلحية مختلفة في الموضع نفسه وفي السياق نفسه.

استخدم المبرد عبارات مصطلحية مختلفة للنيابة،إذ يقول: "ومن المصادر مايقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه"[٢]. فالمبرد يستخدم يضع موضع، ويسد مسد وناب وأغنى في نيابة المصدر عن اسم ا لفاعل.

ويظهر من كلام النحاة أن مفهوم النِّيابة كان واضحا في عقولهم، واستخدامهم لأكثر من لفظة بمعنى النِّيابة غايته بسط المفاهيم كما يقول عبدالله بابعير: "وإنما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني اللغوية لهذه الألفاظ من غير التفات إلى مفاهيمها الاصطلاحية[٣].

---

[١] وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، تمام حسان، ص١٢٩

[٢] المقتضب، المبرد، ج٣، ص ٢٣٤.

[٣] ظاهرة النِّيابة في العربية، عبدالله بابعير، ص٣.

فالنحويون كانوا يهتمون بالمفاهيم المصطلحية، والدليل على ذلك في سياق الكلام هـذا ما أورده سيبويه في فقرة من كتابه في التمييز تمييزا دقيقا بين الحذف والاستغناء والتعويض، فالمشكلة عند النحويين كانت في المصطلح وليست في المفهوم.

ج- عدم الإيجاز

إن العبارات المصطلحية "قام مقام"، و"جرى مجرى"، و"وقع موقع"، و"وضع موضع"، و"سدّ مسدّ "، و"أغنى" جمل فعلية خالية من الإيجاز. والإيجاز سمة أساسية من سمات المصطلح، فالمصطلح يكون بأقل عدد ممكن من الكلمات، وليس طويلاً أو مركباً أو معقد الشّكل بحيث يكون سهل التّداول[1].

ومن المصطلحات الموجزة التي استخدمها النحاة القدامى"إنابة " و"مناب " و "نائب " و"نيابة".

ويظهر أن مصطلح (نائب) أبعدها عن الإيجاز؛ لأنه مصطلح إضافي صالح للتقسيم كأن يقال: نائب الفاعل ، نائب المفعول المطلق، ونائب الحال وهو يصلح أن يكون مصطلحاً فرعياً، كبدل البعض من كل، والبدل المطابق، وبدل الاشتمال، إذ تدخل هذه المصطلحات الفرعية تحت مصطلح عام هو البدل.

ومصطلح "مناب" هو مصدر ميمي، والعرب لا تتوسع في المصادر الميمية توسعها في المصادر الأخرى، فهي تقول: "أقبل زحفا" ولا تقول: "مزحفا " و"جاء سعيا " ولا تقول:

---

(1) انظر: المشكلات اللغوية، ستيتية، ص ٧٥. وانظر: المنهجية العامة لوضع المصطلحات، الحمزاوي، ص٤٦.

"جاء مسعى" علاوة على أن المصدر الميمي له أوزان مخصوصة لا تكاد تضاهي كثرة أوزان المصادر الصريحة[1].

يقول الدكتور سمير في عرض المشكلات الوضعيّة للمصطلح:" اختيار أقرب كلمة وأنسب صيغة صرفية لاجتواء هذا المضمون والتعبير عنه، فإذا كان هذا المفهوم مما له صلة بالمبالغة والكثرة، كانت صيغة المبالغة أنسب صيغة له من حيث المبدأ. وإذا كان هذا المفهوم مما له صلة بوصف ثابت غير عارض، كانت الصّفة المشبهة أقرب متناول للتعبير عنه، وهكذا دواليك".[2]

فأقرب صيغة إلى المصطلح هي النِّيابة المصوغة من الفعل ناب؛ لكثرة المصادر الصريحة التي تناسب كثرة التفريعات في النِّيابة، فهناك أشكال مختلفة للنيابة، وكثير من النِّيابة يدور حول المصدر الصريح، كوقوع المصدر خبرا ووقوعه نعتا، ووقوعه حالا أو نيابته عن الفعل...الخ.

أما مصطلح الإنابة فإنه مأخوذ من الفعل الرباعي "أناب " وليس من الثلاثي ناب الذي مصدره نيابة.

---

(1) انظر: معاني الأبنية العربية، فاضل السامرائي، ص٣٣.

(2) المشكلات اللغوية، ستيتية، ص٧٥.

المبحث الثاني: النِّيابة عند المحدثين

إن المتتبع لكتب المحدثين يقع في اضطراب شديد؛ لتداخل المفاهيم بين النِّيابة والتعويض والاستغناء. فالتعويض يتسع عند بعضهم ليشمل النِّيابة، والاستغناء يتسع أيضا ليشمل النِّيابة، فما زال مشكل النِّيابة واقعا عند المحدثين.

يلتبس تعريف التعويض عند عبد الفتاح الحموز بمفهوم النِّيابة،ليشمل ما حمل من مسائل على التعويض وهو من النِّيابة في التعويض، ويدور الفصل الثاني كله حول هذه المسألة وهو من النِّيابة بين الصِّيغ الصّرفيّة[1].

والنِّيابة والتعويض مصطلحان فيهما التقاء وفيهما افتراق، فمما يلتقيا ن فيه أنهما يأتيان بعد حذف، لكن التعويض يكون بحذف حرف أو كلمة أو جملة، والتعويض عنه بحرف في مكان الحرف المحذوف أو في غير مكانه.

فالتعويض بالحرف كما في زنادقة وزناديق وعدة وصلة[2] والتعويض بالحرف عن الكلمة كما في التعويض بالتنوين عن المضاف إليه في نحو (كلّ)و(بعض)، ومن ذلك قوله تعالى: "(وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)[3]، والتعويض بالحرف من الجملة كتعويض جملة المضاف إليه بـ(إذ) بالتنوين في نحو(حينئذٍ) و(يومئذٍ)، والتعويض في مكان المحذوف مثل (يا أبتِ)[4].

---

(1) انظر: ظاهرة التعويض وما حمل عليها من المسائل، الحموز، ص١١٩ – ١٤٤

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ج١، ٢٤.

(3) يس: ٤٠.

(4) انظر: الأشباه والنظائر، السيوطي، ج١، ١٤٤.

أما النِّيابة فهي حذف صيغة أو كلمة من التركيب وإحلال صيغة أو كلمة أخرى محلها ويكون الإحلال في مكان المحذوف لغاية بلاغية، ولا يشترط أن يكون بحرف.

ويضع رزق الطويل النِّيابة تحت الاستغناء، فالاستغناء عنده: "هو الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة أو باسم عن اسم أو بحرف عن حرف، أو هو العدول من صيغة إلى صيغة أو من بنية إلى بنية أومن استعمال إلى استعمال آخر"[1]

ومفهوم الاستغناء كان واضحا عند المتقدمين، فقد ترددت عبارة شاعت عند النحويين هي: "من كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا"[2]

ويأخذ الباحث بذكر مواضع من النِّيابة تحت ظاهرة الاستغناء كأسماء الأفعال النائبة عن أفعالها ونائب الفاعل، والمصدر النائب عن الفعل، وهي ليست كذلك.

وقد تناول العدول بمعنى النيابة كل من عبد الحميد الهنداوي في كتابه الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم وعبدالله الهتاري في رسالته الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي، ويقصدان بالعدول " التحول الحاصل في التركيب النحوي بإعادة عنصر من عناصر بنائه على نسق مخالف لما سبق ذكره في السياق نفسه".[3]

وتطرق الهنداوي إلى العدول في المبحث الثاني من الفصل الثاني، وأخذ نماذج من العدول، وقسمها قسمين:

---

(1) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، السيد رزق الطويل، ص٢٦١. والاستغناء في قضايا النحو والصرف، زين الخويسكي، ص١٦.

(2) انظر: الخصائص، ابن جني، ج ١، ص٢٦٧.

(3) الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي، عبدالله الهتاري، ص١.

١ – العدول إلى صيغة الاسم، وأدخل تحته نائب المفعول المطلق، والعدول عن الفعل إلى اسم الفاعل، والعدول عن اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، والعدول عن الفعل إلى اسم المفعول، والعدول عن الجمع إلى المفرد،

٢ – العدول إلى صيغة الفعل، وهو العدول من فعل إلى فعل[١]

وقد أقام الهتاري رسالته على هذا المنوال، فكانت كلها تسير حول النِّيابة، لكن عدول باللفظة، بامتدادها الأفقي إذ إنه عدول باللفظة من صيغة إلى صيغة في نفس السياق، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[٢]، فالتعبير القرآني قد عدل عن الفعل المضارع (يمسكون) إلى الماضي (أقاموا) فكان عكس توقع المتلقي مما يثير الدهشة لخروج اللفظة عن المتوقع لديه[٣].

وهذا العدول هو الامتداد الأفقي للسياق في مكانين مختلفين على نسق مغاير، وهناك عدول في نفس المكان من السياق يستدل عليه من السياق نفسه، وهو أن تحل صيغة محل صيغة أخرى ،تأخذ معناها، كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[٤]، فدافق هنا اسم فاعل، لكن السياق جعلها بمعنى اسم المفعول.

ويطلق محمود ياقوت مصطلح التحويل على ظاهرة النِّيابة في كتابه" ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية "معللا ذلك" أن التحويل يكاد يكون مصطلحاً صرفيا خالصاً حيث إن القدامى والمحدثين من اللغويين العرب يشيرون إليه حين دراسة بعض الظواهر الصرفية

---

(١) انظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، الهنداوي، ص ١٦٥ – ١٨٨.

(٢) الأعراف: ١٧٠.

(٣) انظر: الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي، الهتاري، ص١–٢.

(٤) الطارق: ٦

وذلك حين يتعرضون للحديث عن صيغ المبالغة، مثلا نجد أن التحويل أو غيره من الألفاظ المأخوذة من الجذر المعجمي (ح و ل) هو المستخدم، بالإضافة إلى أن التحويل من المصطلحات التي أخذت مكانها في الدرس اللغوي الحديث سنة ١٩٥٧ مع ظهور المنهج التحويلي في هذا الدرس، واستخدامنا له يتصل بالتحويل في الصيغ الصرفية"[١]

وتكاد دراسته كلها تكون في النِّيابة بين الصيغ الصرفية، كاستعمال المفرد للدلالة على الجمع والجمع بمعنى المفرد، والمفرد بمعنى المثنى، والمثنى بمعنى المفرد، والمصدر بمعنى الفاعل، والفاعل بمعنى المصدر.. الخ، لكنه أحيانا يدخل الاستغناء تحت مفهوم النِّيابة.

ومصطلح التحويل في الدرس اللغوي الحديث هو "اشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل من جملة تسمى الجملة النواة"[٢].

فالجملة الأصل هي الجملة التوليدية، وهي جملة بسيطة مبنية للمعلوم مثبتة تقريرية لا إنشائية، وكل زيادة على هذه الجملة هو تحويل، كالتقديم والتأخير والاستفهام والنفي ونائب الفاعل.

فالنظرية التوليدية التحويلية نظرية متكاملة، تنظر إلى النحو بعلاقاته المختلفة، وبأشكاله المتباينة وفق منهج إبداعي.

ومن المناسب أن يكون العنوان النِّيابة بين الصيغ الصرفية، وتطبيق المنهج التحويلي على العنوان، لكن المؤلف لم يطبق المنهج التحويلي، وإن أطلق على الظاهرة ظاهرة التحويل.

---

(١) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محمود ياقوت، ص٩.

(٢) اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، ستيتية، ص ١٧٨– ١٨١.

وفي معاجم المصطلحات الحديثة تعريفات للنائب عن الفاعل، ونائب الفتح، ونائب المصدر، ونائب المفعول المطلق، والإعراب بالحروف، والإعراب بالنِّيابة[1]

ومعاجم المصطلحات النحوية والصرفية تقسم النِّيابة إلى قسمين:-

١. النِّيابة بالاستعمال:"وهي أن يكون للاسم في كلام العرب وزنان من جمع التكسير أحدهما للقلَّة والثاني للكثرة، ويستعمل أحدهما مكان الآخر مثل " أعين "جمع قلَّة على وزن أفعل و "عيون" جمع كثرة على وزن فعول، وكثيراً ما تستعمل عيون مكان أعين- أي: للقلة وللكثرة معاً. ومثله أوجه ووجوه"[2]

٢. النِّيابة بالوضع: وهي أن تضع العرب أحد بناءي جمع التكسير صالحاً للقلة والكثرة، وتستغني به عن وضع الآخر، نحو "أرجل" جمع رِجل "لا بناء كثرة له"، و"رجال" جمع رَجُل "لا بناء قلة له".[3]

فإن صحَّ إطلاق النقطة الأولى على النِّيابة فلا يصح إطلاق الثانية عليها، إنما هذا تعريف الاستغناء، فما زال الاستغناء في معاجم المصطلحات النحوية نيابة، والمستغنى عنه مسقط والمنوب عنه محذوف، فلم يفرق الذين كتبوا معاجم المصطلحات بين الاستغناء والنِّيابة.

مما سبق يتَّضح أن النِّيابة عندهم تقتصر على جموع القلة والكثرة، وهذا لا يتَّفق مع اصطلاحاتهم الأخرى، نائب الفاعل ونائب المفعول المطلق ونائب الظَّرف، فهذه كلها من النِّيابة. وما نفيده من تقسيماتهم أن الجموع ينوب بعضها عن بعض، فجمع القلة ينوب عن

---

[1] انظر: الخليل: معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري، ص ٨٩. وانظر: المعجم المفصل للنحو العربي، عزيزة الفوال، ج٢، ص١٠٨٧ – ١٠٩٣. وانظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي، ص ٢٣٢.

[2] انظر: المجم المفصل، عزيزة الفوال، ج ٢، ص١١٣٧. وانظر: الخليل، جورج متري، ص ٤٦٦.

[3] انظر: المجم المفصل، عزيزة الفوال، ج٢، ص ١١٣٨. وانظر: الخليل، جورج متري، ص ٤٦٦.

الكثرة، وجمع الكثرة ينوب عن القلة، وبعضها يستغني عن بعض، فهاتان ظاهرتان موجودتان في الجموع:- ظاهرة النِّيابة وظاهرة الاستغناء، فلا يصح الخلط بينهما، ولعل وجودهما معاً في الجموع كان سبباً من أسباب الخلط بين الاستغناء والنِّيابة.

ويعرِّف عبدالعظيم فتحي الشاعر النِّيابة بقوله:- " أن يقع اللفظ موقعاً ليس لـه بجهـة الأصالة فيقوم مقام ما خلفه في العمل أو الموقع الإعرابي أو الإفادة أو الوظيفة في الجملة".[1]

وفي ضوء تعريفه تنقسم النِّيابة في نظره إلى أربعة أقسام:-

١. نيابة في العمل، كنيابة اسم الفعل عن الفعل في رفع الفاعل.

٢. نيابة في الموقع، كنيابة المفعول ونحوه عن الفاعل.

٣. نيابة في الإفادة، كنيابة صيغة عن صيغة.

٤. نيابة في الوظيفة، كنيابة علامات الإعراب الفرعية عن الأصلية. [2]

ومما يدلل على فهم عبد العظيم لتعريف النِّيابة أنه فصل النِّيابة عمَّا يـشتبه بهـا مـن المصطلحات، كالعوض، والبدل النحوي، والمعاقبة، والمشابهة، وقد تكون هذه أول محاولة للفصل بين المفاهيم المتشابهة. لمصطلح النِّيابة.[3]

ويتعقَّب عبدالله بابعير القصور في تعريف عبد العظيم واصفاً هذا القصور تحت نقاط:-

١. لم يركز التعريف على مسألة إسقاط أحد عناصر التركيب "المنوب عنـه" مـن الأصل ليقع موقعه - في الاستخدام- النائب.

والحقيقة أنه ركز على هذه المسألة بقوله:-" فيقوم مقام ما خلفه في العمل" فلا يقوم اللفـظ مقام ما خلفه إلا إذا كان هناك إسقاط للفظ وإقامة لفظ مقامه.

---

[1] بين الأصالة والنِّيابة في النحو العربي، عبد العظيم فتحي الشاعر، ص٣٣١

[2] انظر: السابق، ص٣٣١ -٣٣٢.

[3] انظر: السابق، ٣٤٧ - ٣٤٩.

وفي تفريقه بين النائب والبدل النحوي يقول عبدالعظيم في النقطة الثالثة: "أن النائب واقع موقع المنوب عنه وله نفس حكمه باعتبار وقوعه في ذلك الموقع، بخلاف البدل فإنه تابع للمبدل منه وله مثل حكمه باعتبار التبعية".[1]

٢. لم يشر في التعريف الاصطلاحي إلى ارتباط النِّيابة بالاستخدام.

وقد أشار عبدالعظيم إلى هذا، فالعمل النحوي والموقع الإعرابي والوظيفة لا تكون إلا في الاستخدام.

٣. -" يبدو أن جهة الأصالة والفرعية في هذا التعريف لم تكن في ذهن الباحث "[2].

إن تقسيم عبدالعظيم النِّيابة إلى متأصِّلة وعارضة هو الذي أوقعه في هذا الخلط، فالنِّيابة فرع على أصل، والفرع يكون بعد حذف الأصل، فكيف تكون هناك نيابة متأصلة لا تكون تابعة لحذف؟.

ويبدو أن فكرة الأصالة والفرعية كانت واضحة في ذهن الكاتب، إذ النِّيابة في العرف النحوي تقابل الأصالة، وهذا محور مقالة عبدالعظيم" بين الأصالة والنِّيابة في النحو العربي" فهو يضرب أمثلة تكاد فكرة الأصالة والفرعية تكون واضحة فيها، يقول مثلاً: "من جهة الدلالة نلحظ مثلاً أن دلالة (مفعول) على معناه الذي وضع له أصل وبجهة الأصالة، ودلالة (فعيل) أو (فعل) ونحو ذلك، على نفس المعنى فرع وعلى سبيل النِّيابة".[3]

ففكرة الأصالة واضحة في ذهن الكاتب لكن تقسيمه النِّيابة إلى متأصلة وعارضة هو الذي أوقعه في هذا الخلط.

---

(١) بين الأصالة والنِّيابة في النحو العربي، عبد العظيم فتحي الشاعر، ص٣٤٨.

(٢) انظر: ظاهرة النِّيابة في العربية، بابعير، ص١١ – ١٣.

(٣) انظر: بين الأصالة والنِّيابة في النحو العربي، ص٣٢٩.

ويصل بابعير إلى تعريف قريب من تعريف عبدالعظيم هو "إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض لهذا التركيب المستخدم، الذي تقتضيه قواعد التركيب في العربية، وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئاً من خصائصه، لا كلها، لأنه ليس إياه"[1]

والفرق بين التعريفين يتمثل في ما يأتي:

١. أنك تلمح الكلمات (إسقاط وإحلال واستخدام) لمحاً في تعريف عبد العظيم بينما ينص عليها بابعير حرفياً.

٢. ما فصله عبد العظيم في قوله: " فيقوم مقام ما خلفه في العمل أو الموقع أو الإعراب أو الإفادة أو الوظيفة"، أجمله بابعير في قوله: " فيأخذ عنه شيئاً من خصائصه".

٣. هناك تركيز عند بابعير على التركيب التي تكررت ثلاث مرات في تعريفه ليدلل على أن النِّيابة مجالها الاستخدام.

٤. آخر تعريف بابعير "لأنه ليس إياه" لا داعي له؛ فإنه واضح من سياق التعريف.

٥. الأصل ليس مفترضاً بل هو موجود دون افتراض.

ويبدو أن بابعير يركز على وجود جملتين: جملة أصليه، لم يسقط عنصر من عناصرها، ولم يحل محله عنصر آخر، وجملة فرعية فيها إسقاط وإحلال، وبالمقارنة بين الجملتين تعرف موضع النِّيابة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا

---

[1] ظاهرة النِّيابة في العربية، بابعير، ص ١٤.

وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ)[1] الأصل فيها (واسأل أهلَ القريةِ) يعتريها الحذف فتصبح (واسأل Φ القريةِ) وتصبح في النِّيابة (واسأل القريةَ). القرية في الأصل مضاف إليه مجرور حذف المضاف فأخذت حركة المضاف، فأصبحت حركتها الفتح بعد الجرّ فدخلت في دائرة النِّيابة، إذ النِّيابة يسبقها حذف فلا نيابة دون حذف، فناب المضاف إليه محل المضاف.

ويبدو من تطبيق بابعير لهذا التعريف على رسالته أنه ركز كثيراً على الجانب النحوي، ولم يعطِ الجانب الدلالي حقه، وإن عرضه في ثنايا رسالته.

ففي الدلالة يتكلم على صور النِّيابة الصرفية، ويجعل عمل الصيغة قائماً على المعنى لا على اللفظ، ففي قوله تعالى: (خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ)[2] فإن" دافق " بمعنى "مدفوق"، ويرى أن مرفوعها نائب فاعل على سبيل النِّيابة وليس فاعلاً.

ويحلل قوله تعالى: (حِجَابًا مَّسْتُورًا)[3] على القول بأن "مستوراً" بمعنى " ساتراً" فمرفوعها فاعل على سبيل النِّيابة وليس نائب فاعل[4]

وهذا الرأي الذي يرجحه ليس رأي الجمهور.

فتحليل بابعير يخرج النِّيابة الصرفيه من دائرة المجاز العقلي، ففي قوله تعالى: (خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ) أسند اسم الفاعل" دافق" إلى ضمير الماء، والماء ليس فاعلاً حقيقياً للدفق بل مفعولاً، والفاعل الحقيقي للدفق هو صاحب الماء، فدافقٌ هنا بمعنى مدفوق.

---

(1) يوسف: ٨٢.

(2) الطارق:٦

(3) الإسراء: ٤٥.

(4) انظر: ظاهرة النِّيابة في العربية، بابعير، ص ١٨.

وفي قوله تعالى: (حِجَابًا مَّسْتُورًا) أسند اسم المفعول" مستوراً" إلى ضمير" حجاباً"، والحجاب ساتر وليس مستوراً، فمستور هنا بمعنى ساتر.

وقد تنبّه بابعير إلى هذا تحت عنوان " النِّيابة والمجاز" في قوله: "إن القول بالمجاز في أمثلة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وفي أمثلة النِّيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية يحتاج إلى دراسة وافية، يتم فيها بحث هذه المسألة بين النحويين والبلاغيين واستيفاء مواضعها وأمثلتها"[1].

ومما يدل على عدم تركيزه على الجانب البلاغي أن أنواعاً من النِّيابة لم ترد عنده، وكلها ذات طابع بلاغي مثل: النِّيابة بين صيغ الجموع، واستخدام الجمع للدلالة على المفرد، واستخدام المفرد للدلالة على الجمع، واستخدام الجمع للدلالة على التثنية، واستخدام المفرد بمعنى التثنية... الخ. إضافةً إلى أنه لم يتعرض للمواضيع التي طرقها عبد الحميد الهنداوي وعبدالله الهتاري بما يسمى العدول وهو نوع من أنواع النِّيابة.

ولم يذكر عبد العظيم ولا بابعير كلمة (غرض) في التعريف مع أنها مهمة، وقد ذكرها بابعير بعد أن أخذ يسرد أغراض النِّيابة قائلاً: "وخلاصة القول في هذه المسألة أن لا نيابة – من حيث إن النِّيابة عدول عن الأصل المفترض إلى الاستخدام المحمول عليها– إلا لتحقيق شيء من الأغراض المذكورة سابقاً، فإذا انعدم الغرض فلا نيابة، وإنما يؤتى بالاستخدام على الأصل".[2]

وبما أن الغرض له هذه الأهمية فذكره واجب في التعريف.

إذن النِّيابة هي: مبنى مسوق إلى أداء وظيفة ليست له في أصل الوضع لغرض ما.

---

(1) انظر: ظاهرة النِّيابة في العربية، بابعير، ص٧٧.

(2) انظر السابق، ص ٧١

فالمبنى جنس يشمل كل مبنى فيدخل تحته الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف والأداة وأسماء الإشارة والاسم الموصول والمذكر والمؤنث والتثنية والجمع... الخ.

ومسوق تدل على أن هذا المبنى يدخل في السياق، والسياق هو: البيئة اللغوية المحيطة بالوحدة الصوتية أو بالكلمة أو بالجملة أو بالكلمات التي تسبق وحدة لغوية محددة وتتبعها، يضاف إليها مجموعة من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي[1]

والوظيفة هنا بمعناها الواسع على مستوى النظام الصرفي والنحوي، وتشمل معاني الأبواب المفردة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، يقول تمام حسان: "ذلك بأن كل ما نسب إلى المباني المذكورة من المعاني هو في واقع الأمر وظائف تؤديها هذه المباني في السياق، كالافتعال والتنبيه والتوكيد والاستقبال والغيبة والمضارعة والطلب والمطاوعة والاتخاذ والنفي والتوكيد والاستفهام، كل أولئك معانٍ وظيفية تؤديها المباني بسيطة كانت أم مركبة[2].

وهذه الوظائف قد يحدث بينها تبادل وتناوب، فيأخذ المبنى معنى مبنى آخر، كأن يأخذ اسم الفاعل معنى اسم المفعول، كما يأخذ اسم المفعول معنى اسم الفاعل، أو يأخذ المصدر معنى اسم الفاعل، أو يأخذ معنى اسم المفعول، أو يأخذ اسم الفاعل معنى المصدر، أو اسم المفعول معنى المصدر.

والوضع: هو كون اللفظ إذا أطلق فُهِمَ منه معناه للعلم بوضعه، فإذا خرج عن الوضع انتقل إلى دائرة المجاز، لكن الخروج هنا يكون بأخذ المبنى وظيفة مبنى آخر، كما في قوله تعالى:- ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3]. فالمبنى هنا هو كلمة

---

(1) انظر: معجم المصطلحات الألسنية، مبارك.، ص ٩٦. وانظر: معجم علم اللغة النظري، الخولي، ص ٢٧٠.

(2) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ص ٥-٦.

(3) القارعة: ٦-٧.

"راضية" جاءت بصيغة اسم الفاعل، واسم الفاعل في أصل وضعه يدل على من قام بالرضا، والعيشة كما يبدو من النص القرآني لا تقوم بالرضا، لذا فإن خروجاً عن الأصل يتمثل بوساطة السياق فأصل الوضع في الجملة (فهو في عيشةٍ مرضية) والخروج عن الأصل (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)، فراضية هنا أخذت وظيفة مرضية، فهي اسم فاعل بمعنى اسم المفعول؛ لأن العيشة لا ترضى إنما يرضى صاحبها، فيقع عليها الرضا فيكون مرضياً عنها.

وقد تكون النِّيابة في الموقع، وذلك بأن ينقل موقع إلى موقع آخر، كانتقال المفعول به إلى موقع الفاعل، فيصبح نائب فاعل ومثال ذلك قوله تعالى: (قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ)[1] التي في أصل وضعها "قتل الله الخراصين" فحدث انتقال إلى جهة اليمين، انتقل المفعول به من موقعه المنصوب إلى موقع الفاعل الذي حذف فقام بوظيفته في الإسناد فاستحق الرفع. وأخذ اسماً جديداً هو نائب الفاعل.

وقد يحدث الانتقال إلى اليسار، لكنه هنا دون حذف، مثال ذلك: "قرأت الكتاب ست قراءات" فالعدد (ست) تقدم المعدود، والمعدود في الأصل مفعول مطلق، والجملة في أصلها "قرأت الكتاب قراءات" فانتقل المفعول المطلق إلى جهة اليسار، وحل محله عدد دال عليه أخذ حكمه الإعرابي، وتحول المفعول المطلق إلى موقع آخر بإعرابٍ آخر.[2]

والنِّيابة لا تحصل دون غرض، والأغراض كثيرة كالاختصار والاتساع والتوكيد والمبالغة... الخ.

---

(1) الذاريات: ١٠.

(2) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي،حسن الملخ، ص ٢٠٤.

المبحث الثالث: أسباب ظهور النِّيابة

١- اختلاف القراءات القرآنية

كان للقراءات القرآنية أثر في ظهور النِّيابة على المستوى الصرفي والنحوي، إذ تقرأ الكلمة قراءات متعددة ذات وجوه إعرابية مختلفة، قد يصاحبها تغير في المعنى اللغوي، مثال ذلك: كلمة "غَرْفَة" بفتح الغين وبضمها أيضاً في قوله تعالى:- (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا)[١]

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو "غَرْفَة" بفتح الغين وكذلك يعقوب وخلف، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي "غُرْفَة" بالضم[٢].

اختلف اللغويون والمفسرون في القراءتين: فمنهم من يقول إن كلتيهما مصدر، أو إن كلتيهما اسم مفعول، وهناك من يرى أن "غَرْفَة" بالفتح مصدر، وبالضم اسم مفعول[٣].

وفي لسان العرب أنه "روي عن يونس أنه قال: "غَرْفَة" و "غُرْفَة" عربيتان... الجوهري: "الغُرْفَة بالضم اسم المفعول منه، لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غُرفة"[٤].

وفي القاموس: "وغَرَفَ الماء يَغْرِفُهُ ويَغْرُفُهُ: أخذه بيده كاغترفه، والغَرْفَة: للمرة، وبالكسر: هيئة الغرف... وبالضم اسم للمفعول".[٥]

---

(١) البقرة : ٢٤٩

(٢) انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٣، ج٦، ص ١٩٧.

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، مج ٢، ج٢، ص ٦٣٢ – ٦٣٣ . وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمذاني، ج ١، ص٤٩٠. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج٣، ج ٦، ص١٩٧ نقلا عن المبرد. وانظر: البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، ج ٢، ص٢٧٤ – ٢٧٥. يعرض أبوحيان الاراء عرضا، ولا يرجح قراءة على قراءة كما عند الطبري وأبو علي الفارسي اللذان يرجحان قراءة الضم على قراءة الفتح.

(٤) انظر: لسان العرب، ابن منظور: غرف.

(٥) القاموس المحيط: غَرَفَ.

فاسم المفعول هنا جاء على صورة المصدر، فـ "غُرْفَة" بمعنى " مغروف" وموقعها من الجملة هو مفعول به منصوب ولا حاجة إلى التقدير.

أما على قراءة الفتح فإن المفعول به محذوف والتقدير" إلا من اغترف ماء غرفة"[1].

أما على مستوى التركيب، فقد تحتمل قراءة الوصف بالمصدر بتأويل المصدر باسم المفعول، أو النصب على الحال كقوله تعالى: (وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ)[2] أو (وَجَآءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبا)

يعلّق الفرّاء على القراءتين قائلاً: "معناه: مكذوب: والعرب تقول للكذبِ مكذوب: وللضَّعفِ: مضعوف، وليس له عقد رأي؛ ومعقود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من كلامهم مفعولاً...يجوز في العربية أن تقول: جاءوا على قميصه بدمٍ كذبا، كما تقول: جاءوا بأمرٍ باطلٍ وباطلاً، وحق وحقاً..." [3]

ويرى بعض العلماء رأي الفرّاء، إلا أنهم يزيدون عليه حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، أي" بدمٍ ذي كذب".[4]

كما يرى بعضهم أنه يجوز الوصف بالمصدر للمبالغة. [5]

ويلاحظ أن الآراء كلها تدور حول النِّيابة، فإن كان وصفاً فإن المصدر بمعنى اسم المفعول، وإن كان حالاً فإن المصدر بمعنى اسم الفاعل، وإن كان حذف مضاف فإن المضاف إليه ناب عن المضاف.

---

(1) انظر: البحر المحيط: أبو حيان، ج ٢، ص ٤٧٥.

(2) يوسف: ١٨

(3) معاني القرآن،الفرّاء، ج ٢، ص ٣٣. و لسان العرب، ابن منظور: كذب. . ينقل ابن منظور كلام الفرّاء حرفياً ويعرض الاراء الأخرى.

(4) انظر: اعراب القرآن، لابن النحاس، مج ٢، ص٣٣٢. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج٩، ج١٨، ص١٠٤.

(5) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٤٣٣.

٢ – الاتساق مع القاعدة النحوية

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الحديث عن النيابة في الأبنية الصرفية، لكن ثمة علاقة بين البنية الصرفية وبعض السياقات النحوية، يترتب عليها وقوع كلمة مكان كلمة في السياق،لذلك عرضت هذه الدراسة للحديث عن اتساق البنية الصرفية مع القاعدة النحوية، باعتبار ذلك سبباً من أسباب ظهور النيابة.

إن للغة استعمالات متعددة لا تستطيع القاعدة النحوية أن تضع حدّا جامعاً لها، لذا فإن الحدود النحوية لا تنطبق انطباقا كاملا على المحدود، فتختلف الأحكام النحوية بين الوجوب والمنع والجواز وتوجيه الاستعمال، بما يتلاءم مع القاعدة النحوية باللجوء إلى التقدير والتأويل، وإرجاع الاستعمال الذي يخرج عن القاعدة إليها.

ومن صور التعارض بين القاعدة والاستعمال ورود المصدر خبرا وصفة وحالا، فهناك أمثلة كثيرة في القرآن يرد فيها المصدر حالا، وهناك أمثلة أخرى لورود المصدر صفة وخبراً.

يرجع سيبويه ورود الخبر مصدرا إلى سعة الكلام ذاكرا بيت الخنساء:

تَرْتَعُ مارتَعَتْ حَتّى إذا أدّكَرَتْ فإنّما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[١]

يقول: " فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارك صائم وليلك قائم"[٢]

والمبرد يجعل المصدر في موضع اسم الفاعل ذاكرا قوله تعالى:(قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا) [٣] فالمعنى غائرا، فوضع المصدر موضع الاسم.[٤]

---

(١) ديوان الخنساء: ص٣٨٣. وأنظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع، مج٣، ص١٧٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج ١، ص٣٣٦ – ٣٣٧.

(٣) الملك: ٣٠

(٤) المقتضب، المبرد، ج٤، ص٣٠٥.

وحديث النحويين أكثر وضوحا في باب الصفة والحال، فهم يرددون كلام سيبويه مع بعض التوجيه الذي اختلفوا فيه مع صاحب الكتاب.

يرى الزمخشري أن المصادر يوصف بها كما يوصف بالمشتقات، وترد في شكلين: فقد تكون غير مضافة، وقد تكون مضافة، فمثال المصادر غير المضافة "رجل فضل" و "رجل عدل" بمعنى رجل فاضل، ورجل عادل. ويعلل سبب وصف المصدر بالمبالغة أو وضع المصدر موضع اسم الفاعل.

ومثال المصادر المضافة "مررت برجل حسبك من رجل" بمعنى محسبك.[1]

أما ورود المصدر حالا فكان أكثر وضوحا عند النحويين، فـ"قتلته صبرا" و"لقيته فجاءة" و"أتيته ركضا "مصادر في موضع اسم الفاعل، فـ "صبرا" في موضع "صابرا "، لكن بعض المصادر لا يمكن وضعها في موضع اسم الفاعل كقولك: "أتانا سرعة"[2]

ويرى المبرد رأي سيبويه، لكن المصدر الذي يكون بمعنى اسم الفاعل عنده هو الذي يدل على فعله كقولك: "جئته مشيا" بمعنى ماشٍ؛ لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال، ول وقلت: "جئته إعطاء "لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء[3].

وقد فهم النحاة من كلام المبرد أنه يجوز قياس مجيء المصدر حالا في ما يدل عليه الفعل، لكنهم لا يجعلون هذا قياسا مطردا، وإنما يستعمل في ما استعملته العرب، لأنه شيء وضع موضع غيره.[4]

---

(1) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص ١٣٤.

(2) انظر: الكتاب، سيبويه، ج١، ص٣٧٠- ٣٧١.

(3) أنظر: المقتضب، المبرد، ج٣، ص٢٣٤.

(4) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٥٩.

والحقيقة أن استعمال المصدر حالا قد ورد كثيرا في القرآن الكريم، ولم يرد بـــصيغة واحدة بل بأبنية المصادر المختلفة، مما سيعرض في الفصل التالي.

وما يهم أن الخروج عن القاعدة النحوية في ورود المصدر خبراً أوصفة أوحالا، يتسق مع القاعدة عن طريق التأويل باسم الفاعل أو اسم المفعول.

٣- أمن اللبس

اللبس هو اختلاط الأمر حتى لا يعرف له وجه محدد، ويتحقق أمن اللبس بوجود قرينة تحدد المراد من القول وتعينه.

يرى تمام حسان أن قرائن كثيرة تجتمع لتحقيق أمن اللبس في اللغة العربية منها: ما هو معنوي: كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة، ومنها: ما هو لفظي: كالإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والأداة، والتنغيم.[١]

وللقرينة الصرفية "الحركة" أثر في تحقيق أمن اللبس في ظاهرة النِّيابة، فحركة عين الكلمة قد تغير معناها، مثال ذلك اختلاف القُرَّاء في قراءة (جذاذا) على ثلاثة وجوه هي "جُذاذاً" و"جِذاذاً" و"جَذاذاً" في قوله تعالى: (فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ)[٢]

يقول الفرّاء: "فمن قال "جُذاذاً" فرفع الجيم فهو واحد مثل الحُطام والرُّفات. ومن قال "جِذاذا "بالكسر فهو جمع، كأنه جذيذ وجِذاذ، مثل خفيف وخِفاف"[٣]

ويوافق المفسرون الفرّاء رأيه، لكنهم يزيدون كلامه توضيحا، فـ" جِذاذاً" عند الطبري جمع جذيذ، وهو فعيل صرف من مجذوذ إليه مثل كسير وهشيم.[٤]

ويذكر الألوسي القراءات الثلاث ناقلا عن قطرب أنه في لغاته الثلاث مصدر لا يثنى ولا يجمع، فهو بالضم جمع "جُذاذة " كزجاج وزجاجة، وبالكسر جمع "جذيذ" ككرام وكريم وبالفتح مصدر كالحصاد بمعنى المحصود.[٥]

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص١٧٧ وما بعدها.

(٢) الأنبياء: ٥٨.

(٣) معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص ١٧٦- ١٧٧.

(٤) انظر: جامع البيان في تفسير القرآن، مج ٩، ج ١٧، ص٣٧.

(٥) انظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، ج ١٧، ص٦١.

ويرى أصحاب المعاجم رأي الفرّاء، وينقلون كلامه حرفيا، كما في "لسان العرب" و"تهذيب اللغة " لكنهم يرون أن الأفصح هو ضم الجيم، وهذا ما كان يراه الطبري والقرطبي.

ومن الملاحظ أنهم اختلفوا في "جذاذا" أ هي مفرد أم جمع؟ ويظهر أنها مفرد؛ لأن الجمع على صيغة "فُعال" قليل جدا كما ذكرت المعاجم.

يقول ابن منظور: "والعَرْق: الفِدْرة من اللحم، وجمعها عُرَاقٌ، وهو من الجمع العزيز. قال ابن السكيت: ولم يجئ شيء من الجمع على فُعالٍ إلا أحرف منها: تُؤَامٌ جمع تَوْأم، وشاة رُبًى وغنم رُبابٌ، وظِئْرٌ وظُؤَارٌ، وعَرْقٌ وعُراقٌ، ورِخْلٌ ورُخال، وفَرِيرٌ وفُرارٌ، قال: ولا نظير لها؛ قال ابن بري: وقد ذكر ستة أحرف أُخَر: وهي رُذَال جمع رَذْل، ونُذَال جمع نَذْلٍ، وبُسَاط جمع بُسْط للناقة تُخلّى مع ولدها لا تمنع منه، وثُنَاء جمع ثِنْي للشاة تلد في السنة مرتين، وظُهار جمع ظَهْرٍ للريش على السهم، وبُراءٌ جمع بَرِيءٍ، فصارت الجملة اثني عشر حرفاً"[1].

ويذكر الفرّاء في تفسيره لكلمة " جُفاءً" في قوله تعالى:- "فيذهب جُفاءً" على أن "فُعال" هنا اسم مصدر كما كان العطاء للإعطاء، فيقول:"وقيل: الجُفاء كما قيل الغُثاء: وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُماش والدُّقاق والحُطام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسماً على الإعطاء فكذلك القُماش لو أردت مصدره قلت: قمشته قَمْشاً"[2].

ومن هنا فإن الصيغ الثلاث بمعنى " مفعول" وهي " جُذاذاً" و "جِذاذاً" و "جَذاذاً".

---

(1) لسان العرب، ابن منظور: عرق

(2) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص٥٣.

ويتحقق أمن اللبس في بعض الصيغ التي تتشابه في موقعها في التركيب اللغوي مثل ذلك في بناء "فعيل" الذي يأتي مصدراً، وصفة مشبهة، وصيغة مبالغة، واسم مفعول، وكذلك ما جاء من المصادر على زنة اسم المفعول أو زنة اسم الفاعل... الخ.

مثالُ ما جاء من المصادر على زنة اسم الفاعل كلمة "خالِصَة" في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ ٱلْأَنْعَـٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[1]

يذكر المفسرون القراءات القرآنية الواردة لكلمة" خالصةً".ففي قراءة عبد الله "خالصٌ"، وفي قراءة الجمهور "خالصةٌ"، وقرأ ابن عباس وأبو زيد وابن يعمر "خالصُهُ" وقرأ ابن عباس "خالصةً" بالنصب...الخ.[2]

فالقراءات القرآنية تدور حول التذكير والتأنيث للكلمة، كما تدور حول الرفع والنصب لها.

وهناك آراء مختلفة نجمل عرضها بما يلي: -

الرأي الأول: أن الهاء ليست للتأنيث، وإنما هي للمبالغة في الوصف، وهذا رأي الكسائي والأخفش.[3]

يقول الأخفش: "وخالصة أُنِّثت لتحقيق الخلوص كأنه حقق لهم الخلوص أشبه الكثرة فجرى مجرى"راوية" و "نسَّابة".[4]

---

(1) الأنعام:١٣٩

(2) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص٢٥٩. وانظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٤، ص٢٣٤.

(3) : التفسير الكبير، الرازي، مج ٧، ج ١٣، ص٢١٩. وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج ٤، ج٧، ص٦٣.

(4) معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٥٠٦.

وعلى هذه القراءة تكون "خالصةٌ" خبر المبتدأ "مـــا"، ولـــذكورنا متعلقـــة بخالـــصة أو بمحذوف على أن يكون صفة لخالصة.[1]

الرأي الثاني: الحمل على المعنى، وينسب هذا الرأي إلى الفرّاء إذ يقول: "وفي قـــراءة عبد الله "خالصٌ لذكورنا" وتأنيثه لتأنيث "الأنعام" لأن ما في بطونها مثلها، فأنث لتأنيثها، ومن ذكَّر فلتذكير ما"[2].

ويبدو من هذا الرأي أن الآية ابتدأت بالحمل على المعنى ثم الحمل على اللفـــظ، وقـــد ناقش أبو حيان الأندلسي هذا الرأي معتبراً أن الكلام يبتديءُ أولاً بالحمل على اللفظ، ثم يليـــه الحمل على المعنى، فصلة "ما" متعلقة بمحذوف، وذلك الفعل مسند إلى ضمير"ما" ولا يتعـــين أن يكون "وقالوا ما استقرت في بطون الأنعام بل الظاهر أن يكون التقدير: ما استقرَّ، فيكون الحمل أولاً على التذكير ثم ثانياً على التأنيث"[3]

الرأي الثالث: أن تكون الخالصة مصدراً جاء على وزن "فاعلة". وقد ذكر هذا الـــرأي الفرّاء.[4] والطبري لا يميل إليه إنما يميل إلى رأي الكسائي.[5]

وقد يستشفُّ من كلام الزمخشري أنه يميل إلى هذا الرأي، إذ إنه وقف عنده أكثر مـــن غيره مناقشاً من يرى أن الكلمة تكون في موضع حال، فيقول:"وأن تكون مصدراً وقع موقـــع الخالص، كالعاقبة، أي ذو خالصة، ويدل عليه قراءة من قرأ "خالصةً" بالنصب، على أن قوله

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٥٥– ١٥٦. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبـــي، ج٣، ١٩٧.

(2) معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص٢٥٩

(3) البحر المحيط، أبوحيان، ج٤، ص٢٣٤.

(4) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص٢٥٩.

(5) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج٨، ص٤٩.

"لذكورنا"، هو الخبر وخالصة مصدر مؤكد، ولا يجوز أن يكون حالاً متقدمة؛ لأن المجرور لا يتقدم عليه حاله"[1].

وربما أخذ الزمخشري رأيه من الفرّاء الذي يرى أن النصب في هذا الموضع قليل، فلا يكادون يقولون: "عبد الله فائماً فيها" ولكنه قياس.

وبعد أن يورد هذا الكلام يقول: "وقد تكون الخالصة مصدراً لتأنيثها كما تقول العاقبة، والعافية".[2]

فالفرّاء له رأيان: أحدهما القطع وهو قليل. والآخر المصدر وهو الذي اعتبره الزمخشري مصدراً مؤكداً.

ويؤيد هذا الرأي ما ذكره النحويون والمفسرون من أمثلة شعرية وقرآنية وردت في ثنايا كتبهم، كما في قول الفرزدق:

ولا خارِجاً مِنْ فِيَّ زورُ كلامِ[3]

فـ "خارجاً" في البيت الثاني بمعنى "خروجاً".

ويقول الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾[4] بمعنى بقاء. ويقول تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾[5] بمعنى كشف. ويقول تعالى أيضاً: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ﴾[6] بمعنى الطغيان.

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٦٨– ٦٩.

(2) معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص٢٥٩.

(3) ديوان الفرزدق، ص٥٣٩.

(4) الحاقة:٨

(5) النجم: ٥٨

(6) الحاقة: ٥

كما أن الصيغة تحتمل أحياناً اسم الفاعل أو اسم المفعول في السياق نفسه، مثال ذلك قوله تعالى:- (يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا)[1]

اختلف المفسرون حول تعيين الفاعل، فكلٌّ من الليل والنهار صالح أن يكون فاعلاً ومفعولاً.

ويستدل من معنى الصيغة أن معنى التغشية إلباس الشيء بالشيء.[2] ومعناها كذلك التغطية، ففي لسان العرب "الغشاء: الغطاء: غشّيْتُ الشيء تَغْشِيَةً إذا غطيته".[3] فالتغطية والستر أنسب بالليل من النهار.

واستدل أبو حيان من الرتبة على أن الفاعل هو الليل؛ لأن الهمزة والتضعيف للتعدية، فالفعل "يغشي" يتعدى إلى مفعول به واحد، وعندما دخلت عليه الهمزة والتضعيف صار متعدياً إلى مفعولين: أحدهما هو الفاعل في المعنى، فوجب تقديم الفاعل معنىً لئلا يلبس، فكلٌ من الليل والنهار يصح أن يكون غاشياً ومغشياً، لذا وجب جعل الليل هو الفاعل المعنوي؛ إذ رتبة التقديم هي الموضحة أنه الفاعل من حيث المعنى، كما لزم ذلك في "ضرب موسى عيسى".[4]

أما "حثيثاً" فتحتمل أن تكون "فعيلاً" بمعنى فاعل أو "فعيلاً" بمعنى مفعول، وذلك يرجع إلى صاحب الحال، فإذا كان صاحب الحال هو الفاعل كانت بمعنى حاثّاً،وإذا كان صاحب الحال هو المفعول به كانت بمعنى مفعول، وكلاهما ممكن.[5]

---

(1) الأعراف: ٥٤

(2) انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٧، ج١٤، ص١٢٢– ١٢٣. وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج ٤، ج ٧، ١٤١– ١٤٢.

(3) لسان العرب، ابن منظور: غشا. وانظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٤، ص٣١١

(4) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ٤، ص٣١١

(5) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٢٨١.

الفصل الثاني
النيابة في الأبنية الصرفية في القرآن الكريم

يذكر سيبويه أن المصدر قد يجيء على المفعول والفاعل، ويمثل عليه بأمثلة يدور معظمها حول وقوع المصدر نعتا مثل: "لَبَنٌ حَلَبٌ"بمعنى محلوب، و"دِرهم ضَرْب الأمير"بمعنى مضروب الأمير، و "يوم غَمٌّ "و"رجل نَوْمٌ"بمعنى غام ونائم.(١)

ويرى أن المصدر لا يأتي بصيغة المفعول ألبتة، ويتأول قوله: "دعه إلى ميسوره" دعه إلى أمر يوسر فيه، فالميسور عنده صفة.(٢).

يضع ابن فارس إقامة صيغة مقام أخرى تحت باب "المفعول يأتي بلفظ الفاعل " كما هو في "سر كاتم" أي مكتوم، و"عيشة راضية"، أي مرضي بها، وكما في قول الشاعر:

إنَّ البَلِيَّةَ مَنْ يُمَلُّ حديثُهُ (فانشَحْ) فؤادَكَ من حديث (الوَامِقِ)(٣)

أي الموموق.

ومنه

اناشِرَ لازالتْ يمينُكَ آشِرَة(٤)

أي مأشورة(٥)

ويعتبر إقامة صيغة مقام صيغة من سنن العرب تحت ما أسماه "باب التعويض" ويذكر منه: إقامة الفاعل مقام المصدر، وإقامة المفعول مقام المصدر، ووضع فعيل موضع مفعَل وفي موضع مفعِل ووضع مفعول بمعنى فاعل، والكلام نفسه في المزهر(٦).

---

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ج ٤، ص٤٣.

(٢) انظر: السابق، ج ٤، ص٧٩

(٣) شرح ديوان جرير، ص٤٢٩٨؛ وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب مج٥، ص٢٣٤.

(٤) أنظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٣، ص١١٥. البيت لنائحة همّام بن مرة.

(٥) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية، ٢٢٤.

(٦) انظر: السابق، ص ٢٣٥ – ٢٣٦. وانظر: المزهر، السيوطي، ج١، ص ٢٧٠.

كما يذكر الزركشي إقامة صيغة مقام صيغة في الحقيقة والمجاز، وذكر من أنواعه:

أ- إطلاق المصدر على المفعول

ب- إطلاق المصدر على الفاعل

ج- إطلاق الفاعل على المفعول

د- إطلاق المفعول على الفاعل

ه- إطلاق الفاعل على المصدر

و- إطلاق المفعول على المصدر

ز- إطلاق فعيل بمعنى مفعول...الخ[1]

أما ابن جني فيعد ما جرى من المصادر وصفا من تجاذب المعنى والإعراب، فالأصل في الوصف ان يكون مشتقا، هذا ما يقتضيه الإعراب كقولك: "رجل دنف" و"قوم مرضيون" و"رجل عادل"، لكن العرب تصف بالمصادر؛ لأن المصادر تنوب عن المشتقات كما تنوب المشتقات عن المصادر، ففي قولك: "أقائما والناس قعود"، جاء اسم الفاعل "قائماً" موقع "قياما" أي أتقوم قياما والناس قعود.

وهناك أمر آخر، هو أن قيام المصدر مقام الصفة أقوى معنى وأكثر مبالغة، فقولك: "رجل عادل "أقوى إعرابا لأنه الصفة المحضة غير المتجوزة، وقولك "رجل عدل" أقوى معنى، فكأن الرجل هو العدل نفسه.[2]

يقول ابن جني " فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى فاعرفه وأمضِ الحكم فيه على أي الأمرين شئت".[3]

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج٢، ص ٢٨٥. وانظر: الآتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج٢، ص٩٧.

(2) انظر: الخصائص، ابن جني، ج٣، ص٢٦٢- ٢٦٣.

(3) انظر: السابق، ج٣، ص٢٦٣

يذكر ابن هشام في المغني الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ويذكر منها على سبيل المثال في باب المنصوبات المتشابهة: ما يحتمل المصدرية والحالية، كقولك "جاء زيد ركضا"، فركضا كما يرى تعرب إعراب المفعول المطلق، إما على تقدير جملة فعلية "جاء زيد يركض ركضا" وإما على النِّيابة عن المفعول المطلق؛ فيكون الركض نوعاً من المجيء، وتعرب حالا فيؤول "ركضا" بـ "راكضا "وكأنه قال "جاء زيد راكضا ". وما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[1]، فهي تحتمل أن تكون مفعولا مطلقا، أوحالا أو مفعولا لأجله[2].

ولعل الناظر في الآيات القرآنية التي ورد المصدر فيها نعتا أوحالا أو خبرا، يجدها تدور حول ما أثاره ابن جني وابن هشام

---

(1) الرعد: ١٢.

(2) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص٧٢٩- ٧٣١

المبحث الأول: النيابة في المصادر

١ – المصدر نائب عن الوصف المشتق

أ–مصدر نائب عن صفة فاعل

١– فَعْل

وردت صيغة "فعْل " بمعنى "فاعل " في مواطن مختلفة من القرآن الكريم، لكن وجوهاً إعرابية متعددة في إعرابها عند المفسرين.

فمن مواطن ورود هذه الصيغة في الخبر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[١].

يؤول الأخفش "غوراً" بمعنى "غائراً"وتبعه الزمخشري[٢].

ويرى مكي بن أبي طالب أن التقدير "ذا غور"على حذف مضاف[٣].

والرأيان من باب النِّيابة: نيابة المصدر عن اسم الفاعل ونيابة المضاف إليه عن المضاف.

وقد وردت صيغة "فعْل" حالاً في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾.[٤]

---

(١) الملك: ٣٠

(٢) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٧١٣. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص٥٧١.

(٣) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، قسم١، ص٤٤٢، ورد رأي مكي بن أبي طالب في سورة الكهف في قوله تعالى(أو يصبح ماؤها غوراً) آيه رقم٤١.

(٤) الأنفال: ١٥

اختلف التقدير في "زحفا "، فبعضهم يرى أنها مصدر في موضع الحال، أي منصوبة على الحال بنفسه، لكنهم اختلفوا في صاحب الحال، فمنهم من يرى أنه الفاعل، أي "وأنتم زحف"، ومنهم من يرى أنه المفعول، أي وهم جمع كثير يمشون إليكم، وقيل: هي حال منهما، أي لقيتموهم متزاحفين، وبعضهم يرى أنها منصوبة على المصدر، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال،والتقدير "إذا لقيتم الذين كفروا يزحفون زحفا أوزاحفين زحفا ".[1]

ويبدو من كلامهم أن الرأي الأول هو الغالب، لأنهم به بدأوا، ثم عرضوا الرأي الثاني.

ومما يحتمل الحال والمفعول به "رهواً " في قوله تعالى: (وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ)[2]

وينصبُ التركيز هنا على الفعل "ترك"، فإذا كان بمعنى صيّر فإن" رهوا "مفعول به ثان وإذا لم تكن كذلك فإنها حال[3].

وقد تحتمل "فَعْل" أن تكون مصدراً مؤكداً أ و حالا كما في "ضبحاً" من قوله تعالى: (وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا)[4].

يرى الزجاج أن يضمر فعل بين العاديات وضبحا، فتعرب ضبحا مصدرا مؤكدا. [5]

وبعض العلماء يرى أن "ضبحا" مصدر في موضع الحال، دون أن يتعرض للمصدر المؤكد، أي "والعاديات ضابحة"[6]

---

(1) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ج١، ص٣١٣.وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٧٦. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٤، ص٤٦٩. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٤٠٧.

(2) الدخان:٢٤

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٤٥. وانظر: الدر المصون، ج٦، ص١١٤– ١١٥.

(4) العاديات: ١

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٥، ص٣٥٣.

(6) انظر: مشكل إعراب القران، مكي، ج ٢، ص٨٣٦. وانظر: التبيان، العكبري، ص٣٩٣.

وبعضهم يرى الرأيين دون ترجيح[1].

ويبدو أن المعنى هو الذي جعل الكلمة تتردد بين المصدر المؤكد والحال،فإن كان الضبح نوعاً من السير فإنها مصدر مؤكد، وإن كان صوتاً يسمع من صدور الخيل عند العدو ليس بصهيل فإنها مصدر في موضع الحال[2]

ويظهر أنه من قدر فعلا بين "العاديات" و "ضبحا "يدور في فلك الحال، إلا أن الحال على هذا التقدير جملة فعلية.

ومما يحتمل الحال والمصدر المؤكد، والحال فيه أظهر قوله تعالى:

(ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) [3]

فسعيا في موضع ساعيات، أي انه حال، ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا، لأن السعي والإتيان متقاربان، فكأنه قال: "يأتينك إتيانا"[4]

وصاحب الحال عند العكبري هو ضمير الطيور المستتر، لكن الخليل بن أحمد يرى أن صاحب الحال هو الكاف في يأتينك على اعتبار أن السعي من صفات الخليل إبراهيم، لا من صفة الطيور، إذ إنه لا يقال عنده: "سعى الطائر".[5]

ويعلق السمين الحلبي على من يرى أن "سعيا " مصدر مؤكد قائلا: "هذا فيه نظر؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله، إلا أنه تساهل في العبارة".[6]

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ٧٧٨ . وانظر: البحر المحيط، ابوحيان، ج٨،ص٥٠٠.

(2) انظر: معجم العين، الخليل: ضبح. وانظر: لسان العرب، ابن منظور: ضبح

(3) البقرة: ٢٦٠

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٦٦

(5) انظر: السابق، ص٦٦. وانظر: الدر المصون، السمين، ج١، ص٦٣٣، ففيه رأي الخليل

(6) انظر: الدر المصون، السمين، ج١، ص٦٣٣.

ومما يقوي الحال أن بعض العلماء ذكر أن "سعيا " مصدر في موضع الحال فقط، دون أن يذكر الوجه الآخر.[1]

وقد ذكر المبرد هذه الآية تحت عنوان " هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا "قائلا": اعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه فلا يجوز أن تكون معرفة، لأن الحال لا تكون معرفة وذلك قولك: جئتك مشيا، وقد أدى عن معنى قولك: جئتك ماشيا، وكذلك قوله تعالى: (ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)[2].[3]

ومما يحتمل المصدر المؤكد والحال، والمصدر أقوى فيه من الحال قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ)[4]

فانتصاب "جهد" على المصدر المؤكد، ناصبه أقسموا؛ لأنه في معناه، والمعنى أقسموا إقسام اجتهاد في اليمين، أو على أنه حال كقولهم: "افعل ذلك جهدك "،أي مجتهدا[5].

ويذكر سيبويه تحت عنوان "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر لأنه موقوع فيه الأمر" قائلا: "وهذا ما جاء منه مضافا معرفة وذلك قولك: طلبته جهدك كأنه قال اجتهادا وكذلك طلبته طاقتك "[6].

ويزيد المبرد الأمر توضيحا بقوله: "واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال، ولكن دل على موضعه، وصلح للموافقة، فنصب، لأنه في موضع ما لا

---

(1) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ١٣٩. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٣٠٥.

(2) البقرة: ٢٦٠.

(3) المقتضب، المبرد، ج٣، ص٢٦٩.

(4) النو ر:٥٣.

(5) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ٢٣٠.

(6) الكتاب، سيبويه، ج١، ٣٧٣.

يكون إلا نصبا. وذلك قولك: "أرسلها العراك". وفعل ذلك جهده وطاقته؛ لأنه في موضع فعله مجتهدا، وأرسلها معتركة، لأن المعنى: أرسلها وهي تعترك وليس المعنى؛ أرسلها لتعترك"[1].

أما ابن السراج فإنه يقدر جملة فعلية ففي قولك: " طلبته جهدك وطاقتك"، كأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك، وتطيق طاقتك"[2].

وللزمخشري رأي طريف هنا، إذ يرى أن أصل "أقسم جهد اليمين" هو "أقسم يجهد اليمين جهدا" فحذف الفعل، وقدم المصدر؛ فوضع موضعه مضافا إلى المفعول كقوله (فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ)[3] وحكم هذا المنصوب حكم الحال كانه قال: "جاهدين إيمانهم"[4].

ومما يحتمل الحال والمفعول له قوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ)[5].

الأظهر في إعراب " خوفا "هو الحال، ويختلف صاحب الحال، فقد يكون "البرق"، فكأنه نفسه خوف وطمع، أو على تقدير "ذا خوف" و "ذا طمع"، وقد يكون ضمير المخاطبين، أي "خائفين طامعين"[6].

وينقل أبو حيان عن أبي البقاء أنهما مفعولان له[7].

والزمخشري لم يجز كونهما مفعولا لأجله، لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع، أو على معنى إخافة وإطماعا[8]. وإنما لم

---

(1) المقتضب، المبرد، ج٣، ٢٣٧.

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، ج١، ص١٦٥.

(3) محمد: ٤.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٢٤٣.

(5) الرعد: ١٢

(6) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص ٤٩٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ص٣٦٥– ٣٦٦.

(7) انظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٥، ٣٦٦.

(8) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٤٩٨.

يكونا على ظاهرهما بفعل الفاعل المُعَلّل، لأن الإرادة فعل الله، والخوف والطمع فعل المخاطبين، فلم يتحد الفاعل في الفعل في المصدر[1].

وهذا الشرط الذي ذكره الزمخشري عرض له في كتابه المفصل، عندما وضع ثلاثة شروط للمفعول لأجله، وهي:

أ- ان يكون مصدراً

ب- ان يكون فعلا لفعل الفعل المعلل.

ج- أن يكون مقارنا له في الوجود[2].

فإذا قيل "جد شكرا" فـ"شكراً" مصدر مفهم للتعليل، لأن زمن الشكر هو زمن الجود وفاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

ويبدو من كلام المفسرين أن الحال هنا أظهر، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، ومثله قوله تعالى: (وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)[3].

وقوله تعالى: (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا)[4].

وقوله: (وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)[5].

ومما تردد بين المفعول لأجله، والحال وقوي فيه المفعول لأجله قوله تعالى: (وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ)[6].

---

(1) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ٣٦٦.

(2) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٥٣.

(3) الأعراف: ٥٦.

(4) السجدة: ١٦.

(5) الروم: ٢٤.

(6) البقرة: ٢١٣

فانتصاب "بغيا" على أنه مفعول لأجله لأن الحامل على الاختلاف هو البغي، ويرى أبو حيان بعد كونه مصدراً في موضع الحال[1]. ويتبعه السمين الحلبي بقوله: "بغيـــا في نصبه وجهـــان: أظهرهما أنه مفعول من أجله لاستكمال الشروط..." [2]

ومع أنهم يرون أن المفعول لأجله أقوى، إلا أنهم لا ينفون الحال مطلقا. ويظهر هذا في ورود بغيا في آيات أخرى في مثل قوله تعالى:

(وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيًا وَعَدۡوًا)[3].

فيرون أن "بغيا" مفعول لأجله أو مصدر في موضع الحال[4]. لكن المفعول لأجله أقوى؛ لذا فإن الرازي عندما يعرض لقوله تعالى: (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ) [5].

ينقل رأي الأخفش على أن "بغيا" مفعول له، وينقل رأي الزجاج الذي يرى أنه مـــصدر عن طريق المعنى، ولا يتعرض للحال[6].

---

(1) انظر: البحر المحيط، أبوحيان،ج٢، ص ١٤٦

(2) الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص ٥٢١.

(3) يونس: ١٩.

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٩٧.

(5) آل عمران: ١٩.

(6) انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٤، ٢٢٧. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجـــاج، ج١، ٣٨٧. وانظر: معاني القرآن، الأخفش، ج١،ص ٤٠١. لم أجد رأي الأخفش الذي عرضه الرازي فـــي هـــذا الموطن.

٢ – فِعْل

وردت صيغة "فِعْل " بمعنى " فاعل "على تأويل حذف مضاف عند سيبويه، وذلك في قوله تعالى: (وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ)[١].

يقول سيبويه إنما هو"ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله"[٢]. ويتبعه المبرد في هذا، ولكنه يجيز أن يوضع البرّ في موضع البارّ[٣].

وينقل مكي الرأيين بادئا بتأويل فِعْل بمعنى فاعل، ثم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. والحذف – كما يرى الزجاجي – قد يكون من الأول كما يكون من الثاني بمعنى ذي البر، أي "ولكن ذا البرّ"[٤].

والذي دعا النحويين إلى هذه التأويلات هو أن "البر" معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات إلا مجازا[٥].

وينسب السمين الحلبي الرأي القائل بتأويل "البرّ" بمعنى "البارّ" إلى المبرد، ويبدو أنه لأبي عبيدة[٦]، ويضيف أن المصدر وقع موقع اسم الفاعل نحو "رجل عدل"، أي عادل، كما يقع اسم الفاعل موقعه نحو "أقائما وقد قعد الناس" وهذا رأي الكوفيين، والأولى فيه ادعاء أنه

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج١، ٢١٢.

(٣) انظر: المقتضب، المبرد، ج٣، ٢٣١.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص١١٨؛ انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج١، ٢٤٦. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٢١٦.

(٥) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص٤.

(٦) انظر: مجاز القرآن، أبوعبيدة، ج١، ص ٦٥.

محذوف من فاعل، وأن أصله" بار" فجعل "برّا" كـ"سرّ" وأصله "سارّ" و"ربّ" وأصله "رابّ"[1].

ومما يحتمل الحال والنعت " سرّا" في قوله تعالى: (ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[2].

فـ" سرّا " مصدر في موضع الحال، أي " مسرّين"[3] وقد يكون نعتا لمصدر محذوف، أي إنفاقا سرّاً[4].

وقد يحتمل إعراب" سرّا" الحال بمعنى ذوي سرّ، وبمعنى مسرين ومعلنين، أو الظرف بمعنى وقتي سرّ وعلانية، أو على المصدر، أي إنفاق سرّ وإنفاق علانية[5]كما في قوله تعالى: (قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ)[6].

وقد تحتمل "سرّا" أن تكون مفعولاً به إضافة إلى الحال والصفة والظرف، كما في قوله تعالى: (لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا) [7].

فإن كانت الكلمة تعني الجماع فهي مفعول به ثان، وإن كانت تعني الإخفاء فهي منصوبة على الحال من المضمر في "تواعدوهن" والتقدير "لا تواعدوهنّ نكاحاً متسارّين"،

---

(1) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ٤٤٧.

(2) البقرة: ٢٧٤

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٦٨.

(4) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص ٣٤٤.

(5) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص٥٣٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٢٢. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ١٠، ج ١٩، ١٣٢.

(6) ابراهيم: ٣١.

(7) البقرة: ٢٣٥.

والمفعول به محذوف، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي " مواعدة سـرّاً"، كمـا يجوز أن يكون التقدير "في سرّ" فيكون ظرفاً[1].

---

[1] انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص١٣١-١٣٢. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٢٨ وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٥٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج٢، ٢٣٦ – ٢٣٧. وانظر: الدر المصون: ج١، ص ٥٧٩- ٥٨٠.

٣ - فُعْل

وردت (فُعْل)بمعنى فاعل خبرا في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[١].

فالنور من صفات الله الحسنى وقيل في تفسيره: "هادي أهل السماوات وأهل الأرض"[٢].

وينقل الأزهري في تهذيب اللغة عن ابن عرفة قائلا: "وقال ابن عَرفة: أي مُنوِّر السماوات والأرض، كما يقولون: فلان غِياثُنا، أي مُغِيثنا، وفلان زادي، أي مُزوِّدي؛ قال جرير:

وأنت لنا نُورٌ وغَيْثٌ وعِصْمَةٌ ونَبْتٌ لمن يَرْجو نَدَاكَ وَرِيقُ"[٣].[٤]

ويرى الزمخشري أن "نور" وردت هنا بمعنى "ذو نور السماوات، وصاحب نور السماوات"[٥].

ويستدل الرازي من القرآن على أن الله ليس نورا في مثل قوله: "ليس كمثله شيء"، فالنور مضاف إليه، أي (ذو نور)"[٦]

---

[١] النور: ٣٥

[٢] لسان العرب، ابن منظور: نور.

[٣] شرح ديوان جرير، ص٣٠٠؛ وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٥، ص١٨٨.

[٤] تهذيب اللغة، الأزهري: نور

[٥] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص ٢٣٤.

[٦] انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج١٢، ج٢٣، ص٢٢٤ – ٢٢٧.

ويرى أنه لابدّ من التأويل، لأنه يستحيل أن يكون الإله نورا، والدليل على ذلك (وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ)[1]

وهناك معان أخرى لكلمة "النور" الواردة في الآية، فقد تكون بمعنى مدبر أمور السماوات والأرض بحكمة بالغة وحجة نيرة، وقد يكون معنى نور منوِّر[2].

ويؤيد وقوع المصدر موقع اسم الفاعل، أي نور بمعنى منوّر، قراءة أمير المؤمنين،علي بن أبي طالب وزيد بن علي وأبي جعفر وعبد العزيز المكي "نوّر" فعلا ماضيا، وفاعله ضمير الباري والسماوات مفعوله.

ويؤيد الحذف قوله تعالى: "مثل نوره"، أي أنه ذو نور، صاحب نور السماوات والأرض.[3]

وورد "فُعْل" بمعنى" فاعل " حالا أو نعتا في كلمة "كُرْها" من قوله تعالى:

(وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا)[4]

ورد في المعاجم العربية أن الله ذكر "الكُرْه " و"الكَرْه " في غير موضع من كتابه، وأن القراء اختلفوا في فتح الكاف وضمها، فنافع وأهل المدينة يضمون الكاف في سورة البقرة (وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ)[5] ويفتحوها في سائر القرآن، ويضيف عاصم ضم الكاف إلى الذي في سورة الأحقاف (حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ)[6].

وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكَرْه والكُرْه لغتان فبأي لغة قرىء فجائز.[7].

---

(1) الأنعام: ١.

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٨٠. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص٤١٨.

(3) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص ٢١٩.

(4) الأحقاف: ١٥.

(5) البقرة: ٢١٦.

(6) الأحقاف: ١٥

(7) انظر: تهذيب اللغة، الأزهري: كره. وانظر: لسان العرب: كره

ويتعرض الزجاج للمسألة نفسها في قوله تعالى: " (كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ)[1] قائلا: "والكره يقال فيه: كرِهت الشيء كُرْها وكَرْها وكراهة وكراهية، وكل ما في كتاب الله عزّ وجلّ من الكره فالفتح جائز فيه، نقول: الكُرْه والكَرْه"[2]، لكنه يذكر أن القُرَّاء مجمعون على ضم الكاف التي في سورة البقرة. ويرى أن الكاف التي في كلمة "كرها " يجوز أن تكون مفتوحة كما يجوز أن تكون مضمومة فقد قريء بهما جميعا ،والمعنى حملته أمه على مشقة ووضعته على مشقة[3].

ويرى المفسرون أن "كَرْها"بالفتح و"كُرْها " بالضم هما لغتان في معنى المشقة كالفَقْر والفُقر والضَّعْف والضُّعْف"[4]. وقيل الكره بالفتح المشقة التي تنال الإنسان من خارج ما يحمل عليه بإكراه، والكُره ما يناله من ذاته، وهو ما يعافه من حيث الطبع، أو من حيث العقل أو الشرع، وتنسب المعاجم هذا الرأي للفراء. ففي تهذيب اللغة: "وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكَرْه والكُرْهَ لغتان فبأي لغة قرىء فجائز إلا الفرّاء فإنه زعم أن الكُرْه ما أكرهتَ نفسك عليه، والكَرْه ما أكرهكَ غيرُكَ عليه"[5].

وورد "فَعْل "بمعنى "فاعل " حالا ومفعولا له في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا)[6]

---

(1) البقرة: ٢١٦.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج١، ص ٢٨٨.

(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٤، ٤٤٢.

(4) انظر: الكشاف،الزمخشري، ج٤، ٢٩٤. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ص ٦٠– ٦١.

(5) تهذيب اللغة، الأزهري: كره. ولسان العرب، ابن منظور: كره.

(6) النساء: ١٠.

وردت حالا على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي ظلما بمعنى ظالمين، ومفعـولا لـه بدون تأويل[1].

وقد ترددت الكلمة نفسها "ظُلْما " في موقع اخر من القرآن بين المفعول بـه أو نـزع الخافض أو الحال، وذلك في قوله تعالى: (فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا)[2].

فقد انتصب "ظلما "على نزع الخافض عند الزجاج، والتقدير جاءوا بالظلم والـزور[3] ويضيف الزمخشري رأيا آخر، هو أن "جاء" و"أتى" يستعملان في معنى فعل فيعديان تعديتـه وقد يكون على معنى "وردوا ظلما"، كما تقول: جئت المكان. ويجوز أ، يحذف الجار ويوصل الفعل، فعلى هذا الاعتبار تكون "ظلما " مفعولا به وصل إليه الفعل مباشرة[4].

وهناك رأي آخر ذكره العكبري هو أن "ظلما" منصوب على الحال بمعنى "ظالمين"[5].

ويبدو من آراء المفسرين أنهم يميلون إلى أن "ظلما" مفعول به، سواء أوصل إليها الفعل مباشرة، أم لم يصل، فلم يرد التأويل باسم الفاعل عند الزمخشري والـرازي وأبـي حيـان الأندلسي.

ومما وقع حالاً أو مفعولاً له أو مصدراً مؤكداً أو تمييزاً "طُوْلا " في قوله تعالى:

(وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا)[6].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٤٦٨. وانظر: التبيان فـي إعـراب القـرآن، العكبـري، ص٩٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣، ١٨٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ٣١٧.

(2) الفرقان: ٤

(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٤، ص٥٨.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ٢٥٧.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٨٣. وانظر: الدر المصون، الـسمين الحلبـي، ج٥، ص ٢٤٢.

(6) الإسراء: ٣٧.

يذكر العكبري أن"طُولا " مصدر في موضع الحال من الفاعل او المفعول، ويجـوز أن يكون تمييزا ومفعولا له ومصدرا من معنى تبلغ[1].

ويرى أبو حيان أن الأجود نصب "طولا" على التمييز، أي: "لن يبلغ طولـك الجبـال"، ويجيز أن تكون حالا من تبلغ، وهي في كلا الوجهين بمعنى "متطاول"[2].

فإذا كان صاحب الحال المفعول به "الجبال " فإن "طولا" تكون بمعنى "متطاولة "، أي: "لن تبلغ الجبال متطاولة"، وإذا كانت "طولا " مصدرا مؤكدا فإنه يكون من معنى تبلـغ، أي: "تطاول الجبال طولا ".

ويرى السمين الحلبي أن التمييز والمفعول لأجله ضعيفان، فيقول "قوله: "طولا" يجـوز أن يكون حالا من فاعل "تبلغ"، أو من مفعوله، أو مصدرا من معنى "تبلـغ"، أو تمييـزا، أو مفعولا له. وهذان ضعيفان جدا لعدم المعنى"[3].

ويبدو أن التمييز ليس ضعيفا، لأنه قد يكون تمييزا محولا عن المفعول به، والمعنـى يحتمل كل الوجوه الإعرابية التي ذكرها العلماء، لكن الضعف قديكون في المفعول لأجله كما ذكر السمين الحلبي، لذا لم يقف العلماء عنده كثيرا.

ومما ورد بدلاً أو مفعولاً به أو حالاً أو مفعـولاً لـه "عُـذْرا " فـي قولـه تعـالى: (فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)[4].

قرأ الجمهور "عُذْرا ونُذرا " بسكون الذال، وقرأ زيد بن ثابت وابنه خارجـة وطلحـة بضمهما[5].

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٣٧ –٢٣٨.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ٣٥.

(3) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص ٣٩١.

(4) المرسلات: ٥-٦.

(5) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ٤٥٤.

ويرى الفرّاء أن "عُذْرا ونُذرا "مصدران مفردان، أو مصدران جمعان، فـــ"عــذرا" جمع عذير بمعنى المعذرة، و"نذرا" جمع نذير بمعنى الإنذار[1].

ويرى الزمخشري أنهما مصدران من أعذر وأنذر[2]

وفي لسان العرب يقول ابن منظور: " وأَعْذَرَ إِعْذاراً وعُذْراً: أَبْدَى عُذْراً" لكنه يرى أن العذر اسم والإعذار مصدر، ففرق بين الاسم والمصدر[3]

ويرى المفسرون أنهما مصدران، وإذا كانا كذلك فإنهما خلاف للقياس، لأن مصدر أفعل الإفعال.

ويبدو مما سبق أنهما يقعان موقع المصدر ويعملان عمله، وفي إعرابهما وجوه:

أحدهما: انهما بدلان من "ذكرا" كأنه قيل: فالملقيات عذرا أو نذرا على اعتبار أن عذرا بمعنى محا الإساءة، ونذرا بمعنى "خوفا"، أو على اعتبار أنهما جمع عذير بمعنـــى المعــذرة وجمع نذير بمعنى الإنذار أي كونهما مصدرا.

ثانيهما: أنهما مفعولان لأجله والعامل فيه، إما الملقيات، وإما ذكراً، لأن كـــلا منهمـــا يصلح أن يكون معلولا بأحدهما، وكأنه قيل: فالملقيات ذكرا لأجل العذر أو لأجل النذر.

ثالثهما: أنهما منصوبان على المفعولية والناصب لهما هو المصدر "ذكرا".

رابعهما: أنهما منصوبان على الحال من الملقيات، أو من الضمير فيها، وحينئذ يجوز أن يكونا مصدرين واقعين موقع الحال، أي عاذرين ومنذرين أو معذرين ومنذرين[4].

---

(1) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ٢٢٣

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص٦٦٤ – ٦٦٥.

(3) لسان العرب: عذر

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص٦٦٤ – ٦٦٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٣٨٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ص ٤٥٤.

ويبدو أن "عُذراً "و"نُذراً " يؤولان باسم الفاعل إذا كانا جمع عذيراونذير بمعنى العاذر والمنذر، وليس جمع عذير ونذير بمعنى المعذرة، والإنذار.

٤ - فَعَل

وردت فَعَل بمعنى فاعل في القرآن الكريم خبرا كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِي ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾[1].

فـ"تَبَعا" يجوز أن يكون اسم جمع لتابع مثل خادم وخدم وحارس وحرس، ويجوز ان يكون مصدرا في موضع اسم الفاعل، او يكون التقدير ذوي تبع[2].

يقول ابن منظور:"التَّبَعُ: اسم للجمع ونظيره خادمٌ وخَدَم وطالبٌ وطَلَبٌ وغائبٌ وغَيَبٌ وسالِفٌ وسَلَفٌ وراصِدٌ ورَصَدٌ ورائحٌ ورَوَحٌ وفارِطٌ وفَرَطٌ وحارِسٌ وحَرَسٌ وعاسٌ وعَسَسٌ وقافِلٌ من سفَره وقَفَلٌ وخائِلٌ وخَوَلٌ وخابِلٌ وخَبَلٌ، وهو الشيطان، وبعير هامِلٌ وهَمَلٌ، وهو الضالُّ المهمل؛ قال كراع: كل هذا جمع والصحيح ما بدأْنا به، وهو قول سيبويه فيما ذكر من هذا وقياس قوله فيما لم يَذكره منه: والتَّبَعُ يكون واحداً وجماعة. وقوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾، يكون اسماً لجمع تابع ويكون مصدراً أَي: ذَوِي تَبَعٍ، ويجمع على أَتْباع[3]

ويلتمس من آراء العلماء ميل إلى رأي دون الآخر، ففي مشكل إعراب القرآن ذكر أنه مصدر في موضع خبر، ولم يذكر أنه جمع لتابع[4]. كما أن بعض العلماء يجعل الوجهين في

---

(1) غافر: ٤٧.

(2) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٣، ص١٥٨. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص١٦٦. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٣٥ .

(3) لسان العرب: تبع

(4) انظر: مشكل إعراب القرآن. مكي، ق٢، ص٦٣٧.

الخيار، أيهما اختير فهو صحيح. فالزمخشري مثلا يقول: "تبعا تباعا، كخدم في جمع خادم. أو ذوي تبع أي: اتباع، أو وصف بالمصدر"[1].

ومما تردد بين اسم الجمع وبين الوصف بالمصدر "يَبَسا "في قوله تعالى: **(فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا)**[2].

قرأ الحسن "يَبْسا " بسكون الباء، وقرأ أبو حياة "يابسا" اسم فاعل، فمن قال:" يابسا " فإنه جعله نعتا للطريق، ومن قال: " يبسا "فإنه نعته بالمصدر، والمعنى طريقا ذايبس.

يقول الزجاج: "يقال يبس الشيء يبْس ويَبِس يَبَسا ويُبْسا ثلاث لغات في المصدر"[3].

وقيل المفتوح اسم والساكن مصدر[4]. ويذكر العكبري أن المفتوح مصدر والساكن صفة بمعنى اليابس ويبدو ان الأولى أنها لغات في المصدر[5].

والزجاج لم يذكر أن اليبس جمع، بينما ذكره العلماء الآخرون كالزمخشري الذي يرى أن اليبس مصدر وصف به او جمع يابس وصف به الواحد تأكيدا[6].

ومما ورد حال"هَرَبا " في قوله تعالى: **(وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا)**[7].

فـ"هَرَبا" نصب على المصدر الذي في موضع الحال بمعنى "هاربين"[8]

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص ١٦٦.

(2) طه: ٧٧

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٣، ص٣٦٩.

(4) – انظر: الدر المصون، السمين، ج٥، ٤٣.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٢٥٩.

(6) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٧٥. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ٤٣.

(7) الجن: ١٢.

(8) انظر:. الكشاف، الزمخشري، ج٤، ٦١٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٧٩. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨،، ص٣٤٤. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ص٣٩٤.

وترددت"دَأبا " بين الحال وبين المصدر المؤكد من قوله تعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ)[1].

يذكر مكي بن أبي طالب الوجوه التي تُقرأ بها "دَأبا" فقد تكون مفتوحة أو ساكنة، فمن فتح الهمزة في "دَأبا "، وهي قراءة حفص عن عاصم جعله مصدر "دئب "، ومن أسكن جعله مصدر "دأبت" ويضيف قائلا: "وفتح الهمزة في الفعل هو المشهور عن أهل اللغة. والفتح والإسكان في المصدر لغتان كقولهم النَّهْر والنَّهَر والسَّمْع والسَّمَع، وقيل إنما حرك وأسكن لأجل حرف الحلق"[2].

وقد سار مكي على نسق الزجاج في إعراب "دَأبا"إذ نصبها على المصدر، لأن معنى تزرعون يدل على تدأبون، لكن الزجاج كان أكثر وضوحا، إذ إن فعل المصدر المؤكد عنده محذوف يقدر تقديرا،ومكي لم يوضح كون المصدر منصوب بفعل محذوف أو أنه من باب "قعد القرفصاء"[3].

وما ذكره الزجاج من التقدير يحتمل أن يفضي إلى وقوع الجملة الفعلية حالا، وكأنه قيل: "تزرعون تدأبون دأبا "، وإن لم يتعرض الزجاج للحال صراحة.

يقول الزمخشري: "دَأبا" بسكون الهمزة وتحريكها. وهما إما مصدرا: دأب في العمل، وهو حال من المأمورين، أي دائبين: وإما على تدأبون دأبا، وإما على إيقاع المصدر حالا بمعنى: "ذوي دأب"[4].

---

(1) يوسف: ٤٧

(2) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص٣٨٨.

(3) انظر، السابق، ج١، ص٣٨٨. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج،ج٣، ص١١٤.

(4) الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص ٤٥٨.

ويعلق السمين الحلبي على من يرى أن "دأبا" منصوب بـ "تزرعون" لأنه من معناه قائلا: "وفيه نظر لأنه ليس نوعا خاصا به بخلاف القرفصاء مع القعود"[1].

والدأب هو المداومة على الشيء وملازمته واعتياده، ووقوعه حالا أفضل من وقوعه مصدرا، لأن خصوصية النوع من"تزرعون" فيه تكاد تكون بعيدة.

ولعل "قصصا " في قوله تعالى: (قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا) [2] تكاد تكون أوضح من الآية السابقة، وفيها نفس الآراء السابقة، وهي: أنه مصدر في موضع الحال، أي قاصين، أو أنه مصدر منصوب بفعل من لفظه مقدر، أي يقصان قصصا، أو أنه منصوب بـ"ارتدا" في معنى فـ"قصّا"[3].

فمعنى "قصصا "في لسان العرب تتبع الأثر يقول ابن منظور: "وقَصَّ آثارَهم يَقُصُّها قَصّاً وقَصَصاً وتَقَصَّصَها: تتبّعها بالليل، وقيل: هو تتبع الأثر أيَّ وقت كان. قال تعالى: (فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا)[4]. وكذلك اقْتَصَّ أثره وتَقَصّصَ، ومعنى "فارتدّا على آثارهما قَصَصاً " أي رَجَعا من الطريق الذي سلكاه يَقُصّان الأَثر أي يتّبعانه"[5]

ففي جملة" فارتد على آثارهما" معنى القصص، فيمكن أن تكون مصدرا مؤكدا لفعله،لذا فإن المفسرين بدأوا بالمصدر المؤكد مثل الزجاج والزمخشري ومكي والعكبري وابي حيان، لكنهم قدروا فعلا محذوفا، أي رجعا يقصان الأثر قصصا[6].

---

(1) الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٤، ص١٨٩.

(2) الكهف: ٦٤

(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ج ٣، ص ٣٠. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العبري، ص٢٤٧. انظر: ا لدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص٤٧١.

(4) الكهف: ٦٤.

(5) لسان العرب: قصص.

(6) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ج٣، ص٣٠٠. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٧٠٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٤٧. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص١٣٩.

وفي قوله تعالى: (وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا)[1] جاءت صيغة "مَرَحا"حالا أو مفعولا له. وفيها قراءتان: فتح الراء وكسر الراء.

ويرى الأخفش أن القراءة بكسر الراء أجود من فتحها[2]. وقد نقل الزجاج رأي الأخفش وانتقده ورأى أن كليهما في الجودة سواء، غير أن المصدر أوكد في الاستعمال، يقول: "وكلاهما في الجودة سواء غير أن المصدر اوكد في الاستعمال، تقول: " جاء زيد ركضا" و"جاء زيد راكضا "، فركضا أوكد في الاستعمال، لأن" ركضاً" يدل على توكيد الفعل، ومرحا بفتح الراء أكثر في القراءة"[3].

وانتصاب "مَرَحا" إما على الحال، كما تقول: "جاء زيد ركضا" أي "راكضا" اوعلى حذف مضاف، أي "ذا مرح"، أوعلى أنه مفعول له[4].

وشبيه بماسبق (عَبَثًا) في قوله تعالى: (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ)[5].

فـ"عَبَثًا " مصدر في موضع الحال بمعنى "عابثين "، أو مفعول لأجله، أي ما خلقناكم للعبث إنما خلقناكم للتكليف والعبادة[6].

والعبث: اللعب وما لافائدة فيه،وكل ما ليس له غرض صحيح[7].

---

(1) الإسراء:٣٧

(2) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٦١٢.

(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٣، ص٢٤٠.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٦٤١. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٣٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص٣٩١.

(5) المؤمنون: ١١٥.

(6) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٧٧.

(7) تهذيب اللغة: عبث. لسان العرب: عبث

وقد ترددت "رَغَدا " بين النعت وبين الحال في قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ)[1].

قرأ الجمهور "رَغَدا " بـفتح العين، وقرأابراهيم النخعي ويحيى بن وثاب بسكونها[2].

ويقول ابن منظور: "رغد: عيش رغْد: كثير. وعيش رَغَد ورَغِدٌ ورغِيد وراغِد وأَرغدُ، الأخيرة عن اللحياني: مُخْصِبٌ رفِيهٌ غَزِير. قال أبو بكر: في الرَّغْد لغتان: رَغْد و رَغَد"[3]

وقوله تعالى "رغدا " نعت لمصدر محذوف تقديره أكلا رغدا، أي طيبا هنيئا، وهو في موضع الحال عند ابن كيسان، كلا مستطيبين متهنئين، أو بتأويل راغدين مرفهين[4].

ويرى ابوحيان أن في كلا الإعرابين نظر، فسيبويه لا يعرب "رغدا " مصدرا؛ إنما ما جاء من هذا النوع جعله منصوبا على الحال، وإعرابها حالا مقصور على السماع[5]. ولـم يضف أبوحيان شيئا على هذا الكلام، مع أنه في توجيهاته السابقة كان يعـرب مثـل هـذا مصدرا مؤكدا وحالا، دون ان يذكر مخالفة رأي سيبويه، أو يذكر السماع.

---

(1) البقرة: ٣٥

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج١، ص٣٠٩. و انظر: الـدر المـصون، الـسمين الحلبـي، ج١، ص١٨٩.

(3) لسان العرب: رغد.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٣٠٩. وانظر: التبيان في إعـراب القـرآن، العكبـري، ص٢٣. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج٢، ج٣،ص٥. وانظر: الدر المـصون، الـسمين الحلبـي، ج١، ص١٨٩ - ١٩٠.

(5) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج١، ص٣٠٩.

وما جاء من هذا النوع مسموعا أول باسم الفاعل او اسم المفعول أو بمشتق من المشتقات فوقع في دائرة القياس، إضافة إلى أن الأمثلة المشابهة كثرت كثرة يمكن عدّها قياسا، وهذا ما تنبه إليه المبرد في المقتضب[1].

وتعرب "سَفَها " في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[2] مفعولا له أو مصدرا مؤكدا او حالا.

ويذكر بعض العلماء المفعول له والمصدر دون ذكر الحال، فالزجاح بدأ بالمفعول له ثم يضيف: "ويجوز ان يكون منصوبا على تأويل المصدر لأن قتلهم أولادهم قد سفهوا فيه، فكأنه قال فيه: "سفهوا سفها"[3]. ومكي بدأ بالمصدر ثم أضاف" وإن شئت مفعولاً من أجله"[4]

ويستبعد السمين الحلبي المفعول لأجله؛ لأنه ليس علة باعثة، وبدأ بالنصب على الحال أي "ذوي سفه " على أنه مصدر لفعل مقدر، أي: سفهوا سفها، أو على أنه مصدر على غير الصدر لأن هذا القتل سفه[5].

ويبدو أن السمين الحلبي يميل إلى الحال، فهو يستشهد بقراءة اليماني "سفهاء "على الجمع وهي حال، فيقول: "وهذه تقوي كون قراءة العامة مصدرا في موضع الحال حيث صرح بها"[6].

---

[1] أنظر: المقتضب، المبرد، ج٣، ص٢٣٤.

[2] الأنعام: ١٤٠

[3] انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج١، ص٢٩٥ – ٢٩٦.

[4] انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص٢٧٤.

[5] انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص١٩٩.

[6] انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص ١٩٩.

ويشبه ما سبق "رَغَبا ورَهَبا " في قوله تعالى: (وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ)[1].

فالجمهور على فتح العين والهاء "رَغَبا ورَهَبا"، ورويت عن أبي عمرو بسكون الغين والهاء "رَغْبا ورَهْبا".ونقل عن الأعمش بضم الراء وما بعدها "رُغُبا ورُهُبا)".وقرأت فرقة بضم وسكون" رُغبا ورُهبا "

يقوا ابن منظور: "رغب: الرَّغْب والرُّغُب والرّغبة والرُّغبى والرَّغبى والرَّغباء: الضراعة... وفي التنزيل العزيز (وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا) قال: ويجوز رُغبا ورُهبا،ولا نعلم أحدا قرا بها، ونصبا على أنهما مفعول لهما، ويجوز فيهما المصدر"[2].

وجوز أبو البقاء نصبهما على المصدر نحو"قعدت جلوسا"[3].

ويبدو ان الحال والمفعول لأجله أقوى من المصدر، ذلك ان التقدير بالجملة الفعلية يكون في موضع الحال، وان العلماء بدأوا بالمفعول لأجله فالحال ثم المصدر المؤكد، مثل العكبري والسمين الحلبي، بل إن أبا حيان لم يذكر المصدر المؤكد في إعرابه لهذه الآية.

---

(1) الأنبياء: ٩٠.

(2) لسان العرب: رغب. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ج٢، ص٤٠٣.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٦٦. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص١٠٦.

٥ – فَعْلَه

جاءت فَعْلَة بمعنى فاعل في القرآن الكريم حالا أو مصدرا مؤكدا أو مفعولا له.

فمثال وقوعها مفعولا له أو حالا قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[1].

فشهوة بمعنى مشتهين على أحد الوجوه التي رآها المفسرون، لكنهم ذكروا هذا ثانيا، وبدأوا بكونها مفعولا له، كما هو عند الزمخشري والعكبري والسمين الحلبي[2].

وبعض العلماء جعلها مصدرا في موضع الحال. كما هو عند الحوفي وابن عطية يقول أبو حيان: "شهوة" مصدر في موضع الحال، قاله الحوفي وابن عطية، وجوزه الزمخشري، وأبو البقاء. أي مشتهين تابعين للشهوة غير ملتفتين لقبحها. أو مفعول من أجله، قاله الزمخشري. وبدأ به أبو البقاء، أي: للاشتهاء، لا حامل لكم على ذلك إلا مجرد الشهوة"[3]

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[4]

انتصب (جهرة) على المصدر المؤكد وناصبه محذوف، كما يرى العكبري، أي "جهرتم جهرة"[5].

---

(١) الأعراف: ٨١.

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص١٢١. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٦٦. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٢٩٧– ٢٩٨.

(٣) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٤، ص٣٣٧.

(٤) البقرة: ٥٥.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٦.

ويرى الزمخشري أنها تنتصب انتصاب "القرفصاء " من قولك: "قعد القرفصاء"، وكأن الذي يرى بالعين جاهر الرؤية، والذي يرى بالقلب مخافت بها، وانتصابها على المصدر لأنها نوع من الرؤية[1].

والأصح عند أبي حيان أن تكون منصوبة بالفعل السابق، يعدى إلى النوع كما تعدى إلى لفظ المصدر الملاقي الفعل في الاشتقاق، لأن النصب على حد قولهم "قعد القرفصاء" خلاف مذكور في النحو[2].

وقد تنتصب "جَهْرة" على الحال، ولم يذكر غيره مكي، وبه بدأ العكبري[3].

لكن خلافا حول صاحب الحال بين المفسرين، فهو عند مكي من المضمر في "قلتم"، أي قلتم ذلك مجاهرين، وهو عند الزمخشري حال من فاعل نرى، أي "ذوي جهرة"، وهو عند العكبري حال من اسم الله، أي نراه ظاهرا غير مستور[4]

ويرجح أبو حيان رأي الزمخشري فيقول: "والظاهر تعلقه بالرؤية لا بالقول، وهو الذي يقتضيه لتركيب ا لفصيح"[5].

ويؤيد السمين الحلبي ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان بقراءة ابن عباس "جَهَرة" بفتح الهاء، وهي لغة في "جَهْرة "، وهي جمع "جاهر" نحو:"خادم وخدم" يقول: "والمعنى: حتى نرى الله كاشفين هذا الأمر، وهي تؤيد كون "جَهْرة" حالا من فاعل نرى"[6].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ١٤٣ – ١٤٤

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ١، ص٣٧١.

(3) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص٩٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٢٦.

(4) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ج١، ص٩٥. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص١٤٣ – ١٤٤. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٢٦.

(5) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج١، ٣٧١.

(6) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٢٣٠.

ومثال ما وقع مصدرا وحالا، واحتمل ان يكون بمعنى الفاعل او المفعول "بغتة " في قوله تعالى: (قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا) [1].

بدأ المفسرون بالحال في إعراب"بغتة"، فإذا كان صاحب الحال" الساعة " فإنها تكون بمعنى اسم الفاعل "باغتة "، و إذا كان مفعول جاءتهم فإنها تكون بمعنى "مبغوتين "، وفي كلتا الحالتين فإن إعرابها حال منصوب[2].

سوقد تكون "بغتة" مصدرا مؤكدا على غير الصدر ؛ لأن معنى جاءتهم بغتتهم، أو أنها مصدر مؤكد لفعل محذوف من لفظها، أي تبغتهم بغتة، أو لفعل محذوف من غير لفظها، أي أتتهم بغتة[3]

والبغتة هي الفجأة، والمعنى أن الساعة لا يعلم أحد متى مجيئها[4].

---

(1) الأنعام: ٣١.

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٤٢. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٦، ج١٢، ٢٠٨ – ٢٠٩. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ٤، ١١١. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٣، ٤٣.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص١٦. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ٤، ١١١. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ٤٣.

(4) لسان العرب: بغت

٦ – فِعْلَة

وردت فِعْلَة بمعنى فاعل في"خِلْفة " من قولـــه تعـــالى: (وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا) [١].

فـــ(خِلْفة) يجوز أن تكون مصدرا من الاختلاف، أو اسم هيئة كالرِّكبة، يقـــول ابـــن منظور: "وأَخْلَفَ الشَجَرُ خرجت له ثمرة بعد ثمرة. وأَخْلَفَ الطائر خرج له ريش بعد ريـــش، وخَلَفَتِ الفاكهة بعضُها بعضاً خَلَفا وخِلْفةً إذا صارت خَلَفاً من الأولى.

ورجلان خِلْفَةٌ يَخْلُفُ أحدهما الآخر: والخِلْفَةُ اختلاف الليل والنهـــار، وفـــي التنزيـــل العزيز: (وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً).[٢]

والفرّاء والأخفش يميلان إلى أن الخِلْفة الاختلاف، فهي بذا مصدر وليس اسم هيئة[٣].

وانتصب "خِلْفة " على أنه مفعول ثان من "جعل"، أو أنه حال إذا كان جعـــل بمعنـــى خلق، والمعنى جعلهما ذوي خِلْفة[٤].

ووردت "فِتْنة" بمعنى فاتنين في قوله تعـــالى: (كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ)[٥].

يجوز في إعراب فتنة ثلاثة وجوه:

أحدها: أنها مفعول من أجله.

والثاني: أنها مصدر في موضع الحال، أي فاتنين.

والثالث: أنها مصدر من معنى "نبلوكم" لا من لفظه، لأن الابتلاء فتنة[٦].

---

(١) الفرقان: ٦٢.

(٢) لسان العرب: خَلَفَ

(٣) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢، ص ٢٣٤. وانظر: معاني القرآن، الأخفش،ج٢،ص٦٤٢.

(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٢٨٢. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٨٦.

(٥) الأنبياء:٣٥.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٦٤. وانظر: البحر المحيط، أبو حيـــان، ج٦، ٢٨٩. وانظـــر: الدر المصون، ج٥، ص٨٤ – ٨٥.

٧ - فَعال

استخدمت كلمة "سواء" بمعنى "مستو" في مواطن مختلفة من القرآن الكريم، وقد جاءت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة.

فمثال استخدامها مرفوعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[١].

يرى الزمخشري أن إعراب "سواء" هنا خبر بمعنى مستو عليهم، فقد يكون خبرا لإن وجملة "أأنذرتهم أم لم تنذرهم" في موضع المرتفع على الفاعلية، كأنه قيل: "إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه ". وقد يكون خبرا للمبتدأ المؤخر على اعتبار أن " أأنذرتهم أم لم تنذرهم " في موضع الابتداء، وجملة المبتدأ والخبر هي خبر إن[٢].

ويضيف العكبري إلى الرأيين اللذين ذكرهما الزمخشري أنه يمكن اعتبار "سواء" مبتدأ و"أأنذرتهم أم لم تنذرهم " خبر جملة في موضع الفاعل، سدت هذه الجملة مسد الخبر، والتقدير يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو محمول على المعنى، والجملة من المبتدأ والخبر خبر إن.

ويمكن اعتبار "لا يؤمنون" خبر (إن) وسواء عليهم وما بعدها معترض بينهما[٣].

والصحيح أن "سواء" بمعنى "مستو" تعمل عمل الفعل (يستوي) إذا اعتمدت، فإذا كانت معتمدة على أنها خبر على رأي الزمخشري، فإنها لا تعتمد على رأي العكبري، لأن المبتدأ ليس من الاعتماد، لذا فقد يكون السمين الحلبي أكثر دقة من العكبري باعتباره "سواء" مبتدأ وجملة "أأنذرتهم" في قوة التأويل بمفرد هو الخبر، ولم يذكر أن الجملة تكون فاعلا.

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٥٦.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٦.

ويتنبه السمين كذلك إلى الرابط بين المبتدأ والخبر قائلا: "ولم يحتج هنا إلى رابـط لأن الجملة نفس المبتدأ "[1].

ومثال استخدامها مرفوعة أو منصوبة قوله تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2].

قرأ الجمهور "سواء" بالرفع على أن الجملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني. وقرأ حفص والأعمش "سواءً" بالنصب على أنه هو المفعول الثاني.

ويرى الفرّاء أنه من نصب جعل "سواء" مفعولا به ثانيا لجعلناه، ومن رفع جعل مفعول" جعل" الهاء واللام التي في الناس، ثم استأنف فقال: "سواء العاكف فيـه والبـادي"، يقـول الفرّاء: "ومن شأن العرب أن يستانفوا بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تم به الكـلام فيقولـون "مررت برجل سواءٌ عنده الخير والشر، والخفض جائز. وإنما اختاروا الرفع، لأن "سواء" في مذهب واحد، كأنك، قلت: (مررت على رجل واحد عنده الخير والشر). ومـن خفـض أراد معتدل عنده الخير والشر. ولا يقولون: مررت على رجل معتدل عنده الخيـر والـشرّ، لأن معتدل فعل مصرح، وسواء في مذهب مصدر، فإخراجهم إياه إلى الفعل كإخراجهم مـررت برجل حسبك من رجل إلى الفعل[3].

---

[1] الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ١٠٣ – ١٠٤

[2] الحج: ٢٥.

[3] أنظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص١٩٠.

ولعل مقصود الفرّاء بقوله: لأن "سواء" في مذهب واحد أن سواء تطلب اثنين، تكـون هي فيه خبراً والذي تطلبه مبتدأ، وهي ليست صفة محضة، لذا يحسن الابتداء بها كما تُبتـدأ الأسماء، إذ لو جاء مكانها مشتق لكان إعرابها نعتا.

ويرى سيبويه أن الابتداء قوي في "سواء" لأنها ضارعت الأسماء التي لا تكون صفة، لذا فإن الوجه فيها الرفع إذا كان النعت للآخر[1].

وقد يكون توجيه النصب في "سواء" عند الفرّاء باعتبار أنه بمعنى مستو، لـذلك فإنهـا تتبع ما قبلها رفعا ونصبا وجرا، وترفع ما بعدها على أنه فاعل أغنى عن الخبر؛ وبهذا يكون تقدير الجملة التي ذكرها " مررت برجل مستو عنده الخير والشر"، فـ"مستو" نعت والجملـة التي بعده فاعل سدّ مسد الخبر، والفرّاء لم يذكر مستو لكنه ذكر معتدل ؛ لأن الاستواء يـأتي بمعنى الاعتدال[2].

ومثله قول سيبويه: " ونقول مررت برجل سواء أبوه وأمه، إذا كنت تريد أنه عدل"[3].

وعلى قراءة حفص بالنصب أن سواء مفعول به ثان، أي جعلناه مستويا العـاكف فيـه والـبادي، فـترفع العاكف والبادي، أي: إذا كانت جعل لا تتعدى إلى اثنـين فـإن سـواء حـال من الهاء بمعنى مستو[4].

---

(1) انظر: الكتاب، سيبويه، ج٢، ص٢٦.

(2) أنظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص١٩٠.

(3) انظر: الكتاب، سيبويه، ج٢، ص٢٧.

(4) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ٣٣٦.

ومما قرئت به "سواء" بالرفع والنصب والجر قولـــه تعـــالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [1]

قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال، وأبو جعفر بالرفع، أي: هو سواء، وزيد بـــن علي وابن أبي اسحاق وعمرو بن عبيد ويعقوب بالخفض نعتا لأربعة أيام.

فمن نصب فعلى المصدر بمعنى استواء، أي استوى استواء، أو الحال من الضمير في أقواتها أومن فيها أو من الأرض. ومن جرها جعلها صفة للأيام. ومن رفعها على تقدير هي سواء. وهي بمعنى مستو عندما تكون حالا أو صفة أو خبراً[2].

وقد جاءت "فساداً" مفعولا لأجله، أو مصدرا مؤكدا، أو حالا في قوله تعـــالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾[3].

فـــ "فسادا" اسم مصدر قائم مقام الإفساد، إذا كان إعرابها مصدرا مؤكدا، أو مفعولا له وانتصابها على المصدر المؤكد؛ لأن معنى يسعون هو يفسدون، وانتصابها على المفعول لـــه

---

[1] فصلت: ٩-١٠.

[2] انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ١٣. وانظر: الكشاف، الزمخـــشري، ج٤، ١٨٢ – ١٨٣. وانظـــر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٣٦. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٧، ص٤٦٥.

[3] المائدة: ٣٣.

بمعنى يسعون لأجل الفساد، كما أن انتصابها على الحال على تأويل "فساداً" بمعنى "مفسدين" أو ذوي فساد، أي كأنهم جعلوا نفس الفساد مبالغة[1].

ومما جاء فيه فعال بمعنى فاعل وانتصب حالا من الفاعل أو المفعول "تماما " في قوله تعالى: (ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا)[2].

فـ"تماما " حال من الكتاب، أي حال كونه تماما، أو حال من الفاعل أي متمين، وتعرب كذلك مفعولا له، أي لأجل إتمام النعمة، كما تعرب مصدرا مؤكدا؛ لأنه بمعنى آتيناه إيتاء تمام، أو على تقدير أتممناه إتماما[3].

كما أعربت "بياتا" حالا أو مفعولا له أو ظرفا في قوله تعالى: (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)[4].

فهي على الحال بمعنى بائتين، أي مصدر بمعنى فاعل من بات يبيت بيتا و بياتا، وقد تكون مفعولا له، أو في حكم الظرف.

ويرى العكبري أن البيات هو اسم مصدر، بينما يرى مكي والزمخشري والسمين أنه مصدر، وفي كلتا الحالتين فإنه بمعنى اسم الفاعل.

ولعل المفعول له مستبعد لأن البيات ليس علة لمجيء العذاب. وقد يكون أوضح معنى لها أنها ظرف، مع أن المفسرين يضعون هذا الاحتمال أخيرا بقولهم " ويجوز أن يكون في

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ٦١٥. وانظر: الدر المضون، السمين الحلبي، ج٢، ٥١٧

(2) الأنعام: ١٥٤.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١٥٨.

(4) الأعراف: ٤.

حكم الظرف " وبعضهم لم يذكره كمكي والزمخشري، إنما ذكروا أنه مصدر بمعنى الفاعل فقط[1].

[1] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٨٣. وانظر: مشكل إعراب القرآن، ق١، ص٢٨٢. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ص ١٥٩.

٨ - فِعال

وردت فِعال بمعنى فاعل حالا وصفة وخبرا مرتبة حسب كثرتها، واحتملت أحيانا الجمع أو المصدر.

فمثال ورودها خبرا "لِزاما " في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[١].

واللزام مصدر الفعل لازم، يقول ابن منظور: "لزم: اللُّزُومُ معروف، والفعل لَزِمَ يَلْزَمُ والفاعل لازمٌ، والمفعول به ملزومٌ، لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُهُ لَزْماً ولازمه ملازمة ولِزاما"[٢].

ويرى الزجاج أنها خبر، أي لكان العذاب لازما لهم، أي أن اللزام بمعنى اللازم[٣].

والزمخشري يرى أن اللزام إما مصدر وصف به، وإما فِعال بمعنى مُفعِل، أي: "ملزم"، كأنه آلة اللزوم لفرط لزومه، كما قالوا: لزاز خصم[٤].

ويعلق السمين الحلبي على رأي الزمخشري قائلا: "وعلى هذا، ففِعال: كان ينبغي أن يطابق في التثنية، فيقال لِزامين، بخلاف كونه مصدرا، فإنه يفرد على كل حال"[٥].

وكان السمين الحلبي يميل إلى كون "لِزاما" مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويجوز فيه أن يكون جمع لازم، كقيام جمع قائم.

---

(١) طه: ١٢٩.

(٢) لسان العرب: لزم.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٣، ص٣٨٠.

(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٣، ص٩٣.

(٥) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص٤٦٥.

ومثال ورود فِعال صفة "حِسابا " بمعنى محسبا أو كافيا في قوله تعالى: (جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا)[1].

فـ"حسابا" صفة لعطاء، والمعنى كافيا، فهو مصدر أقيم مقام الوصف، أو بُولِغ فيه، أو على حذف مضاف، أي "ذا حساب"[2].

ومثال ورودها حالا أو مصدرا مؤكدا "لواذا " في قوله تعالى: (قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا)[3].

اللواذ في لسان العرب مصدر لاذ ولاوذ. يقول ابن منظور: "لاذ به يلوذ لَوْذاً ولِواذاً ولُواذاً ولِياذاً: لجأ إليه وعاذ به. ولاوذه مُلاوذةً ولِواذاً ولِياذاً: استتر. وقال ثعلب: لُذْتُ به لِواذاً احتضنت ولاوذ القومَ مُلاوذةً ولِواذاً، أي لاذ بعضهم ببعض؛ ومنه قوله تعالى: (يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا)"[4].

ويرى الفرّاء أنما قالوا لِواذا؛ لأنها مصدر لاوذت، ولو كانت مصدرا للذت لكانت لياذا[5].

وبناء على المعنى اللغوي فإن المفسرين يعربون "لواذا" مفعولا مطلقا، إذ التقدير يتسللون تسللا، لأن معنى اللواذ الملاوذة، أنهم يتسللون عن الجماعة. كما يعربونها مصدرا

---

(1) النبأ: ٣٦.

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ٦٧٧. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ص٤٠٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ص٤٦٨.

(3) النور: ٦٣.

(4) لسان العرب: لوذ

(5) معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ٢٢٥.

في موضع الحال، أي بمعنى ملاوذين عند الزمخشري والرازي ومكي، وبمعنى متلاوذين عند أبي حيان[1].

ولا يذكر بعض المفسرين المفعول المطلق، إنما يذكر الحال وحدها، كما هو عند الزمخشري، إذ يقول: " لواذاحال أي ملاوذين"[2]، ويتبعه أبو حيان في ذلك، فيقول: " وانتصب لِواذا على أنه مصدر في موضع الحال أي متلاوذين"[3].

وكما ترد الصيغة حالا ومفعولا مطلقا ترد كذلك حالا ومفعولا له كما في "ضِرارا" من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ﴾[4].

ويظهر أن المفسرين يميلون إلى أنه مفعول لأجله أكثر من كونها حالا، وذلك أنهم ذكروا المفعول لأجله أولا وعقبوا بالحال[5]. وذكر بعضهم المفعول لأجله وحده كما هو عند مكي[6].

وما يؤيد هذا ما ذكره السمين الحلبي، إذ يقول: " قوله ضِرارا فيه وجهان:

أظهرهما أنه مفعول من أجله، أي لأجل الضرار.

والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي حال كونكم مضارين لهن"[7].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٣، ص٢٥٣. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ١٢، ج ٢٤، ص ٤١. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص٤٣٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي،

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٢٥٣.

(3) البحر المحيط نأبو حيان، ج٦، ص٤٣٧.

(4) البقرة: ٢٣١.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري،ص٥٧ –٥٨ وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص٢١٨.

(6) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ج١، ص١٣٠.

(7) الدر المصون، المين الحلبي، ج١، ص ٥٦٤.

وقد وردت "ضِرارا" في سياق آخر من القرآن الكريم هو قولـه تعـالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾[1].

يذكر أبو البقاء أن ضِرارا يجوز أن تكون مفعولا ثانيا لاتخذوا، أو مصدرا في موضع الحال، أي مضرا، أو مفعولا له[2].

وبدأ السمين الحلبي بالمفعول له أول، أو المفعول به ثانيا والحال ثالثا[3].

والحقيقة أن المفعول به والحال يكونان بتأويل المصدر باسم الفاعل، ذكر المفسرون هذا التأويل في الحال، ولم يذكروه في المفعول الثاني، والمفعول الثاني فـي أصـله خبـر، لأن مفعولي اتخذ أصلهما مبتدأ و خبر، وكأنه قال "المسجد ضِرار"، والخبر لا يكون مـصدرا إلا بتأويله بمشتق.

ومما تردد بين النعت وبين الحال وبين المفعول له كلمة "رِئاء " في قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ﴾[4].

---

(1) التوبة: ١٠٧.

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٨٩.

(3) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٥٠٢.

(4) البقرة: ٢٦٤.

ذكر العكبري أن "رِئاء" هي مفعول لأجله، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال، أي ينفق مرائياً، لكن السمين الحلبي يضيف إلى ذلك وجها آخر بدأ به أولا، وهو أنه نعت لمصدر محذوف تقديره إنفاقا رئاء الناس، ونسب هذا الرأي إلى مكي بن أبي طالب، والمصدر في النعت يؤول باسم الفاعل كما هو في الحال[1].

واحتملت "جِهارا" النعت والحال، كما احتملت أن تكون بمعنى الفاعل أو المفعول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[2].

أعرب مكي "جِهارا " بالنصب على الحال، أي مجاهرا، أو بالتقدير بذي جهار، ثم يضيف ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر[3].

وأعربها الزمخشري بالنصب على المصدر المؤكد، لأن الدعاء أحد نوعيه الجهار، أو أن المقصود بدعوتهم جاهرتهم، فكأنه قال: جاهرتهم جهارا.

وأجاز أن يكون صفة لمصدر، أي دعوتهم دعاء جهارا، أي مجاهَرا به، وعلى هذا فإن "جِهارا" تكون بمعنى اسم المفعول، كما أنه أجاز أن يكون مصدرا في موضع الحال، وعلى هذا فإن جِهارا تكون بمعنى اسم الفاعل مجاهِرا[4].

---

(1) انظر:مشكل إعراب القرآن، مكي،ق١، ص١٩٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٦٣٧. وأنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٦٦.

(2) نوح:٨.

(3) مشكل إعراب القرآن، مكي، ق٢، ص٧٦٠.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري،ج٤، ص٦٠٤– ٦٠٥. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ص٣٣٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ٣٨٣.

٩ – فُعلان

جاءت "فُعلان" بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول، وقد تحتمل الجمع.

فمثال ورودها بمعنى اسم الفاعل "عُدوانا "في قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا * وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا)[١].

العُدوان مصدر الفعل عدا، يقول ابن منظور:

"يقال في الظُّلْم: قد عَدَا فلان عَدْواً وعُدُوّاً وعُدْواناً وعَدَاءً أي ظلم ظلماً جاوز فيه القَدْ"[٢]

ذكر مكي في انتصاب "عُدوانا" و"ظلما" أنهما مصدران في موضع الحال بمعنى متعديا وظالما[٣]. ويضيف العكبري المفعول له[٤] ويذكر أبو حيان المفعول له أولا ويعقب: "وجوزوا أن يكونا مصدرين في موضع الحال"[٥]، وكأنه يرجح المفعول له على الحال، ولكنه لم يذكر وجه ترجيحه.

---

[١] النساء: ٢٩ – ٣٠.

[٢] لسان العرب: عدا.

[٣] انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص١٩٦.

[٤] انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٠٣.

[٥] انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣، ص٢٤٣.

وقد وردت كلمة "بُهتان " بمعنى مباهت في قولـه تعـالى: (وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا) [1].

ورد "البهتان "في لسان العرب في موطنين مرة تحت بهت، إذيقول: "بهت: بَهَتَ الرجلَ يَبْهَتُه بَهْتاً، وبَهَتاً، وبُهْتَاناً"،ومرة أخرى تحت باهت، فيقول:" وباهَتَه: استَقْبله بأمر يَقْذِفُه به، وهو منه بريء، لا يعلمه فَبَهَتُ منه، والاسم البُهْتَانُ." [2]

ويبدو أنه اسم واقع موقع المصدر، ففي تهذيب اللغة يقول: قال أبو إسحاق: "(البهتان): الباطل الذي يُتَحَيَّر من بطلانه.

قال: وبُهتانا موضوعٌ موضعِ المصدر وهو حالٌ، المعنى أتأخذونه مُباهتين وآثمين يقال: بَهِتَ وبُهِت فهو باهتٌ ومَبهُوتٌ: إذا تحير"[3]

فعلماء التفسير يعدونه مصدرا، وذلك أنهم ذكروا في إعرابه أنه مصدر في موضع الحال بمعنى مباهتين، هذا وجه من وجوه إعرابه، وهناك وجوه أخرى منها: أنه مفعول به لقولهم، أو أنه منصوب على نوع المصدر؛ يعني أن القول يكون بهتانا وغير بهتان، أو أنه نصب نعتا لمصدر محذوف، أي قولا بهتانا، أو أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، أي بهتوا بهتانا[4].

---

(1) النساء: ١٥٦.

(2) لسان العرب: بهت

(3) تهذيب اللغة، الأزهري: بهت

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١١٨. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص٤٥٧.

وقد جاءت الكلمة في سياق آخر من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [1].

انتصب "بهتانا" هنا على المفعول له، أي لبهتانكم وإثمكم، ويرى الزمخشري أن "بهتانا" ليس غرضا، لكنه يجوز أن يكون مفعولا لأجله كقولك "قعد عن القتال جبنا ".

وانتصب كذلك على الحال. وفي صاحب الحال وجهان:

أولهما: أنه فاعل من أتأخذونه، أي باهتين وآثمين، وهو هنا بمعنى اسم الفاعل.

والثاني: أنه المفعول، أي أتأخذونه مبهتا محيَّرا[2].

ويرى السمين الحلبي أن الأظهر في صاحب الحال أنه الفاعل من "أتأخذونه"[3]

---

[1] النساء: ٢٠.

[2] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٤٨٢. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٥، ج١٠، ص ١٦. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣، ٢١٦. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص ٣٣٨.

[3] انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص ٣٣٦.

ب- مصدر نائب عن صفة مفعول

١ – فَعْل

وردت فَعْل بمعنى مفعول في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، فمثال ورودها خبراً قوله تعالى: (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ)[١]

وهنا لابد من تأويل، ليصح الإخبار عن الجثة بالمصدر، فمن التأويلات أن يكون المقصود المبالغة؛ لأن موضع الشيء قد يسمى باسم الشيء على سبيل المبالغة، كقول الشاعر: فإنَّما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[٢]

وهناك تأويل آخر أن "الحرث" مصدر وصف به وهو في معنى المفعول، أي "محروثات" وقيل على حذف مضاف، أي: "وطء نسائكم حرث"، أي كحرث، وقد يكون الحذف من الثاني، أي: "نساؤكم ذوات حرث"[٣].

ومنه قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا) [٤]

يقول ابن منظور:"الرَّتْقُ: ضدّ الفَتْق. ابن سيده: الرَّتْقُ إلحام الفَتْق وإصلاحهُ. رَتَقَه يَرْتُقُه ويَرْتِقُه رَتْقاً فارْتَتَق أي التأم. يقال: رَتَقْنا فَتْقَهم حتى ارْتَتَق، والرَّتق: المَرْتوق...

---

[١] البقرة : ٢٢٣.

[٢] ديوان الخنساء، ص٣٨٣؛ وأنظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٣، ص١٧٧.

[٣] انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٥٦. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٣، ج٦، ص٧٦. وانظر: الدر المصون، ج١، ص٥٤٥.

[٤] الأنبياء: ٣٠.

والرَّتَق، بالتحريك: مصدر قولك رَتِقَت المرأة رَتَقاً، وهي رَتْقاء بيِّنة الرَّتَقِ: التصق خِتانُها فلم تُنَل لارْتِتاق ذلك الموضع منها، فهي لا يُستطاع جماعها"[1].

قرأ الجمهور "رتْقاً" بسكون التاء، وقرأ الحسن وزيد بن علي وأبو حياة وعيسى "رَتَقاً" بفتح التاء. فعلى قراءة الجمهور "رتْقا" مصدر يوصف به بمعنى المفعول، وهذا ماورد في لسان العرب إذ يقول: " الرّتْق: المرتوق".

وقد ورد هنا خبراً، ولم يثن؛ لأنه في الأصل مصدر، وبعض العلماء جعله على حذف مضاف، أي ذواتي رتق[2].

وقد رأى العلماء الرأيين، فيقول العكبري: "ورتقا بسكون التاء، أي ذاتي رتق، أو مرتوقتين"[3].

وعلى قراءة الحسن فإن" رتقا" أولى بأن يكون اسماً في معنى "مفعول"، إذ يقول أبو حيان: "الأكثر في هذا الباب أن يكون المتحرك منه اسما بمعنى المفعول والساكن مصدرا، و قد يكونان مصدرين لكن المتحرك أولى بأن يكون في معنى المفعول"[4].

ويرى أبو حيان أن الأولى هنا أن يكونا مصدرين أقيم الواحد منهما مقام المفعولين؛ لأننا لو جعلنا أحدهما اسما لوجب تثنيته، لذا ينطبق عليه ما ينطبق على رتقا بسكون التاء[5].

---

(1) لسان العرب، ابن منظور: رتق

(2) انظر: معاني القرآن، الزجاج، ج٣، ص٣٩٠ وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج ٦، ج١١، ص ١٨٧– ١٨٨.

(3) التبيان، العكبري، ص٢٦٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص٨١– ٨٢.

(4) الرأي الذي نقله أبوحيان للرازي. انظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٦، ص ٢٨٧.

(5) انظر: المصدر السابق، ص٢٨٧

للزمخشري رأي في "رتقا" المفتوح العين، إذ يرى أن عدم التثنية هنا على تقدير موصوف، أي: "كانتا شيئا رتقا"[1]. ورجّح بعضهم عدم حذف الموصوف؛ فلا يصار إليه دون ضرورة[2].

ومما جاءت به "فعْل " بمعنى "مفعول" وصفاً قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[3]

فـ "بخس " مصدر وصف به بمعنى "مبخوس"[4].

ويرى العكبري أنه بمعنى "مبخوس" أو"ذي بخس"[5].

أما الراغب الأصفهاني فإنه يرى أنه يأتي بمعنى "باخس" أي ناقص أو "مبخوس "أي منقوص[6].

والذي دعا العلماء إلى هذه التأويلات هو الوصف بالمصدر، إذ إن المصدر لا يوصف به إلا على التأويل بمشتق أو على حذف مضاف.

وترددت صيغة (فعْل) بين المصدر المؤكد وبين المفعول به في مواطن من القرآن منها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[7].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص ١١٠.

(2) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص٨١.

(3) يوسف: ٢٠

(4) – انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص ٤٣٥. وانظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، ج٣، ص٣٠. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ص ٢٩١. وانظر: الدر المصون، ج٤، ص١٦٥.

(5) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٠٩

(6) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص٣٨.

(7) الأعراف: ١٤٣

قرئت "دكّاً" بالتنوين، و"دكّاء" بغير تنوين، أي جعله "مدكوكا "مع الأرض، يقال "دككت الشيء إذا دققته أدكّه دكّا، والدّكّاء والدّكّاوات الروابي التي مع الأرض ناشزة عنها، لا تبلغ أن تكون جبلا "[1].

ويعلّق الرازي على كلام الزجاجي قائلاً "وعلى هذا الدّكّ مصدر والدّكّاء اسم"[2].

والدّكّ والدّقّ إخوان كما يرى الزمخشري كالشّكّ من الشّقّ[3]

وبناء على ذلك فإن من قرأ " دكّا " جعله مصدراً بمعنى المفعـــــول، أو على تقديـر "ذا دك "[4]. ويكون إعرابه المشهور أنه مفعول به ثانٍ لـــ "جعل" بمعنى "صيّر"، أو مفعـول مطلق لـــ "جعل" بمعنى "دكّ "، وكأنه قال: "دكّه دكّا"[5].

ومما تردد بين المصدر المؤكد وبين المفعول به قولـه تعـالى: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا﴾[6].

فانتصب "وعدا" على المصدر، والمفعول الثاني لـــ "يعدكم" محذوف، أو أطلق "الوعـد" وأريد "الموعود"، فيكون هو المفعول الثاني[7].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج ٢، ٣٧٢.

(2) انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٧، ج١٤، ص٢٤٤.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص١٤٩.

(4) انظر: السابق، ج٢، ص١٤٩. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٧٠. وانظر: البحـر المحيط، أبوحيان، ج٤، ٣٨٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٣٣٩.

(5) الرأي الأول للزجاج تبعه فيه الزمخشري. انظر: معاني القرآن وإعرابـه، الزجـاج، ج٢، ص٣٧٢. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص١٤٩.والرأي الثاني للأخفش. انظر: معاني القـرآن، الأخفـش، ج٢،ص٥٣١.

(6) طه: ٨٦.

(7) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص ٤٧.

وقد تتردد الصيغة بين المفعول به وبين الحال كما في قوله تعالى: (فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا)[1]

فيجوز في "أمراً" أن يكون مفعولا به، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً بمعنى مأمورة[2].

ومنه قوله تعالى: (وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ)[3].

الوهن: الضعف: أي ضعفا على ضعف. وفي نصبه وجهان:

أحدهما: أنه منصوب على نزع الخافض تقديره حملته أمه بوهن، أي بضعف، ولم يذكر غيره مكي في مشكل إعراب القرآن[4].

ثانيهما: أنه منصوب على الحال، إذ يرى الزمخشري أن " وهنا على وهن " كقولك: "رجع عودا على بدء " بمعنى يعود عودا على بدء، وهو موضع الحال[5].

وقد جاء المثال الذي ذكره الزمخشري في معرض حديث النحويين عن وقوع الحال معرفة وفيه أقوال منها:

أ- الرفع، وهي أن "عوده" فاعل رجع، أو مبتدأ خبره (على بدئه).

ب- النصب، وفيه قولان: أحدهما: أنه مفعول به، أي: رد عوده وأعاده. والثاني: هو حال، والتقدير رجع عائدا ثم يعود عوده[6].

---

(1) الذاريات: ٤.

(2) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ص١٨٣.

(3) لقمان: ١٤.

(4) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ج٢، ص ٥٦٥.

(5) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٤٧٩.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه، ج١، ٣٩١.

فالمثال الذي ذكره الزمخشري له توجيهان، إما أن يكون مفعولا به كما سبق، وإما أن يكون حالا، والزمخشري لم يذكر إلا الحال.

وهناك من يجيز الرأيين كأبي البقاء العكبري، لكنه يضيف رأيا آخر، وهو حذف مضاف فيقول: " قوله تعالى "وهنا" المصدر هنا حال أي ذات وهن، أي موهونة، وقيل التقدير في وهن"[1].

ويقف أبو حيان عند الآية مركزا على صاحب الحال، فإذا كان" الوهن " يعني ضعف الحمل، وضعف الطلق، وضعف النفاس، كان صاحب الحال "أمه"، أما إذا كان يعني نطفة ثم علقة إلى آخر النشأة فيكون حالاً من الضمير المنصوب في حملته، وهو الولد[2].

ويبدو من كلامهم أنهم يميلون إلى جعله حالا أكثر من جعله مفعولا به.

وقد تحتمل (فعل) ثلاثة أوجه: المصدر المؤكد أو الحال أو المفعول له، كما في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾[3].

الهدّ في اللغة الكسر والهدم الشديد، وهو بمعنى تخرّ فـ"خرّ ساجدا " " سقط "، يقول ابن منظور: "وخَرَّ يَخِرُّ خَرّاً: هَوَى من عُلْوٍ إلى أسفل. غيره: خَرَّ يَخِرُّ ويَخُرُّ، بالكسر والضم،إذا سقط من علو."[4]

---

(1) التبيان في إعراب القرآن، لعكبري، ٣٠٧.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٧، ١٨٢.

(3) مريم: ٩٠

(4) لسان العرب: خرر

وجه المفسرون إعراب "هدًا " في ضوء المعنى اللغوي واللزوم والتعدي ؛ لأن "تخـر" في معنى "هدًا"، فإذا كان "هدًا " من " هدّ زيد الحائط " فإنه مصدر في موضع الحال، وإذا كان من "انهدم"، أي أنه لازم، فإنه يكون مصدرا على غير الصدر لما كان في معناه[1].

ويرى الزمخشري أنه قد يكون مفعولا لأجله بمعنى: "لأنها تهدّ"[2].

وقد يحتمل إعراب "فعلّ" أكثر من ثلاثة أوجه، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [3].

يرى الأخفش أن "هديا " حال، وبالغ الكعبة من صفته، ولم يذكر غيره[4]. ويفـصل مكي بأن صاحب الحال هو الهاء، ويجيز انتصابه على المصدر[5].

ويذكر الزمخشري أن صاحب الحال هو "جزاء" على اعتبار أن مثل صفة لـ "جـزاء قرّبته من المعرفة، ويجيز انتصابه حالا عن الضمير في "به"، ويذكر أن "هديا" قد يكون بدلا عن "مثل" في من نصبه، أو عن محله في من جرّه. ولا يذكر المصدر المؤكد[6].

وتتفق معظم الآراء على أن صاحب الحال هو الهاء في "به"[7]. وهذا ما أكدّه الـسمين الحلبي في قوله: "هديا فيه ستة أوجه: أظهرها أنه حال من الضمير في به"[8].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٤٣. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٢٥٥.

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٤٣.

(3) المائدة: ٩٥

(4) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٤٧٦.

(5) مشكل إعراب القرآن، مكي، ق١، ص٢٣٨.

(6) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٦٦٥. وانظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٤،ص٢٣.

(7) انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ج١، ص٢٣٨.وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٦، ج ١٢، ص٩٩ – ١٠٠. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣،ص ٢٣.

(8) الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ٦٠٩.

ويرى العكبري رأي مكي، أي أنه حال، أو مصدر، أو أنه نصب على التمييز[1].

ويعلق السمين الحلبي على رأي مكي والعكبري قائلا: "كأنهما ظنّا أنه تمييز لما أبهم في المثلية، إذ ليس هنا شيء يصلح للتمييز غيرها، وفيه نظر من حيث إن التمييز إنما يرفع الإبهام عن الذوات لا عن الصفات، وهذا كما رأيت إنما رفع إبهاما عن صفة، لأن الهدي صفة في المعنى، إذ المراد به مُهدى"[2].

---

[1] انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٣٤.

[2] الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص ٦٠٩.

٢- فِعْل

وردت (فِعْل) بمعنى (مفعول) في مواطن متعددة من القرآن الكريم، معظمها يدور في فلك الحال والصفة.

فمثال الحال " رِدءاً" بمعنى "مردوء"[١] في قوله تعالى: (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا)[٢]

ومثال الصفة "ضِعْفاً" بمعنى "مضاعف " أو "مضعّف"[٣] في قوله تعالى:

(حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ)[٤]

وأجاز السمين الحلبي أن يكون" ضِعْفا" بدلا من "عذابا"

وقد يحتمل "ضِعْف "المفعول به والحال والمصدر المؤكد كما في قوله تعالى: (مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۗ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ)[٥].

---

(١) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٣٩٥. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ١٢، ج٢٤؛ ص٢٥٠- ٢٥١. وانظر: الدر المصون، ج٥، ٣٤٣.

(٢) القصص: ٣٤.

(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٩٩. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٦٢. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص ٢٦٧- ٢٦٨

(٤) الأعراف: ٣٨

(٥) البقرة : ٢٤٥

فانتصاب" أضعافاً" على الحال من الهاء في" يضاعف "، وهي بمعنى "مضاعف"أو "مضعّف"، أي اسم مفعول، وقد يكون المعنى المضاعفة أو التضعيف، كما أطلق العطاء، وهو اسم المعطى بمعنى الإعطاء، فينتصب هنا على المصدر.

أما إذا ضمن " يضاعف" معنى " يصير"، أي يصيره بالمضاعفة اضعافا، فيكون إعراب أضعافا مفعولا به[1].

وربما مال المفسرون إلى إعرابها حالا، لأنهم عرضوه أولاً، لذا فإن السمين الحلبي يقول: "أضعافاً فيه ثلاثة أوجه: "أظهرها أنه حال من الهاء في (يضاعف)" [2]

ومثال الصفة قوله تعالى: (وَقَالُواْ هَـٰذِهِۦٓ أَنْعَـٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَـٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَـٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ)[3]

إن كلمة "حِجر" فيها قراءات كثيرة مثل: "حِجر" (قراءة السبعة) و"حُجْر "(قراءة الحسن وقتادة) "حُجُر" (قراء ة أبان بن عثمان وعيسى بن عمر)[4].

وفي لسان العرب: "والحَجْرُ والحِجْرُ والحُجْرُ والمَحْجِرُ، كل ذلك: الحرامُ، والكسر أفصح، وقرىء بهن: وَحَرْثٌ حجر؛ وقال حميد بن ثور الهلالي:

---

[1] انظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٢، ص٢٦١- ٢٦٢. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص ٥٩٦.

[2] الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٥٩٦.

[3] الأنعام: ١٣٨

[4] انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٤، ص٢٣٣.

فَهَمَمْتُ أَنْ أَغْشَى إليها مَحْجِراً ولَمِثْلِها يُغْشَى إليه المَحْجِرُ[1]

يقول: لَمِثْلِها يؤتى إليه الحرام".[2].

والمصدر من" حجر" هو" حَجْرا" بالفتح لا غير، كما يرى ابن منظور.

ويرى الفرّاء أن "حجر" مما فيه لغتان يقول: " وقوله: (وَكُنتُ نَسْيًا)[3] أصحاب عبدالله قرأوا نَسيا بفتح النون. وسائر العرب تكسر النون، وهما لغتان مثل الجَسر والجِسر والحَجر والحِجر والوَتر والوِتر"[4].

وينقل الأخفش قائلا: "وقال بعضهم: لا يكون في قوله "وحَرْثٌ حِجْر "إلا الكسر. وليس ذا بشيء لأنه حرام.

وأما " حجر المرأة" ففيه الفتح والكسر.

وحَجْر اليمامة؛ بالفتح "والحِجر": ما حجرته، وهو قول أصحاب الحجر"[5].

ولم يبين السبب في قوله وقال بعضهم، إنما حصر القراءة في "حِجر" في هذه الآية ناسبا إياها إلى بعضهم، ولا تفضيل بين القراءات.

و(حِجر) فِعْل بمعنى مفعول، يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع، لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات[6].

---

(1) أنظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٣، ص٢٢٣.

(2) لسان العرب، ابن منظور: حجر

(3) مريم، ٢٣

(4) معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص١٣٩.

(5) معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٥٠٥.

(6) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ٦٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٤، ٢٣٣.

ويبدو من كلام المفسرين ان (حِجر) مصدر ؛ لاستواء الوصف بـــه تـــذكيرا وتأنيثـــا وإفرادا وجمعا، وذا ما لا يراه ابن منظور إذ يقول: " والمصدر بالفتح لا غير "

لكن ابن منظور يذكر بعده مباشرة رأي ابن سيده الذي يخالف رأيه، فيقول: "ابن سيده: الحَجْرُ المنع، حَجَرَ عليه يَحْجُرُ حَجْراً وحُجْراً وحِجْراً وحُجْراناً وحِجْراناً مَنَعَ منه. ولا حُجْرَ عنه أي لا دَفْعَ ولا مَنْعَ منه"[1].

ويزيد السمين الحلبي الأمر توضيحا، إذ يعلق على كلام الزمخشري الذي يرى أن حكم "حِجر" حكم الأسماء غير الصفات قائلا: "وقال الزمخشري": ويستوي في الوصف به: المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات "قلت: يعني بكونه حكمه حكم الأسماء: أنه في الأصل مصدر لا صفة، فالاسم هنا يراد به المصدر، وهو مقابل الصفة"[2].

وقد تعرض سيبويه للكلمة نفسها في "هذا باب" أيضا من المصادر ينتـــصب بإضـــمارِ الفعل المتركِ إظهاره "قائلا: "ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لافي المعنى "غُفران"؛ لأن بعض العرب يقول غفرانك لا كفرانك يريد استغفارا لا كفرا.

ومثل هذه قوله جل ثناؤه (وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا)[3] أي حراما محرما، يريد بـــه البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا فكأنه قال أحرم ذلك حراما محرماً"[4].

فـــ"حِجرا" هنا مصدر منصوب بفعل متروك إظهاره فكإن المعنى يحجره حِجرا.

---

(1) لسان العرب، ابن منظور: حجر

(2) الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص ١٩٥.

(3) الفرقان: ٢٢.

(4) الكتاب، سيبويه، ج١، ص٣٢٥- ٣٢٦.

ومما جاء يحتمل الحال والمصدر المؤكد قوله تعالى: (ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)[1].

الرزق اسم أخرج مخرج المصدر.

يقول الأزهري: "ويقال: رزق الله الخلق رِزقاً ورَزقاً، فالرزق اسمٌ والرزق مصدر، وقد يوضعُ الاسمُ موضعَ المصدر"[2].

كما يقول ابن منظور: يقال: رَزَقَ الخلقَ رَزْقاً ورِزْقاً، فالرَّزق بفتح الراء، هو المصدر الحقيقي. والرِّزْقُ الاسم؛ ويجوز أن يوضع موضع المصدر. ورزقه الله يرزُقه رِزقاً حسناً: نَعَشَه. والرِّزْقُ، على لفظ المصدر: ما رَزقه إيّاه، والجمع أرزاق. وقوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ)[3]؛ قيل: رزقاً ههنا مصدر فقوله شيئاً على هذا منصوب برزقاً"[4]

وفي "رِزقا " وجوه:

أحدها: أن يكون حالا على أن الرزق بمعنى المرزوق.

والثاني أن يكون منصوبا على المفعول لأجله.

---

(1) البقرة: ٢٢

(2) تهذيب اللغة، الأزهري: رزق.

(3) النحل: ٧٣.

(4) لسان العرب، ابن منظور: رزق

وإنما نكّر "رزقا" ليفيد التبعيض، لأن المعنى وأنزل من السماء بعض ماء فاخرج به بعض الثمرات بعض رزق لكم، إذ ليس جميع رزقهم هو بعض الثمرات، إنما ذلك بعض رزقهم.

ويستدل الزمخشري على أن "مِنْ" للتبعيض بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[1]

ويجيز أن تكون للبيان كقولك: "أنفقت من الدراهم ألفا"[2]، وكأنه يعني أنه بيان لـ"رزقا " من حيث المعنى.

ويختلف إعراب "رزقا" تبعا لذلك، فإن كانت "من" للتبعيض كان انتصابه مفعولاً له أو حالاً على اعتبار أن "من الثمرات" في موضع المفعول به.

ويرى العكبري أن "الرزق" هنا بمعنى المرزوق، وليس بمصدر، وان من الثمرات متعلق بأخرج، فيكون لابتداء الغاية، ويجوز أن يكون في موضع حال، تقديره رزقا كائنا من الثمرات، ولكم أي من أجلكم[3].

واعتمد العكبري في جعله من الثمرات حالا من رزقا على تقديم الصفة على الموصوف، إذ لو تأخرت من الثمرات "جعل لكم رزقا من الثمرات " لكانت نعتاً.

---

(1) الأعراف: ٥٧.

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص١٠٠.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٠. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج١، ص٢٣٩.

ومما وردت فيه "رِزقا " حالا أو مصدرا مؤكدا أو مفعولا له قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]

يرى الزمخشري أن "رِزقا" إن كان مصدرا انتصب بمعنى ما قبله، أو انتصب على المفعول لأجله، وإن كان اسما بمعنى المرزوق كان حالا من الثمرات لتخصصها بالإضافة، كما تنتصب عن النكرة المخصصة بالصفة[2].

وانتصابه على المفعول المطلق؛ لأن معنى يجبي يرزق، وعلى المفعول له لأن فاعل الفعل المعلل محذوف، أي نسوق إليه ثمرات كل شيء[3].

والحقيقة انه يجوز إعرابه حالا وهو في حالة المصدر؛ لأن المصدر يكون بمعنى المفعول، فهنا أطلق المصدر وأراد المفعول، فيكون حالا من الثمرات، وهذا ما تنبه إليه السمين الحلبي، إذ يقول: "قوله رزقاً إن جعلته مصدرا جاز انتصابه على المصدر المؤكد، لأن معنى تجبى إليه يرزقهم. وأن ينتصب على المفعول له، والعامل محذوف، أي نسوقه إليه "رزقا" أي، وأن يكون في موضع الحال من ثمرات لتخصيصها بالإضافة، وإن جعلته اسما للرزق انتصب على الحال من ثمرات"[4].

---

(1) القصص: ٥٧.

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ٤٠٩.

(3) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٧، ص١٢١.

(4) الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص٣٤٩.

٣ – فَعَل

وقعت "فَعَل" بمعنى "مفعول" خبرا في صيغة "حَصَب " من قوله تعالى:

(إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ)[١]

قرأ الجمهور "حَصَب" بفتح الصاد. وقرأ ابن السميفع وابن ابي عيلة، ورويت عن ابن كثير بسكون الصاد "حَصْب". وقرأ ابن عباس بالضاد المعجمة مفتوحة او ساكنة "حَضَب" أو "حَضْب". وقرأ أمير المؤمنين علي وابي وعائشة وابن الزبير "حطب" بالطاء.

ويظهر أن تشابها في معنى الصيغة في القراءات المختلفة، فالحصب، كما يذكر الفرّاء، في لغة أهل اليمن الحطب، وهو في لغة نجد: مارميت به في النار، والحضب كل ما هيجت به النار[٢].

ويرى السمين الحلبي أن مايرمى في النار هو "حصب" ولا يقال له "حصب" إلا وهو في النار، فأما قبل ذلك فحطب[٣].

ويبدو من كلام المفسرين أن الحصب والحطب والحضب هي لغات، فالفرّاء يذكر لغة أهل اليمن ولغة نجد، ويذكر السمين في "حصب " إنه قيل: " إنها لغة حبشية " ويضيف في (حطب) قائلا: "ولا أظنها إلا تفسيرا لا تلاوة"[٤]

---

(١) الأنبياء: ٩٨.

(٢) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص ١٨٢.

(٣) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص١١٣.

(٤) انظر: السابق، ج٥، ص١١٣.

ويبدو أن المصدر منه (حَصْبا)، إذ يقول الأزهري: " قلت: ويقال: حَصَبْتُه أَحْصِبُه حَصْباً إذا رَمَيْتَه بالحصْباء، والحجَرُ المرْمِيّ به حَصَب، كما يقال: نَفَضْتُ الشيء نَفْضاً، والمنْفُوضُ نَفَضٌ"[1]

والحصب اسم مصدر بمعنى المحصوب، فيكون إعرابه خبر إن، وإن كان اسم مصدر فيكون على المبالغة أو على حذف مضاف[2].

وقد انتصب (سكنا) على الحال أو المفعول به[3] في قوله تعالى: (فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ)[4]

فإذا كان الجعل بمعنى التصيير فإعراب " سكنا " مفعول به ثان، وإذا كان جعل بمعنى خلق فإن إعراب"سكنا" حال.

وهناك قراءة أخرى لـ"جعل" وهي "جاعل الليل سكنا "، فإذا كانت "جاعل " بمعنى المضي على رأي البصريين، فإنها لا تعمل إلا مع (ال)، لذا فإنها ستكون مفعولا به بفعل مضمر عند البصريين.

وينقل السمين الحلبي عن أبي سعيد السيرافي قوله: "وقد زعم أبو سعيد السيرافي أن الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني، وإن كان ماضيا "وقال بعضهم: لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقا، فعلى هذا (سكنا) منصوب به أيضا"[5]

---

(1) تهذيب اللغة: حصب

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٦٧، وأنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٥، ص١١٣.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٤٧. انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٥٠. انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص١٣٣..

(4) الأنعام: ٩٦.

(5) انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص١٣٣.

أما إذا كان جاعل يدل على الحال والاستقبال فنصبه ظاهر به.

وسكَن (فَعَل) بمعنى (مفعول)، وهو ما سكنت إليه من أهل، والتقدير مسكونا فيه أو ذاسكن.

وقد وقع خلاف حول إعراب أحسن القصص في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ﴾[1]

فالقصص على وجهين:

أولهما: ان يكون مصدرا بمعنى الاقتصاص الذي معناه، نحن نقص عليك أحسن الاقتصاص بما أوحينا إليك هذا القرآن، فيكون "أحسن" منصوبا نصب المصدر لإضافته إليه، فالحسن يعود إلى حسن ا لبيان لا إلى القصة، والمراد من هذا الحسن كون هذه الألفاظ فصيحة بالغة في الفصاحة إلى حد الإعجاز، ويكون المفعول به محذوفاً لأن قوله بما أوحينا إليك هذا القرآن مغن عنه، ويجوز أن يكون المفعول "هذا القرآن"، كأنه قيل: "نحن نقص عليك أحسن الاقتصاص هذا القرآن بإيحائنا إليك".

وقد تكون المسألة من باب التنازع، وذلك بان كلا من الجملة الفعلية "نقصّ " و"أوحينا " يطلب هذا القرآن، وتكون المسألة من إعمال الثاني، وذا يتأتى على جعلنا أحسن منصوبا على المصدر، ولم نقدر لـ"نقص" مفعولا محذوفا.

---

[1] يوسف: ٢

وثانيهما: القصص ليس مصدرا، بل هو في معنى الاسم، كما يقال: "الله رجاؤنا" أي مرجونا، أي هو المقصوص، فمعناه نحن نقص عليك أحسن ما يقص من الأحاديث لما فيها من العبر والنكت والعجائب التي ليست في غيرها، فيكون إعراب (حسن) مفعولا به.

وقد تكون أحسن هنا ليست أفعل التفضيل، بل هي بمعنى حسن كأنه قيل"حسن القصص"من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي القصص الحسن[1].

ومن إعراب الصيغة صفة أو بدلاً " قَبَس " في كلامه جلّ وعز: (إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ)[2].

الشهاب: هو الشعلة أوكل ذي نور. و"القبس ":النار المقبوسة أو ما يقتبس من جمر ونحوه[3].

قرأ عاصم والأعمش "بشهابٍ قَبَسٍ " بتنوين "شهاب" و"قبس". وقرأ أهل المدينة "بشهابِ قبس" أي بالإضافة[4].

قال ابو الحسن الإضافة أجود وأكثر في القراءة، بينما ذكر الأخفش أن كلا حسن، ورأي الأخفش هو الصواب ؛ لأنه لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة[5].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٤٢٣- ٤٢٤. انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص١٥٠.

(2) النمل: ٧

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٣، ص٣٣٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ٧، ص٥٣.

(4) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص٢٤٧.

(5) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٧، ص٥٣. انظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٦٤٧.

فمن نون جعل "قَبَسا "بدلا من شهاب او صفة له، لأنه بمعنى المقبوس كالقبض والنفض، ومن أضاف جعله على البيان، لأن الشهاب يكون قبسا وغيره.

ويذكر الفرّاء في الإضافة، أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه، فهو بمنزلة قوله (وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ)[1].[2]

ويرد عليه مكي فيقول: "وقال الفرّاء هو إضافة الشيء إلى نفسه كـ"صلاة الأولى" (وليس مثله، لأن صلاة الأولى) إنما هي في الأصل موصوف وصفة، فأضيف الموصوف إلى صفته، وأصلها الصلاة الأولى"[3].

وهو عند مكي من إضافة النوع إلى جنسه، بمنزلة قولك " ثوب خز" ويذكر أن لو نصبت في غير القرآن لجاز على الحال، أي "بشهابٍ قبساً" او على المصدر أو على البيان[4].

ومما جاء النصب فيه على المصدر او الصفة صيغة (عددا) في قوله تعالى: (فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا)[5].

يذكر الفرّاء أن العدد هنا بمعنى المعدود، فهو على هذا نعت لسنين، ويذكر الأخفش أن "عددا" منصوب على المصدر، والتقدير "نعدّها عددا"، وينسب القرطبي الرأي الثاني إلى أبي عبيدة[6].

---

[1] يوسف: ١٠٩.

[2] انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص٢٤٧.

[3] انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي، ق٢، ص٥٣١.

[4] انظر:السابق، ج٢، ص٥٣١. و انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٢٩٢.

[5] الكهف:١١

[6] انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص١١٣. وانظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٦١٨. وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج ٥، ج١٠، ص٢٣٦.

والعدد كما ورد في المعاجم العربية هو اسم من العدّ أقيم مقام المصدر، لذا فإنه يحتاج إلى تأويل، إما على حذف مضاف، أي "ذوات عدد"، أو التأويل باسم المفعول، أي "معدودة"[1]

---

[1] تهذيب اللغة: عد د. لسان العرب: عد د.

٤ – فُعُل

وردت صيغة فُعُل بمعنى المفعول أكثر من ورودها بمعنى الفاعل، وقد تحتمل الصيغة معنى الفاعل أو المفعول إن كانت حالا، حسب صاحب الحال.

وقد وردت كلمة "نُزُلا " في مواضع مختلفة من القرآن بوجوه نحوية متعددة، فمثال ورودها خبرا قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا)[1].

فقد تكون " نُزُلاً " خبرا، ولهم متعلق بمحذوف على أنه حال من"نُزُلاً"، أو على البيان، وبكانت، وقد تكون حالا من جنات، أي ذوات نُزُل، ولهم خبر.

و"النُّزُل" اسم فاعل إذا كان جمع نازل كصابر وصُبُر، وشارف وشُرُف، واسم مفعول إذا كان بمعنى ما يعدّ للنازل من الضيافة والقرى[2].

وفي سياق آخر من القرآن جاءت "نُزُلاً" مصدرا مؤكدا أو مفعولا به أو حالا في قوله تعالى: (لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ)[3]

فانتصبت "نُزُلاً" مصدرا مؤكدا، لأن معنى لهم جنات ننزلهم، وقدره الزمخشري "رزقا وعطاء"[4] أو أنها نصبت بفعل مضمَّر، أي: "جعلها لهم نُزُلا"، وقد تنصب على الحال من

---

(1) الكهف: ١٠٧

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٢٤٩. انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٤، ص٤٨٦.

(3) آل عمران:١٩٨

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ٤٤٨. انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٩٥-٩٦.

جنات لأنها تخصصت بالوصف، والعامل فيها العامل في "لهم" أو على الحال من الضمير في "فيها"، أي منزّلة، إذا قيل إن "نُزُلا" مصدر بمعنى المفعول، أو حال من الضمير المستكن في خالدين، إذا قلنا إنه جمع نازل[1].

وقال الفرّاء بنصبها على التمييز، كما تقول:" هو لك هبة وصدقة"[2]

ووردت "هُزُواً" مفعولا ثانيا في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3]

والاتخاذ كالتصيير يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر و"هُزُوًا" مفعوله الثاني، ولأنه مصدر لا يصلح أن يكون مفعولا، لأنه خبر المبتدأ في الحقيقة، وهو اسم ذات هنا فيقدر مضاف أي "ذوي هزؤ " أو أنه مصدر واقع موقع المفعول به، فيكون بمعنى المفعول، أي مهزوء بنا، أو يجعل الذات نفس المعنى مبالغة، أي "أتتخذنا نفس الهزؤ"، وذلك لكثرة الاستهزاء ممن يكون جاهلا[4].

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٩٥– ٩٦.

(2) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص١٨٣.

(3) البقرة: ٦٧.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ١٥٠. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج٢، ج٣، ص١٢٦. انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ١، ص٤١٥. انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٢٥٣. انظر روح المعاني، الألوسي، ج١، ص٤٤٣.

ووردت "جُنُبا" حالا في قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ) [1].

فقوله "ولا جُنُبا " حال، والتقدير "ولا تصلوا جُنُبا" أو "لا تقربوا مواضع الصلاة جُنُبـــا"، أو على تأويل "ذوي جُنُب".

والجُنُب مشتق من الجنابة، وهي البعد عن الطهارة، يستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث ؛ لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب.

ومن العرب من يثنيه فيقول:"جُنُبان " ويجمعه سلامة فيقول: " جُنُبون " وتكسيرا فيقول: "أجناب"[2].

---

[1] النساء: ٤٣

[2] انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص١٩٧. وانظر: الكشاف، ج١، ص٥٠٣– ٥٠٤. وانظر: التبيـــان في إعراب القرآن، العكبري، ص١٠٦. وانظر:التفسير الكبير، الرازي، مج٥، ج١٠، ص١١٥. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣، ص٢٦٧. و انظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص٣٦٩.

٥- فَعْلَة

وردت "فَعْلَة بمعنى مفعول "في قوله تعالى: (قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى)[١]

قرأ الحسن " قُبْضة" بضم الكاف، وهي اسم المقبوض، كـ"الغُرْفة" و"المُضْغة "، وقرئت "قَبْصة " بالصاد المفتوحة.

يميز الفرّاء بين قبضة وقبصة، فيقول: "القبضة بالكف كلها. والقبصة بأطراف الأصابع"[٢].

والقبضة مصدر مؤكد إذا كانت المرة من القبض، ومفعول به إذا كانت بمعنى المقبوض.

وقد جاءت في سياق آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَمَا قَدَرُوا ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ)[٣].

فإذا كان المراد بها المصدر فإنها تكون على حذف مضاف، أي "ذات قبضته"، أو على تقدير في، أي: "و الأرض جميعا في قبضته"[٤].

---

(١) طه: ٩٦.

(٢) معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص ١٦١.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) انظر: الدر المصون، ج ٦، ص٢٣.

ومن إطلاق المصدر على المفعول (شَهْوة) في قوله تعالى: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ)[1]

فالشهوة مصدر يراد به المفعول، أي المشتهيات، كما يقال للمقدور قدرة، وللمرجو رجاء وللمعلوم علم، يقال "هذه شهوة فلان" أي "مشتهاه"، وعبر عن الشهوات بالمشتهيات مبالغة لأن الشهوة مسترذلة عند العقلاء[2].

---

[1] آل عمران: ١٤.

[2] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٣٣٧. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص٤١٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي ،ج ٢، ص٣١.

٦ – نِحْلَة

وردت "نِحْلَة" بمعنى ناحلين أو منحولين في قوله تعالى: (وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا)[١]

النِّحلة في المعجم بمعنى العطية أو الديانة يقول الأزهري:" وقال الليث النُّحْلُ إعطاؤك إنسانا شيئا بلا استعاضَةٍ، قال ونُحْلُ المرأة مَهْرُهَا، ونقول أعطيتها مهرها نِحْلَةً، إذا لم ترد منه عوضا".

وينقل عن الزجاج قوله في الآية الكريمة: " قال بعضهم فريضة وقال بعضهم ديانة"[٢].

وفي ضوء المعنى اللغوي يعرب المفسرون "نِحْلَة "، فإن حملت الكلمة على الديانة ففي إعرابها وجهان:

أحدهما: أن تكون مفعولا له، والمعنى آتوهن مهورهن ديانة.

والثاني: أن تكون حالا من الصدقات، أي دينا من الله وشرعة.

وأما إن حملت على العطية، ففي انتصابها وجهان:

أحدهما: أنها منصوبة على المصدر، وذلك أن النحلة والإيتاء بمعنى الإعطاء، فكأنه قيل وانحلوا النساء صدقاتهن نحلة.

والثاني: أنها منصوبة على الحال، وقد يكون صاحب الحال الصدقات، فتكون" نِحْلَة" بمعنى منحولة معطاة عن طيب نفس، وقد يكون المخاطبين، أي: "آتوهن صدقاتهن ناحلين طيبي النفوس"[٣].

---

(١) النساء: ٤.

(٢) تهذيب اللغة: نحل.

(٣) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ١، ص٤٥٩. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٩٧. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٥، ج ٩، ١٨٧ – ١٨٨. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٢، ٣٠٥.

و"عِدّة " بمعنى معدودة وردت في قولــه تعــالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ • أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ)[1]

"عِدّة" بمعنى "معدودة" هنا كالطّحن والذّبح، وفيها قراءتان: قراءة النصب وقراءة الرفع.

فعلى الرفع تحتمل أن تكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره: عليه عِدّة، أو فعِدّة مثل لــه، وتحتمل أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف، أي فالحكم عدة، أو فالواجب عدة.

أما على قراءة النصب فالتقدير "فليصم عِدّة".

ويرى العكبري ان فيه حذف مضاف، أي: "صوم عِدّة"[2].

---

[1] البقرة: ١٨٣-١٨٤.

[2] – انظر:الكشاف، الزمخشري، ج١، ٢٢٣. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٤٨-٤٩. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص٣٩. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٤٦١.

٧ - فُعْلَة

جاءت"غُرْفة بمعنى "مغروف" في قولــه تعــالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[1].

قرأ ابن كثير ونافع وعمرو "غَرْفة" بفتح الغين وكذلك يعقوب وخلف، وقرأ عاصــم وابن عامر وحمزة والكسائي بالضم[2].

وفي لسان العرب الغَرْفة والغُرْفة بمعنى واحد، فكلاهما بمعنى المفعول، لكنه ميــز بينهما فرأى أن الغَرْفة المرة الواحدة، والغُرْفة ما اغترف[3]، فعلى هــذا تكــون الغَرفــة مصدرا، والغُرْفة اسم مصدر.

وفي تهذيب اللغة: " قال المنذري: وأخبرنا الحسن بن فهْم عن محمد بن سَلام عــن يُونسَ أنه قال: غَرْفَةٌ وغُرْفةٌ عَربيتانِ، غَرَفْت غَرْفةً وفي الْقِدْر غُرْفَةٌ وحَــسَوْتُ حَــسْوَةً، وفي الإناءِ حُسْوَةٌ."[4]

---

(1) البقرة:٢٤٩.

(2) انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٣، ج٦، ص١٩٧.

(3) لسان العرب: غرف.

(4) تهذيب اللغة: غرف.

فبعضهم يرى أن كليهما بمعنى المصدر، وآخرون يرى أن "غرفة" المفتوحة العين تدل على المرة، وبالضم ما تحركه اليد، يقول الزمخشري: "وقريء غَرفة بالفتح بمعنى المصدر، وبالضم بمعنى المغروف"[1].

وينقل الرازي عن المبرد قوله: " وقال المبرد غَرْفة بالفتح مصدر يقع على قليل مما في اليد وكثيرة، والغُرفة بالضم اسم ملء الكف او ما اغترف"[2].

ويجعل العكبري الغَرفة والغُرفة لغتين، فيحتمل أن تكون الغُرفة مصدرا وأن تكون المغروف[3].

وتنصب "غُرفة " على المصدر المؤكد إن كانت مصدرا صريحا، ويكون المفعول به محذوف تقديره: إلا من اغترف ماء، كما تنصب على المفعول به إن كانت بمعنى المغروف فلا يحتاج إلى تقدير[4].

ويذكر أن أبا علي رجح قراءة الضم، لأنها مصدر، والمصدر لا يوافق الفعل في بنائه، فمصدر "اغترف" هو "اغتراف"، وهذا الترجيح لا يجوز بين القراءات، لأنها كلها صحيحة، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، كما أن "غُرفة" يمكن أن تكون مصدرا على حسب ما ورد في المعاجم، وإن لم تكن فهي اسم مصدر قام مقام المصدر بمعنى المفعول[5].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٢٩١.

(2) التفسير الكبير، الرازي، مج ٣، ج٦، ١٩٧.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٦٢.

(4) – انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٢٩١. وانظر: البحر المحيط، أبوحيان، ج٢، ٢٧٥. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٦٠٥.

(5) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٢، ص٢٧٥. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج١، ص٦٠٥.

كما وردت فُعلة بمعنى المفعول في مواطن أخرى من القرآن كخُطوة في قوله تعـالى: (وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ)[1].

وكحُجرة في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ)[2].

وكعُرضة في قوله تعالى: (وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ)[3].

---

(1) البقرة: ١٦٨.

(2) الحجرات: ٤.

(3) البقرة: ٢٢٤

٨ – فعال

وردت فعال بمعنى مفعول في كلمة "ثوابا " من قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾ [1].

الثواب يعنى الإثابة والتثويب، فعلى هذا نصبه على المصدر المؤكد؛ لأن معنى الجملة قبله يقتضيه، والتقدير لأثيبنهم إثابة أو تثويبا.

وهو في الأصل اسم لما يثاب، كالعطاء اسم لما يعطى. وقد يقع موقع المصدر نظير قوله تعالى: "صنع الله" ، "وعد الله" ويعرب حالا من جنات، أي: "مثابا بها"، وجاز أن تكون جنات صاحب الحال لتخصصها بالصفة، أو حالا من ضمير المفعول في "لأدخلنهم" أي مثابين، أو حالا من الضمير في "تجري " العائد على جنات، أو قد يعرب مفعولا به لفعل محذوف، أي يعطيهم ثوابا[2].

---

[1] آل عمران: ١٩٥.

[2] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ٤٤٧. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٩٥. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٣، ص١٥٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢ ،ص٢٨٩-٢٩٠.

وقد وردت الشراب بمعنى المشروب في قوله تعالى: (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ)[1].

تعرب "شراب " مبتدأ، ومنه خبر مقدم عليه، والجملة صفة لماء إذا كانت شبه الجملة "لكم" متعلقة بأنزل، كما تعرب فاعلا لفعل محذوف يرتفع به شراب إذا كانت شبه الجملة "لكم" صفة لماء، ومنه حال من شراب[2].

وشراب بمعنى مشروب لا ينقاس، فلا يقال أكال بمعنى مأكول، ولا ضراب بمعنى مضروب[3].

---

(1) النحل: ١٠

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ص ٤٦٤.

(3) انظر: السابق. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص٣١٥- ٣١٦.

٩- فِعال

جاءت فِعال بمعنى مفعول في مواضع مختلفة من القرآن الكريم، منها "مِهاد " بمعنى "ممهودة"، و"طِباق" بمعنى "المطابقة"، و"وِفاق" بمعنى "الموافقة".

وقد كانت هناك وجوه إعرابية في إعراب هذه ا لكلمات،ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا﴾[١] اختلف إعراب "مِهادا " حسب معنى جعل، فإذا كانت جُعل بمعنى صيّر فإن" مِهادا" مفعول به ثان، أما إذا كانت بمعنى خلق فإن" مِهادا" حال بمعنى الممهودة، أو بمعنى ذات مهد على حذف مضاف[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٣] اختلف في ناصب طِباقا، فهي نعت لسبع منصوب وصف به بمعنى مطابق على سبيل المبالغة، او على حذف مضاف، أي: ذا طِباق، او مصدر لفعل محذوف بفعل مقدر، أي طوبقت طِباقا، والجملة في محل صفة. وقيل يجوزكونه حالا من سبع سماوات لقربه من المعرفة بشموله الكل. وقد يكون جمع طبق، كجمل وجمال، أو جمع طبقة كرحبة ورحاب ورقبة ورقاب[٤].

---

(١) النبأ:٦.

(٢) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص ٦٧٢. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي ، ج ٦، ٤٦٢.

(٣) الملك: ٣.

(٤) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ج ٤، ٥٦٣. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ٢٩٢. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ٣٤٠- ٣٤١.

وفي تفسير القرطبي يقول: " وقال سيبويه نصب "طِباقا" لأنه مفعول ثان، فيكون خلق بمعنى صيّر"، وهذا راي لم يتعرض له المفسرون مثل الزمخشري والرازي وأبو حيان والسمين الحلبي[1].

ولعل شبهه في القرآن الكريم قوله تعالى: "في أربعة أيام سواء للسائلين "على اعتبار أن سواء منصوبة على الحال وليس على الوصف، إذ إن هناك قراءة أخرى لها وهي: (فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ)[2] والله أعلم.

---

[1] انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج ٩، ج١٨، ١٣٦.

[2] فصلت: ١٠.

١٠ - فُعْلان

مما جاء فيه فُعلان بمعنى المفعول "قُربان" في قولــه تعــالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[١].

اختلف المفسرن في "القربان " أهو اسم أم مصدر؟ فالزمخشري يرى أنه اسم لما يتقرب كالحلوان اسم ما يحلى. وبعضهم يرى أنه في الأصل مصدر ثم أطلق على الشيء المتقرب به كقولهم "نسج اليمن " و"ضرب الأمير"، ويؤيد ذلك أنه لم يثنَّ، والموضع موضع تثنيــة، لأن كلا من قابيل وهابيل له قربان يخصه ، فالأصل "إذ قربا قربانين "، وإنما لم يثنَّ لأنه مصدر في الأصل[٢].

ويقف الرازي موقفا معتدلا، إذ يرى أن" قربان" تحتمل أن تكون اسما باعتبار أن كــل واحد منهما قرب قربانا، إلا أنه جمعهما في الفعل، وأفرد الاسم؛ لأنه يستدل بفعلهما أن لكل واحد منهما قربانا، كما تحتمل أن تكون مصدرا كالرجحان والعدوان والكفران، فالمــصدر لا يثنى ولا يجمع.[٣]

---

[١] المائدة: ٢٧.

[٢] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ٦١١. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص ٥١٠ - ٥١١.

[٣] انظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ٦، ج١١، ص٢٠٩.

واحتملت كلمة "بنيان" الجمع والمصدر بمعنى المفعـول فـي قولـه تعـالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [1].

فالبنيان يحتمل أنه مصدر كالغفران والشكران، وأطلق على المفعول كـالخلق بمعنـى المخلوق، ويحتمل أنه جمع وواحدة بنيانه[2].

---

[1] التوبة: ١٠٩.

[2] انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ص١٠٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ص٥٠٤.

المبحث الثاني: النيابة في المشتقات

أ – الوصف المشتق نائب عن المصدر

١ – فاعل بمعنى المصدر

مرّ سابقا أنه يجوز حمل الفاعل على المصدر في كتب النحو. فالمبرد يقول: "والفاعل يحمل على المصدر؛ كما حمل المصدر عليه، تقول: قم قائما، فالمعنى قياما"[١].

ويذكر النحويون بيتا من الشعر اختلفوا فيه حول وقوع اسم الفاعل مصدرا وهو قوله:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ ومَقَامِ
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسلِماً وَلا خارِجاً مِنْ فِيَّ زُورَ كَلامِ[٢]

والشاهد نصب "خارجا من فيّ زور كلام" لوقوعه موقع المصدر، والتقدير: " عاهدت ربي لا يخرج من في زور كلام خروجا "، لكنهم أضافوا أنه يجوز أن يكون خارجا منصوبا على الحال، والمراد "عاهدت ربي غير شاتم ولا خارجا"، ونسبوا هذا الرأي لعيسى بن عمر، والرأي الأول نسب لسيبويه، وأضافوا أن هذا ليس قياسا مطردا، وإنما يستعمل في ما استعملته العرب، لأنه في موضع غيره[٣].

---

(١) المقتضب، المبرد، ج ٣، ٢٦٩.

(٢) ديوان الفرزدق، ص٥٣٩.

(٣) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج٢، ص٥٩.

ويبدو أن تباينا ما بين المفسرين حول قلة أو كثرة ورود فاعل بمعنى المصدر. فالرازي يقول في تعليقه على قولـــه تعـــالى: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[1].

"وفي الخائنة وجهان الأول: إن الخائنة بمعنى المصدر، ونظيره كثير، كالكافية والعافية. وقال تعالى ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِٱلطَّاغِيَةِ﴾[2] أي بالطغيان، وقـــال " ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[3] اي كذب وقال﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾[4] أي لغوا وتقول العرب: ســـمعت راغيـــة الإبل، وثاغية الشاء يعنون رغاءها وثغاءها"[5].

أما الألوسي فيعلق على قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾[6].

قائلا: " ولا يخفى أن مجيء المصدر على فاعل نادر ومنه العافية والعاقبة"[7].

والحقيقة أن مجيء المصدر على فاعل مستخدم عند العرب، وهناك أمثلة متعددة فـــي القرآن الكريم، لكن لا يقاس عليها، وكذلك فإن الأمثلة التي وردت في القرآن تحتمل أن تبقى على أصلها.

---

(1) المائدة: ١٣.

(2) الحاقة: ٥.

(3) الواقعة: ٢

(4) الغاشية:١١

(5) التفسير الكبير، الرازي، مج ٦، ج١١، ١٩٢.

(6) المؤمنون: ٦٧.

(7) روح المعاني، الألوسي، ج١٨، ص٥٠.

فمثال ما احتمل المصدر واسم الجمع قوله تعالى: ((مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ))[1].

فـ"سامرا" تحتمل اسم الجمع كالحاضر والجامل والباقر. يقول ابن منظور: " قال الأزهري: وقد جاءت حروف على لفظ فاعل وهي جمع عند العرب فمنها الجامل والسامر والباقر والحاضر والجامل للإبل، ويكون فيها الذكور والإناث"[2]. فسامرا على هذا الرأي تعني سمّارا.

وتحتمل أن تكون مصدرا كما ذكرت كتب التفسير. فالعكبري يبدأ بالمصدر ثم يعقب باسم الجمع قائلا: "وسامرا" حال أيضاً وهو مصدر، كقولهم "قم قائما"، وقد جاء المصدر على لفظ اسم الفاعل نحو العاقبة والعافية، وقيل هو واحد في موضع الجمع"[3].

والسمر هو المسامرة والحديث بالليل أو الجماعة الذين يتحدثون في الليل أو الموضع الذي يجتمعون للسمر فيه.

والسمر في الأصل ظل القمر وسمي بذلك على ما في المطلع لسمرته، وقال الراغب "هو سواد الليل ثم أطلق على الحديث بالليل"[4]

ومنه قوله تعالى: (إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا)[5].

---

(1) المؤمنون: ٦٧.

(2) لسان العرب: سمر

(3) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ٢٧٦.

(4) انظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص ٢٤٢.

(5) المزمل: ٦.

ترددت "ناشئة" بين أن تكون صفة لمحذوف، أو مصدراً، أو جمع ناشيء، ولعل هذا يتبع معناها اللغوي، فإذا كان معناها التي تنشأ من مضجعها للعبادة، أي تنهض وترتفع من نشأت السحابة إذا ارتفعت، فإنها صفة لموصوف محذوف، هي النفس الناشئة بالليل. وإذا كانت بمعنى نشأ الرجل، أي قام من الليل، فهي صفة لموصوفٍ جمع محذوف، أي طائفة أو فرقة ناشئة بالليل[1].

وقيدها ابن عباس والحسن بما كان بعد العشاء، وما كان قبلها فليس بناشئة. وخصصتها عائشة – رضي الله عنها– بمعنى آخر، وهو أن يكون بعد النوم، فلو لم يتقدمها نوم لم تكن ناشئة[2].

ويرى الزمخشري أنها مصدر من (نشأ) إذا قام ونهض فتكون بمعنى النشيء مثل: العافية بمعنى العفو، والعاقبة بمعنى العقب، والخاتمة بمعنى الختم[3].

ولعل الصلة بين اسم الفاعل والمصدر تكاد تكون قوية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾[4]

فقد قرئت "طائف". وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي "طيف"

وقد اختلف العلماء حول الصلة بين طائف وطيف، ففي تهذيب اللغة يذكر أن الطائف والطيف سواء، ناسباً هذا الرأي إلى الفرّاء فيقول: " وقال الفرّاء في قوله جل وعز ﴿إِذَا

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٤، ٦٢٥ – ٦٢٦. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ١٥، ج ٣٠، ١٧٦. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٦، ٤٠٤.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ٣٥٤ – ٣٥٥.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٤، ص ٦٢٥ – ٦٢٦.

(4) الأعراف: ٢٠١.

مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ)، قرئ "إذا مسّهُمْ طَيْفٌ" والطيف والطائف سواء وهو ماكان بالخيال والشيء يُلِمُّ بك"[1]

ويذكر الأخفش[2] أن الطيف أكثر في كلام العرب منه قول الشاعر:

ألا يـــا لِقَـــوْمٍ لِطَيْـــفِ الخَيَـــالِ يُـــؤرِّقُ مِـــنْ نـــازِحٍ ذي دَلالِ

ويعلق السمين الحلبي على رأي الفرّاء فيقول: "وقد زعم بعضهم أن طيفا وطائفا بمعنى واحد، ويعزى للفراء، فيحتمل أن يرد "طائفا" لـ"طيف" فيجعلهما مصدرين، وقد جاء "فاعل" مصدراً كقولهم: "أقائما وقد قعد الناس"، وأن يرد "طيفا" لـ"طائف" أي فيجعله وصفا على فَعْل"[3] ثم يعرض آراء اللغويين الذين فرقوا بين الطائف والطيف، فالفارسي يرى أن الطيف كالخطرة والطائف كالخاطر، والكسائي يرى أن الطيف هو اللمم والطائف ما طاف حول الإنسان.

ويفرق أبو زيد الأنصاري بين "طاف يطوف "و"طاف يطيف "، فطاف يطوف طوفا وطوافا أقبل وأدبر...وطاف الخيال ألمَّ يطيف طيفا.

وينقل السمين عن السدي قوله "الطيف الجنون، والطائف الغضب"[4].

ولا يعتقد أنهما بمعنى واحد تماما، لكن "طائف " يستخدم بمعنى المصدر، ولعل هذا ما يريده الفرّاء من قوله حسب ما ينسب إليه. وتعليق الفرّاء على الآية: " وقرأ إبراهيم النخعي

---

(1) تهذيب اللغة: طوف. وانظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص٢٨٩.

(2) انظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٥٤٠.

(3) الدر المصون، السمين الحلبي، ج٣، ٣٨٨– ٣٨٩.

(4) انظر: السابق، ج٣،ص٣٨٩.

"طيف " وهو اللمم والذنب". ولا يوجد في التعليق إشارة إلى أن الطائف والطيف بمعنى واحد، إلا إذا كانت الإشارة بموطن آخر[1].

ويبدو أن معظم الآيات التي جاءت على وزن فاعلة احتملت اسم الفاعل والمصدر.

وقد وقع خلاف حول التاء التي بآخر اسم الفاعل، هل هي تاء التأنيث أم تاء المبالغة؟ فالذي لا يقدر موصوفا محذوفا يرى أن التاء هي تاء المبالغة، والذي يقدر موصوفا محذوفا يرى أن التاء هي تاء التأنيث، لذا فإن الموصوف المحذوف مؤنث.

ومثال ذلك قوله تعالى: (يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ)[2].

يعلق ابن منظور على الآية الكريمة فيقول: " وقيل أراد يعلم خيانة الأعين، فاخرج المصدر على فاعلة كقوله تعالى (لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً)أي لغواً، ومثله سمعت راغية الإبل وثاغية الشاء أي رُغاءها وثُغاءها وكل ذلك من كلام العرب"[3]

والخائنة هي إعادة النظرة إلى ما لا يحل بنية الخيانة، وقد يعضد هذا الرأي أن الآية قرئت "على خيانة منهم"[4].

---

(1) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج١، ص ٢٨٩.

(2) المائدة: ١٣.

(3) لسان العرب: خون.

(4) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ٦٠٣. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٢٤.

والرأي الآخر يرى أنها اسم فاعل لكنّ هناك اختلافاً في الهاء على وجهين:

الوجه الأول: يرى أن الهاء للمبالغة كراوية ونسّابة، أي على رجل خائنة، ويستشهدون بقول الشاعر:

حَدَّثْتَ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ لِلْغَدْرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإِصْبَعِ[1]

الوجه الثاني: يرى أن التاء للتأنيث أنت على معنى طائفة أو نفس أو فعلة خائنة[2].

وأحيانا يرجح المفسر رأيا على الآخر مستفيدا من السياق، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾[3].

يستدل بعض المفسرين على أن المراد بالطاغية الطغيان بقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَا﴾[4]، فكأنه قال بطغيانهم، وينسب هذا الرأي لابن عباس لكن المفسرين طعنوا فيه لأن الله عز وجل ذكر في الجملة الثانية نوع الشيء الذي وقع به العذاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[5].[6]

---

(1) انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٤، ص٣٨٨.

(2) انظر، الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ٦٠٣. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص ١٢٤. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج ٣، ٤٦٢. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٢، ص ٥٠١.

(3) الحاقة: ٥.

(4) الشمس: ١١.

(5) الحاقة: ٦.

(6) انظر : الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٥٨٧

وهذا الرأي للزجاج إذ يقول: "وفاعلة قد يأتي بمعنى المصادر نحو عافية وعاقبة، والذي يدل عليه معنى الآية – والله أعلم– أنهم أهلكوا بالرجفة الطاغية، كما قال: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾[1].[2]

وسر هذه الآية يكمن في حرف الباء، فالباء التي في الطاغية سببية، أي أهلكوا بسبب طغيانهم، والباء التي في ريح صرصر عاتية للاستعانة، كعملت بالقدوم؛ فبهذا يكون سبب الهلاك هو الطغيان، وأداة الهلاك هي الريح الصرصر العاتية، وعلى هذا يكون الطاغية بمعنى الطغيان.

ويرى الفرّاء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾[3].أنه يريد من بقاء، ويقال: هل ترى منهم باقيا، كل ذلك في العربية جائز حسن[4].

فالصيغة تحتمل المعنيين في السياق الواحد: اسم الفاعل والمصدر، وكلاهما جائز، لكن الانتقال من اسم الفاعل إلى المصدر فيه مبالغة أكثر من التقدير بموصوف مؤنث محذوف، وعلى الرأي الآخر جاءت المبالغة من الصيغة كما هي في علاّمة ونسّابة.

---

(1) الحاقة: ٦.

(2) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج٢، ص٢١٣– ٢١٤.

(3) الحاقة: ٨. والزخرف: ٢٨.

(4) معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ١٨٠.

٢- مفعول بمعنى المصدر

يذكر ابن فارس أن إقامة المفعول مقام المصدر من سنن العرب في كلامهم كقوله جل ثناؤه: (بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) [١].

أي الفتنة، والعرب تقول: "ماله معقول" و"لا مجلود" يريدون العقل والجلد يقول الشماخ:

إن أخا المحلود من صبرا

وقد مرَّ في الفصل السابق أن سيبويه يرى أن المصدر لا ياتي بصيغة المفعول ألبتة، وتأول قوله "دعه إلى ميسوره" و"إلى معسوره": دعه إلى أمر يوسر فيه. وتأول المعقول أيضا فالميسور والمعسور عنده صفتان.

والحقيقة أن ورود المصدر على وزن المفعول جاء في القرآن الكريم لكنه قليل، ويحتمل أن يبقى حقيقة، أو أن يكون على حذف المضاف، أو مجازاً مرسلاً.

يقول ابن منظور: "والْمَفْتُون: الفِتْنة، صيغ المصدر على لفظ المفعول كالمعقول والمجلود"[٢].

واختلفت آراء المفسرين حول هذه الآية ووجهوها وجوها متعددة منها:

الوجه الأول: أن المفتون اسم مفعول على حاله والباء مزيدة، والتقدير أيكم المفتون، زيدت الباء كزيادتها في "بحسبك درهم".

وقد ورد عن الأخفش قوله: " قال بأيكم المفتون"، "يريد أيكم المفتون"

وينسب الرازي هذا الرأي إلى الأخفش وأبي عبيدة وابن قتيبة.

---

[١] القلم: ٦

[٢] لسان العرب: فتن.

ويرى السمين أن هذا الراي ضعيف من حيث إن الباء لاتزاد في المبتدأ إلافي "حسبك" فقط.

الوجه الثاني: أن المفتون اسم مفعول والباء بمعنى في، أي في طائفة منكم المجنون، فهو حينئذ اسم وليس مصدرا.

وهذا الرأي عند الفرّاء لم يكن الوحيد إنما جاء ثانيا، لأنه يرى أن المفتون مصدر في معنى الفتون.

الوجه الثالث: أنه على حذف مضاف، أي: أيكم فتن المفتون، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والباء سببية، وينسب السمين هذا الرأي للأخفش.

الوجه الرابع: أن المفتون بمعنى الجنون أي بمعنى الفتون كما قالوا: "ليس له معقول رأي"[1]

ومنه قوله تعالى (ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ)[2] فمكذوب بمعنى كذب، ويحتمل أن بقى على أصلها، وإذا بقيت فإنه يكون هناك حذف حرف جر، أي وعد غير مكذوب فيه.

ويرى الزمخشري أنه على المجاز[3].

---

(1) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ص١٧٣. وانظر: معاني القرآن، الأخفش، ج٢، ص٧١٢. وانظر: التفسير الكبير، الرازي، مج ١٥، ج٣٠، ص٨٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٦، ص٣٥١.

(2) هود: ٦٥.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص ٣٩٢ – ٣٩٣.

ب- الوصف المشتق نائب عن الوصف المشتق

١- فاعل بمعنى مفعول

يخصص ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة بابا للمفعول يأتي بلفظ الفاعل يستشهد فيه بآيات قرآنية وبالشعر العربي وبالنثر، فيقول: " سر كاتم أي مكتوم، وفي كتاب الله جل ثناؤه (لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ)[١] أي لا معصوم و(مَّآءٍ دَافِقٍ)[٢] و(فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[٣] أي مرضي بها "(جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا)[٤]" أي مأمونا فيه، ويقول الشاعر:

إنَّ البَلِيَّةَ مَنْ يُمَلُّ حديثُهُ (فانشَحْ) فؤادَكَ من حديث (الوَامِقِ)[٥]

أي الموموق، ومنه

أناشر لازالتْ يمينُك آشرة[٦]

أي مأشورة[٧].

ويرى الفرّاء أن أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب النعت، كقول العرب هذا "سر كاتم" و"هم ناصب" و"ليل نائم" و"عيشة راضية"[٨].

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) الطارق: ٦

(٣) الحاقة: ٢١.

(٤) العنكبوت: ٦٧.

(٥) شرح ديوان جرير، ص٢٩٨؛ وانظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب مج٥، ص٢٣٤.

(٦) أنظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٣، ص١١٥. البيت لنائحة همّام بن مرة

(٧) انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، ص٢٢٤.

(٨) انظر: معاني القران، الفرّاء، ج٣، ص٢٥٨- ٢٥٩.

والحقيقة أن اسم الفاعل بمعنى المفعول فيه احتمالات منها: أن اسم الفاعل قد يبقى على حقيقته. أو أنه بمعنى اسم المفعول. أو أنه على النسب. أو أنه من المجاز.

والقول على النسب هو مذهب الخليل وسيبويه. ففي الكتاب يقول سيبويه: " وقال الخليل إنما قالوا: عيشة راضية، وطاعم وكاس، على ذا، أي: ذات رضا وذو كسوة، وقالوا ناعل لذي النعل، وقال الشاعر:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[1]

أي لهم ذي نصب"[2]

ولعل إلقاء نظرة على بعض الآيات القرآنية يوضح طبيعة الخلاف بين المفسرين في توجيه الآيات القرآنية.

ففي كلمة "دافق" من قوله سبحانه وتعالى: (خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ)[3] اختلفت الآراء:

فالفرّاء يرى أن دافق بمعنى مدفوق، والخليل وسيبويه يرون أنه على النسب، أي ذي دفق، كما يقال دارع لذي الدرع، ونابل لذي النبل، وتامر لذي التمر، ولابن لذي اللبن، وناعل لذي النعل.[4] ويجوز أن يبقى اسم فاعل أطلق على الماء على سبيل المجاز، لأن الدفق لصاحب الماء.

---

(1) ديوان النابغة الذبياني، ص٢٨.

(2) الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص٣٨٢.

(3) الطارق: ٦.

(4) انظر: الكتاب، سيبويه، ج٣، ص٣٨١.وانظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ص ٢٥٨.

ويرى ابن عطية أن الدفق بمعنى الدفع، فيقول: " دفق الماء بعضه إلى بعض تدفق الوادي والسيل، إذا جاء يركب بعضه بعضا، ويصح أن يكون الماء دافقا، لأن بعضه يدفع بعضا، فمنه دافق ومنه مدفوق"[1].

وتعقبه أبو حيان في ذلك، إذ يرى أن الدفق بمعنى الدفع غير محفوظ في اللغة، بل المحفوظ أنه الصب، لأن الدفق -كما يرى أبو حيان – فعله متعد الذي هو الصب وليس لازما، كما يرى ابن عطية، الذي ركب قوله على تدفق، كقولك دفقته وتدفق[2].

وفي تهذيب اللغة: " قلت: الدفق في كلام العرب صب الماء، وهو مجاوز"[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[4] فراضية عند سيبويه والخليل على النسب، أي ذات رضا، وهي عند الفرّاء بمعنى المفعول، أو أنها على المجاز، نسب الرضا لها، وهو لصاحبه[5].

يقول الفرّاء في تعليقه على الآية: "العرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك، لا على بناء الفعل، ولو كان فعلا مصرحا لم يقل ذلك فيه، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب، لأنه لا مدح فيه ولا ذمّ"[6].

---

(1) المحرر الوجيز، ابن عطية، ج٥، ٤٦٥.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٨، ٤٤٩.

(3) تهذيب اللغة: دفق

(4) الحاقة: ٢١.

(5) انظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ص ١٨٢.وانظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٤، ٥٩١. وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ص٣٧٦.

(6) معاني القرآن، الفرّاء، ج٣، ص ١٨٢.

وقد تحتمل الصيغة الجمع، كما في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾[1]

الحافرة هي الطريقة التي يرجع فيها الإنسان من حيث جاء، يقول الخليل: " والحافرة العودة في الشيء حتى يُرَدَّ آخره على أوله وفي الحديث " إن هذا الأمر لايترك على حاله حتى يرد على حافرته "أي على أول تأسيسه[2].

والحافرة فاعلة بمعنى مفعولة، أو على النسب أي: ذات حفر، وقيل الحافرة جمع حافر بمعنى القدم، أي أحياء نمشي على أقدامنا ونطأ بها الأرض.

ويقول الزمخشري: "يقولون في الحافرة في الحالة الأولى، يعنون: الحياة بعد الموت، فإن قيل: ما حقيقة هذه الكلمة؟ قلت: رجع فلان في حافرته، أي في طريقه التي جاء فيها فحفرها، أي: أثر فيها بمشيه فيها: جعل أثر قدميه حفرا كما قيل: حفرت أسنانه حفرا"[3].

ويستدل الزمخشري من القراءة الثانية للحافرة وهي "الحفرة" أن الحافرة في أصل الكلمة بمعنى المحفورة، إذ يقال حفرت أسنانه فحفرت حفرا، وهي حفرة بمعنى المحفورة[4].

ومما جاء بمعنى مفعول "عاصم " في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[5]

في هذه الآية وجوه مختلفة أهمها:

---

(1) النازعات: ١٠.

(2) العين: حفر

(3) الكشاف، الزمخشري، ج٤، ٦٨٠ – ٦٨١.

(4) السابق، ج٤، ٦٨١

(5) هود: ٤٣.

الوجه الأول: إبقاء "عاصم" على حقيقته و"من رحم" بمعنى المرحوم، أي لا عاصم من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم، وأورد عليه بأن مثل هذا الاستثناء المنقطع قليل لأنه في الحقيقة جملة منقطعة تخالف الأولى لا في النفي والإثبات فقط بل في الإسمية والفعلية أيضا.

الوجه الثاني: أن يكون "عاصم" على حقيقته و"من رحم" هو الله عزّ وجلّ كأنه قيل: لا عاصم إلا الراحم، والاستثناء متصل.

الوجه الثالث: أن يكون "عاصم" بمعنى ذي عصمة، كما قالوا لابن وتامر: أي ذو لبن وذو عصمة والمراد هنا المعصوم، والاستثناء متصل.

الوجه الرابع: أن "عاصم" بمعنى معصوم، أي لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله فإنه يعصم، وفاعل يجيء بمعنى المفعول.

والاستثناء متصل

الوجه الخامس: ما ذكره الزمخشري على تقدير حذف مضاف، أي لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه، سوى معتصم واحد، وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني في السفينة.

الوجه السادس: إبقاء "عاصم" على حقيقته، إنه نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، كأنه قيل: لا عاصم من أمر الله تعالى إلا هو[1].

ويرى أبو حيان إبقاء "عاصم" على حقيقته، كما يرى الألوسي أنه أحد أوجه الآية وأقواها ويثني على رأي الزمخشري، فيقول: "وهو وجه حسن فيه مقابلة لقوله يعصمني،

---

[1] انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ٣٨١ – ٣٨٢. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ٢٢٧. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج ٤، ١٠١ – ١٠٢.

وهو المرجح بعد الرأي السادس لكن إسناده إلى المكان مجازي وقيل: إنه مجاز مرسل عن مكان، والمعنى لا مكان اعتصام إلا مكان من رحمه الله"[1].

[1] انظر: البحر المحيط، أبو حيان،ج ٥، ص٢٢٧. وروح المعاني، الألوسي، ج١٢، ص٦٠.

٢- مفعول بمعنى فاعل

ذكر ابن فارس المفعول بمعنى الفاعل في موطنين:

أولهما: باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل، منه قوله تعالى: (جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا)[١].

وثانيهما: باب التعويض، ويذكر من هذا الباب وضعهم مفعولا بمعنى فاعل كقوله تعالى: (حِجَابًا مَّسْتُورًا)[٢]، أي ساترا، وقيل مستورا عن العيون.

ويبدو من كلام ابن فارس أنه يضعف مجيء المفعول بمعنى الفاعل، ذلك بقوله: "وزعم ناس" في الموطن الأول، وقوله: "وجواز أن يبقى مستورا على حاله " في الموطن الثاني.

والحقيقة أن هذه وجوه تحتملها اللفظة.

وفي لسان العرب يقول ابن منظور: " قال أهل اللغة: (مستورا) ها هنا بمعنى ساتر وتأويل الحجاب المطبع....وقال ثعلب: معنى مَستورا مانعا، وجاء على لفظ المفعول لأنه سُتِر عن العبد، وقيل: حجاباً مستوراً، أي حجابا على حجاب، والأول مستور بالثاني يراد بذلك كثافة الحجاب، لأنه جعل على قلوبهم أكِنَّة وفي آذانهم وقرا"[٣]

ويبدو أن "مستورا" يبقى على حاله إذا كان هناك أكثر من حجاب، ويكون بمعنى ساتر إذا كان الحجاب واحدا.

---

(١) مريم: ٦١

(٢) الإسراء: ٤٥.

(٣) لسان العرب: ستر

وهناك تأويل آخر على النسب أي "ذا ستر " كقولهم "سيل مفعم " ذو إفعام[1].

ويرى أبو حيان أن الظاهر إقرار مستور على موضوعه، لأنه مستور عن أعين الكفار فلا يرونه[2].

ومنه قوله تعالى: (إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا)[3].

قيل في "مأتيا ": إنه اسم مفعول على بابه، وقيل: إنه بمعنى آت[4]

وللفراء رأي حصيف في هذه الآية، إذ يقول: " وقوله" إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً " ولم يقل آتيا وكل ما أتاك فأنت تأتيه؛ ألا ترى أنك تقول: "أتيت على خمسين سنة وأتت عليّ خمسون سنة"، وكل ذلك صواب"[5].

ومنه قوله تعالى: (إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا)[6]

فتحتمل "مسحورا" أن تبقى على حالها، أي أنك قد سُحرت، فمن ثم اختل كلامك، وأن تبقى بمعنى ساحر، لأن العجائب التي يأتي بها من أمر السحر، والرأي الثاني ينسب لأبي عبيدة والفرّاء[7].

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ص٦٤٤.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص٣٩.

(3) مريم: ٦١.

(4) الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص٥١٣.

(5) معاني القرآن، الفرّاء، ج٢، ص١٤٤:

(6) الإسراء: ١٠١.

(7) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص٨٣. وانظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج٤، ص٤٢٤ – ٤٢٥.

الفصل الثالث
النيابة والمجاز

تمهيد

الحقيقة لغة واصطلاحا

قال ابن فارس في فقه اللغة" الحقيقة من قولنا: حقّ الشيء إذا وجب. واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم، تقول: "ثوب محقق النسج"، أي محكمه"[1].

ويرى العلماء أن لفظة حقيقة مشتقة من الحقّ وهو الثبوت، في مقابل الباطل المعدوم الذي لا ثبوت له. فلما كانت مصوغة على استعمالها في الأصل قيل لها حقيقة، أي ثابتة على أصلها لا تزايله ولا تفارقه.

واختلفوا في لفظ الحقيقة: أهي فعيلة بمعنى فاعل أم فعيلة بمعنى مفعول؟

فالكفوي يرى أنها إما فعيلٌ بمعنى فاعل من حقَّ الشيء إذا ثبت، ومنه الحاقة لأنها ثابتة وإما بمعنى مفعول من حققت الشيء إذا أثبته بمعنى المثبتة[2].

ويستبعد الجرجاني أن تكون الحقيقة فعيلة بمعنى مفعول، لأنها لو كانت كذلك فإنها لا تحتاج إلى التاء، لأن فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كالقتيل والجريح[3].

ويرى بعض العلماء أن التاء التي لحقت كلمة "حقيقة" في فعيل بمعنى مفعول هي للتأنيث على تقدير موصوف محذوف، والتقدير كلمة "حقيقة"[4].

ويرى القزويني أن رأي السكاكي فيه نظر. وفسر المحقق هذا بأنه لا يجوز: أن يقال هذا اللفظ حقيقة[5].

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس، ص٢٠٢.

(2) انظر: الكليات، الكفوي، ص ٣٦٢ – ٣٦٣. وانظر: الطراز، العلوي، ج١، ص ٤٦.

(3) انظر: الإشارات والتنبيهات، الجرجاني، ص ١٦٢.

(4) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص ٤٦٩.

(5) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج٢، ج ٥، ص١٥ (الهامش).

فلفظة الحقيقة على أحد الآراء هي اسم لذا لا يوصف بها؛ لأنها نقلت من الوصفية إلى الإسمية، كما في نطيحة وأكيلة، فلا يقال شاةٌ أكيله أو نطيحة.

ويرد الجرجاني على ذلك بأن الأكيلة الذبيحة شاذَّة، وليست التاء فيه للدلالة على نقله من الوصفية إلى الاسمية كما قيل؛ لعدم اطراده، فهي عنده فعيلة بمعنى فاعلة[1].

وذهب العلوي في الطراز إلى أن لفظ الحقيقة نفسه مجاز، لأنها مقوله في الأصل على الشيء الثابت غير المنفي المعدوم ثم إنها نقلت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي، فقد أفادت غير ما وضعت له في الأصل[2].

أما الحقيقة اصطلاحاً فإن عبد القاهر الجرجاني يقسمها إلى قسمين: حقيقة في المفرد، وحقيقة في الجملة (الحقيقة العقلية).

والحقيقة في المفرد هي: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وإن شئت قلت في مواضعه، وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره"[3].

وقد نكَّر عبد القاهر كلمة "واضع" ليعمَّ واضع اللغة وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخرة، لربما ليشمل الوضع العرفي والشرعي في ما يسمى بالحقيقة العرفية والحقيقة الشرعية التي يكون فيها وضعان: وضع لغوي أولي، مثل لفظ الدَّابَّة التي تعني في أصل الوضع كل ما يدبُّ على الأرض، لذا قد تطلق على الإنسان حسب المعنى اللغوي، والوضع العرفي الذي ضيَّق الدلالة في ذوات الأربع. فلفظ الصلاة في أصل وضعها اللغوي بمعنى الدعاء، وفي الوضع الشرعي الصلاة المعروفة في الشرع بما فيها من ركوع وسجود وقيام... الخ.

---

(1) انظر: الإشارات والتنبيهات، الجرجاني، ص١٦٢.

(2) انظر: الطراز، العلوي، ج ١، ص ٤٦.

(3) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٣٠٣.

وهذه ملاحظة ذكية من عبد القاهر الجرجاني تدل على تعدد الوضع، وعلى التغير الذي يلحق الدلالة تضييقاً وتوسيعاً بحكم العُرف أو الشرع أو حتى الفرد كما يقـول الجرجـاني: " ومعلوم أن الرجل يواضع قومه في اسم ابنه، فإذا سمَّاه زيداً فحاله الآن كحال واضع اللغة في وضعه للمصدر المعلوم لا يقدح في اعتبارنا ؛ لأنه يقع عند تسميته به ابنه وقوعاً باتّـاً، ولا تستند حاله هذه إلى السابق من حاله بوجهٍ من الوجوه"[1].

وقد تنبه السكاكي إلى ذلك عندما تعرض لتعريف عبد القاهر الجرجاني شارحاً لـه إذ يقول: "وإنما يقولون واضعٌ بالتنكير دون التعريف ليعمَّ واضع اللغة، وغيره مـن أصـحاب الأوضاع المتأخرة عند وضع اللغة، والضمير في (فيه) يعود إلى الوقوع وفي "غيره" يعـود إلى الوضع"[2].

وقضية الوضع هذه هي التي جعلت العلوي يعترض على تعريفات من سبقوه للحقيقة، كأبي عبد الله البصري، وعبد القاهر الجرجاني، وأبي الفتح ابن جني، وابن الأثير.

وفي اعتراضه على تعريف الجرجاني يقول بعد أن يعرض تعريفه: " وهذا ليس بجيد، فإنه يقتضي خروج الحقيقة الشرعية والعرفية عن حد الحقيقة، لأنهما لم يفدا نفس ما وضعا له في وضع واضع، بل أفادا غيره، فيدخلان في حد المجاز، كما سنقرره فيه، فإن أراد بقوله بوضع أي وضع كان، فلا اعتراض عليه. وهذا المظنون بمثل عبد القاهر، فإنه ا لمـاهرفي لطائف الكلام وأسراره"[3].

---

(1) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص٣٠٤.

(2) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٤٧٠.

(3) الطراز، العلوي، ج١، ص٤٩. وقارن باعتراضات الرازي في: المحصول في علم الأصول، الرازي، ج١، ص٢٨٦– ٢٩٣.

أما الحقيقة في الجملة (الحقيقة العقلية) "فهي كل جملة وضعتها على أن الحكم المفـاد بها على ما هو عليه في العقل وواقعاً موقعه"[1].

وهي عند السكاكي " الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه، كقولك: "أنبـت الله البقل" و "شفى الله المريض" و "كسا خدم الكعبة الكعبة" و"هزم عسكر الأمير الجند"[2].

وقيد الكلام بالمتكلم لأن المتكلمين مختلفون: فهناك صاحب الاعتقاد الفاسـد، وهنـاك الجاهل وهناك العاقل، فكل حسب اعتقاده. فإذا قال الجاهل: "شفى الطبيب المـريض" رائيـاً شفاء المريض من الطبيب فهي عنده حقيقة عقلية.

ويبدو من كلام الجرجاني والسكاكي أن الحقيقة تختلف من متكلم إلى آخر، فما يكـون حقيقة عند الدهري مثلاً هو كذب عند المؤمن؛ لأنه يطابق الاعتقاد ولا يطابق الواقع.

ويرى القزويني أن تعريف السكاكي غير مطَّرد؛ لأنه يصدق على ما ليس حقيقـة ولا مجازاً، كقولنا: "الإنسان حيوان" ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئاً منهما.

ويقسم القزويني الحقيقة العقلية إلى أربعة أضرب:

أحدها: ما يطابق الواقع والاعتقاد، كقول المؤمن"أنبت الله البقل" و"شفى الله المريض".

وثانيها: ما يطابق الواقع دون الاعتقاد، كقول المعتزلي لمن لا يُعرف حاله وهو يخفيها "خالق الأفعال كلها هو الله".

وثالثها: ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، كقول الجاهل:" شفى الطبيب المريض" معتقـداً شفاء المريض من الطبيب.

---

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣٣١.

(2) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٥١٠.

ورابعها: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب[1].

ويعرف القزويني الحقيقة العقلية بقوله هي: "إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو لـه عنـد المتكلم في الظاهر"[2].

ويورد الأحمد نكري التعريفات الثلاثة، ويعلق قبل ذكرها علـى أن الحقيقـة العقليـة والمجاز العقلي عند القزويني صفة الإسناد، وعند عبد القاهر الجرجـاني والـسكاكي صـفة للـكلام[3].

والإسناد الحقيقي أقسام:

الأول: ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة، بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى، كقولنا: "خلق الله" و"رزق الله".

الثاني: ما يراد وقوعه حكماً مثل" قام زيد".

الثالث: ما يراد به مجرد الاتصاف مثل:" مرض زيد" وكل ما لا كسب فيه مثل: "بـرد المـاء"[4].

ووردت كلمة المجاز في أقدم المعاجم العربية بمعنى القطع، يقول الخليل فـي معجـم العين: " ونقول: جـزت الطـريق جـوازا ومجازا وجوزا، والمجاز المصدر والموضـع والمجازة أيضا"[5].

---

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ١،ج١،،٨٢.

(2) المصدر السابق، مج١، ج١، ص٨٠

(3) انظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، الملقب بدستور العلماء، الأحمد نكري، ص٣٧٤.

(4) انظر: أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣١٧. وانظر: عروس الأفراح في شـرح تلخـيص المفتـاح، السبكي، ج١، ص٢٥١.

(5) العين: جوز.

وفي لسان العرب: " المجاز والمجازة الموضع، قال الأصمعي: جزت الموضع سرت فيه، وأجزته خلّفته وقطعته....ثم قال: وتجوز في كلامه: أي تكلم في المجاز"[1].

فالمجاز مصدر ميمي على وزن (مَفْعل)، وبناء (مَفْعل) مشترك بين المصدر والمكان لكونه حقيقة فيهما، ثم أنه نقل من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مجوَّز بها ومتعدى بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول[2].

والمجاز اصطلاحا عند الجرجاني: "هو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول"[3].

ويرى الرازي أن هذا التعريف ليس بجيد، لأنه يقتضي خروج الحقيقة الشرعية والعرفية عن حدّ الحقيقة، ودخولها في المجاز[4].

ويظهر أن الجرجاني استدرك على التعريف بقوله: " وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"[5].

فبهذا تخرج الحقيقة الشرعية والعرفية من المجاز، وذلك لقوله: "من غير أن تستانف فيها وضعاً" لأن الحقيقة الشرعية وضعية في اصطلاح الشرع، وكذلك العرفية فيها استئناف وضع جديد.

---

(1) لسان العرب: جوز.

(2) انظر: الكليات، الكفوي، ص ٣٦٣. وانظر: شروح التلخيص، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٢٠.

(3) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣٠٤.

(4) انظر: المحصول في علم الأصول، الرازي، ج ١، ص ٢٩٢. وانظر: الطراز، العلوي، ج١، ص٦٦.

(5) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣٠٤.

ويبدو من كلام الجرجاني أنه لم يخرج الحقيقة الشرعية والعرفية عن حد الحقيقة إلى حد المجاز، لأنه قال: " في وضع واضعها"، فقد يكون الوضع لغوياً فيخرج المجاز عن الوضع اللغوي، أو قد يكون الوضع شرعياً، فالصلاة إن استُعملت بمعنى الدعاء في الوضع الشرعي فهي ليست حقيقة شرعية.

فالجرجاني كان واعياً في تعريفه، لذا ركز على قضية عدم استئناف وضع جديد، و على الملاحظة بين الأصل والفرع، وهذه الملاحظة تقوم على التأويل، أي ادعاء دخول جنس المشبه في جنس المشبه به وكونه فرداً من أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه[1].

ويقع تحت تعريف الجرجاني (المجاز المرسل)، فالعلاقة بين اليد والنعمة ليست وضعاً مستأنفاً، فاليد ليست اسماً للنعمة، ولا تقع موقع النعمة، وذلك أنك تقول: "اتسعت النعمة في البلد"، ولا تقول: "اتسعت اليد في البلد" فالعلاقة أو الملاحظة بين الأصل والمجاز هو علاقة غير المشابهة، وذلك أن اليد سبب في النعمة، لذا فإن تعريف الجرجاني يدخل تحته المجاز اللغوي المفرد بما فيه من استعارة ومجاز مرسل[2].

أما المجاز العقلي فتعريفه عند الجرجاني: "كل جملة أُخرِجْتَ الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأوّل"[3].

ويحدُّه السكاكي بقوله: "هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادةً للخلاف لا بوساطة وضع"[4].

ويحده القزويني بقوله:" إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غير ما هو له بتأويل"[5].

---

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣٠٤ – ٣٠٥.

(2) نفسه: ٣٠٥.

(3) نفسه: ٣٣٢.

(4) مفتاح العلوم، السكاكي، ص٥٠٣.

(5) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ١، ج١، ص ٨٢ – ٨٦.

ويفهم من كلام عبدالقاهر والسكاكي أن المجاز العقلي هـو الكـلام أي الجملـة. أمـا الخطيب فواضح أن المجاز العقلي عنده هو الإسناد. وسواء أكان المجاز في الكلام أم الجملة أم الإسناد فلا خلاف بينهم في أن موطن التجوُّز هو الإسناد.

وقد ركز العلماء الثلاثة على التأويل، وهو ضرورة وجود قرينة تصرف الكلام عـن ظاهره، فالمؤمن الذي يقول:" شفى الطبيب المريض" فهو يعتقد أن فاعل الشفاء على الحقيقـة هو الله، وإن الطبيب إنما هو سبب أجرى الله الشفاء على يديه، فهو مُتَأوِّل؛ إذ يعتقد أن الفعل قد أسند إلى سببه، لذا كان إسناده مجازاً.

ويبدو من تعريف السكاكي أنه ظن أن تعريف عبد القاهر لم ينص على القرينة المانعة من إرادة الحقيقة إذ يقول شارحاً: "وإنما قلت خلاف ما عند المتكلم دون أن أقول خلاف مـا عند العقل لئلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيـع البقل، رأيئاً إثبات البقل من الربيع؛ فإنه لا يسمى كلامه مجازاً، وإن كان بخلاف العقل فـي نفس الأمر"[1].

والسكاكي إن ظن ذلك فهو لم يقرأ تعريف الجرجاني قـراءة متأنيـة فاحـصة، إذ إن الجرجاني قد اشترط في المجاز أن يكون فيه ضرب من التأول، والجاهـل القائـل: "شـفى الطبيب المريض" أو "أنبت الربيع البقل" معتقداً الشفاء من الطبيب والإنبات من الربيع لـيس متأولاً، فلا يعد قوله مجازاً.

وعند تأمُّل تعريف عبدالقاهر نجد أن ما احتاط به السكاكي في تصريحه بقولـه: " مـا عند المتكلم" موجود في تعريف الجرجاني، لأن الضمير في قوله: "كل جمله أخرجت" ضمير

---

[1] مفتاح العلوم، السكاكي، ص٥٠٣

المخاطب، فهو يريد أن يقول: كل جمله أخرجت بها أيها المتكلم، فلا محل عندئذٍ لاحتياط السكاكي.

ومما يلاحظ أن الخطيب القزويني قد وقف بالمجاز العقلي عند إسناد الفعل أو معناه، وكذلك فعل بالحقيقة العقلية، وقد ضاق هذان التعريفان، فلم يتسعا لكل حقيقة ولكل مجاز، إذ ليس الإسناد موقوفاً على الفعل وما في معناه، بل يتجاوز ذلك إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[1] لذا كان تعريف الجرجاني أولى بالقبول، لأنه يتسع لكل إسناد ولكل ملابسه.

---

[1] البقرة: ١٨٩.

المبحث الأول: النِّيابة والمجاز عند اللغويين والنُّحاة

تحدث الخليل بن أحمد الفراهيدي عن ورود لفظ الفاعل بمعنى المفعول في قوله تعالى: **(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)**[1]، أي مرضية في مادة "قطع" و"عتر"، فيقول في مادة قطع وتقولُ العَرَبُ: فُلانٌ قَطِيعُ القِيام أي مُنْقَطِعُ إذا أراد القِيامَ انْقَطَعَ من ثِقَلٍ أو سِمْنَةٍ، ورُبَّمَا كان من شِدَّة ضَعْفِه، قال:

رَخِيمُ الكَلامِ قَطِيعُ القِيامِ أمْسَى الفُؤادُ بِها فاتِناً[2]

أي مَفتُوناً: طَرِيقٌ قاصِدٌ سابِلٌ أيْ مَقْصُورٌ مَسْبُولٌ، ومنه قوله تعالى: **(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)**.

أي مَرْضِيَّة. ومنه قول النابغة:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[3]

أي مُنْصِب." [4].

وفي مادة "عتر"، ينظر إلى قوله تعالى: **(فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)** أي ذات رضا، على النسب أي على الحقيقة، يقول: "وربما أدخلوا الفاعل على المفعول، إذا جعلوه صاحب ذلك

---

(1) الحاقة: ٢١.

(2) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، مج٨، ص٣٨.

(3) ديوان النابغة الذبياني، ص٢٨.

(4) العين: قطع.

الوصف كقولهم: أمرٌ عارف: أي معروف، ولكن أرادوا أمراً ذا معرفة كما تقول: رجل كاسٍ أي ذو كسوة ونحوه، وقوله: (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) أي مرضية"[1].

فالخليل بن أحمد متردد بين الحقيقة والمجاز في كلمة "راضية"، فيورد "راضية" بمعنى مرضية؛ لأن العيشة لا ترضى إنما يقع عليها الرضا، ويوردها مرة ثانية على النسب، أي على المعنى الحقيقي، وهذا ما نقله عنه سيبويه، إذ يقول: " وقال الخليل إنما قالوا: " عيشة راضية" وطاعم وكاسٍ على ذا: أي ذات رضا وذو كسوة وطعام، وقالوا ناعل لذي النعل، وقال الشاعر:

كليني لهمٍّ يا أميمة ناصبِ

أي لهمٍّ ذي نصب"[2].

وتناول سيبويه المجاز بين الأبنية الصرفية تحت ما أسماه بالاتساع، وأدخل تحته المجاز العقلي والمجاز المرسل والمجاز بالحذف، وإن لم يذكر ذلك صراحةً، إنما يفهم ذلك من الأمثلة التي يوردها، ولعله ترك فهمها للقارئ. فتحت باب " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار" يقول سيبويه "... ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده... (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا)[3] إنما يريد أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل.

---

(1) العين: عتر

(2) الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص ٣٨٢.

(3) يوسف: ٨٢.

ومثله: (بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ)[1] وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار. وقال عز وجل: (وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ)[2] وإنما هو ولكن البر برُّ من آمن بالله واليوم الآخر"[3].

فسيبويه يتحدث عن إقامة المضاف إليه مقام المضاف وهو مجاز بالحذف، لأن المضاف أخذ حكم المضاف إليه إعراباً.

وتحدث في موطن آخر عن سعة الكلام في إسناد المبتدأ إلى الخبر مجازاً، وذلك في قول الخنساء:

تَرْتَعُ مارتَعَتْ حَتّى إذا أدّكَرَتْ فإنّما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[4]

فجعلها الإقبال والإدبار على سعة الكلام، فإذا كان يقصد بالسعة هنا الحذف فالمقصود ذات إقبال وإدبار[5].

وقد تنبه المبرد إلى ذلك، وهو الذي تبع سيبويه في أمثلته، فيعلق على البيت، فيقول:"أي ذات إقبال وإدبار"، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها، وكذلك

---

(1) سبأ: ٣٣.

(2) البقرة: ١٧٧.

(3) الكتاب، سيبويه، ج١، ص ٢١٢.

(4) ديوان الخنساء: ص٣٨٣. وأنظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع، مج٣، ص١٧٧.

(5) السابق: ج١، ص ٣٣٧.

قوله عز وجل: (وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ) والوجه ولكن البر بر من آمن بالله، ويجوز أن يوضع البر في موضع البار"[1].

ووضع البر موضع البار مجاز مرسل علاقته التعلق الاشتقاقي.

وفي ورود المصدر حالاً أو صفة أو خبراً يذكر سيبويه أمثلة يؤول فيها المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول مثل: " أتيته ركضاً" أي راكضاً، و "رجل نوم" أي نائم، و"درهم ضرب الأمير" أي مضروب الأمير.

ولم يذكر سيبويه أمثلة من القرآن على ذلك، لكنه فتح الطريق لمن بعده بأن يستشهدوا بالقرآن. فالمبرد يستشهد على ورود المصدر حالاً بقوله تعالى: (ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)[2] أي ساعيات[3]، وعلى ورود المصدر صفة بقوله تعالى: (فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ)[4] أي مستويات، وعلى ورود المصدر خبر بقوله تعالى: (قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ)[5] أي غائرا[6].

وكلها من أمثلة المجاز المرسل لأن اللفظ مصدر والمعنى اسم فاعل.

---

(1) المقتضب، المبرد، ج ٣، ص٢٣١

(2) البقرة: ٢٦٠.

(3) انظر: المقتضب، المبرد، ج٣، ص٢٣٤.

(4) فصلت: ١٠

(5) الملك: ٣٠.

(6) انظر: المقتضب، المبرد، ج٤، ص٣٠٥.

ويبدو أن المبرد قد تأثر برأي أبي عبيده في مجاز القرآن في تأويله البر بمعنى البار، لكن أبا عبيدة يذكر المجاز صراحة، إذ يقول: " فالعرب تجعل المصادر صفات، فمجاز البر ههنا: مجاز صفة لـــ (من آمن بالله) وفي الكلام ولكن البار من آمن بالله"[1].

وأبو عبيدة في ذكره المجاز يقترب كثيراً من المجاز العقلي، ولا يتوقف عند المعنـــى اللغوي فقط، إذ يعلق على قوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2] في معرض حديثه عن قولـــه تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[3]، فيقول له مجازان: أحدهما: أن العرب وضعوا أشـــياء مـــن كلامهم في موضع الفاعل، والمعنى: أنه مفعول، لأنه ظرف يفعل فيه غيـــره؛ لأن النهـــار لا يبصر ولكن يبصر، فيه الذي ينظر، وفي القرآن ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾. وإنما يرضى بها الذي يعيش فيها"[4].

فأبو عبيدة يقف على المجاز العقلي، إذ يتكلم على قضية الإسناد.

فالرضا ليس للعيشة، إنما لصاحبها. إذن فإسناده إلى العيشة على المجاز العقلي، لأن المجاز العقلي هو إسناد الفعل إلى غير صاحبه، أو على المجاز اللغوي الذي علاقته التعلق الاشتقاقي ، فتكون "راضية "بمعنى " مرضية"[5].

وتناول الفرّاء المجاز بين الأبنية الصرفية في بعض الآيات القرآنية، وذلك فـــي ورود فاعل بمعنى مفعول، والمصدر بمعنى المفعول، إذ يرى أن المفعول به قـــد يكـــون فـــاعلاً

---

(1) انظر مجاز القرآن، أبو عبيدة،ج١، ص ٦٥.

(2) الحاقة: ٢١.

(3) يونس: ٦٧.

(4) انظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ج١، ص٢٧٩.

(5) انظر: السابق، ج٢، ص٢٦٨.

خصوصاً إذا كان اسم الفاعل في موقع النعت، فأهل الحجاز كما يرى الفرّاء " أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، تقول العرب: هذا سر كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية[1].

فورود فاعل بمعنى مفعول من سنن العرب في كلامهم، ويستشهد بيت الحطيئة على ذلك إذ يقول:

دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسي[2]

معناها المكسو.

ويحلل الفرّاء قوله تعالى: (فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[3] تحليلاً مجازياً، إذ يقول في مجيء الفاعل بمعنى مفعول، ويستدل على ذلك أنك تقول: "رضيتُ هذه العيشة"، ولا تقول: "رَضِيَتْ" فالعيشة على الحقيقة مفعولاً به وقع عليها الرضا، ولا تقع فاعلاً لأنها لا تقوم بالرضا، لذا فإن العيشة في قوله (عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) هي بمعنى مرضية وإن أسند إليها الرضا فعلى المجاز والتأويل، تأويل اسم الفاعل بمعنى المفعول.

وقد يحتمل الكلام عند الفرّاء الحقيقة والمجاز، وذلك بتأويلين مختلفين، يمثل الفرّاء لذلك بمثالٍ يبين فيه احتمال " عدداً" للحقيقة والمجاز، وإن لم يصرح بذلك في قوله" لك عندي عشرةٌ عددا".

---

(1) انظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، ج٣، ص٢٥٨- ٢٥٩.

(2) ديوان الحطيئة، ص١١٦. المعجم المفصل، إميل بديع، مج٤، ص٧٢.

(3) الحاقة: ٢١

"فعدداً" حقيقة إن بقيت منصوبة بتقدير فعل بينها وبين العدد عشرة، كأنه قيل "لك عندي عشرة عُدَّت أو أُحصيت عدداً"؛ لأن في العشرة معنى عُدَّت.

وهي مجاز إن رفعت "عدداً" أي: "لك عندي عشرة عددٌ" أي " عشرةٌ معدودة" فهي بمنزلة الوصف بالمصدر، ويقيسها الفرّاء على قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[1] فالدراهم ليست مسماة بالعدد، بل وصف بالمصدر على معنى المفعول. ويجعل الفرّاء هذا الوصف مطّرداً فيما يكال ويوزن، إذ يقول: "وكذلك ما كان يكال ويوزن تخرجه إذا جاء بعد أسمائه على الوجهين، فتقول لك عندي عشرة أرطالٍ وزناً وزنٌ وكيلاً وكيلٌ"[2].

ويستخدم ابن قتيبة المجاز صراحة في كتابه" تأويل مشكل القرآن"، ويقصد به طرق القول ومآخذه، كالاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض والإفصاح، والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص[3].

ويرى أن غلط كثير من الناس كان من جهة المجاز؛ لأن الكلام قد يخرج عن الحقيقة إلى المجاز. ويرد على الطاعنين بالمجاز بأمثلة معظمها من أمثلة المجاز العقلي. يقول ابن قتيبة: "ولو كان المجاز كذباً، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً؛

---

(1) يوسف: ٢٠.

(2) معاني القرآن، الفرّاء، ج ٢، ص١١٣- ١١٤.

(3) انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ٢٠.

لأنا نقول: نبت البقل وطالت الشجرة... والله تعالى يقول: (فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ)[1]وإنما يعزم عليه. ويقول تعالى: (فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ)[2] وإنما يربح فيها، ويقول (وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ)[3] وإنما كذب به[4].

فالأمثلة التي ذكرها ابن قتيبة لا تؤخذ على حقيقتها، لأنها إن بقيت على الحقيقة تؤدي إلى الغلط، فلا يمكن أن يؤخذ المصدر "كذب" على حقيقته لأن الدم ليس الكذب، إنما المصدر يقع هنا بمعنى اسم المفعول فيكون مجازاً، أي دمٌ كُذِّبَ به.

ومن المجاز مخالفة ظاهر اللفظ معناه، وقد وضع ابن قتيبة له باباً مستقلاً ذكر فيه صوراً من النِّيابة الصرفية، كمجيء المفعول به على لفظ الفاعل، وفعيل بمعنى مفعول، وفعيل يراد به فاعل، وأن يأتي الفاعل على لفظ المفعول به[5].

ويلاحظ من تقسيمات ابن قتيبة أنه يستخدم الإسناد إلى الفاعل أو المفعول، فلم يقل مجيء المفعول بمعنى الفاعل، إنما قال ومنه أن يجيء المفعول به على لفظ الفاعل، ومنه أن يأتي الفاعل على لفظ المفعول به، وكأنه يقصد بالأولى أن تأتي صيغة المفعول وهي مفعول به بمعنى صيغة الفاعل، مثال ذلك قوله تعالى(خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ)[6] فأنت تقول "دفق الرجل الماء" فالماء وقع عليه الدفق. لكن "ماء دافق" تعني دفق الماء، أسند الفعل إلى غير

---

(1) محمد: ٢١.

(2) البقرة: ١٦.

(3) يوسف: ١٨.

(4) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ١٣٢.

(5) السابق، ص٢٩٦

(6) الطارق: ٦.

صاحبه الحقيقي، فجعل المفعول به فاعلاً للدفق، والدفق في الحقيقة لصاحب الماء، لذا أُوِّلت "دافق" بمعنى مدفوق على المجاز العقلي.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾[1] يؤول ابن قتيبة مأتيا بمعنى آتيا، لأننا نقول أتى الوعد فهو آت[2].

وقد ذكر ابن قتيبة أمثلة قرآنية كقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3] فعاصم بمعنى معصوم، وقوله: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[4] أي مرضي بها، وقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾[5] أي مأموناً فيه، وقوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[6] أي مبدعها، وكذلك قوله: ﴿عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[7] أي مؤلم.

ويتعرض ابن جني لقضية النِّيابة والمجاز في مواضع مختلفة من كتابة "الخصائص"؛ ففي باب "تخصيص العلل" يبين ابن جني أن طريقين يفسر بهما أصل اللغة: تفسير على المعنى، وتفسير على اللفظ، ومثال ذلك قوله عز وجل ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[8] فالتفسير على

---

(1) مريم: ٦١.

(2) انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص ٢٩٦ – ٢٩٨.

(3) هود: ٤٣.

(4) الحاقة: ٢١.

(5) العنكبوت:٦٧.

(6) البقرة: ١١٧.

(7) الحج: ٢٥.

(8) الطارق: ٦

المعنى أنه بمعنى مدفوق، والتفسير على اللفظ أنه "ذو دفق". وكذلك قوله تعالى (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)، فعلى المعنى بمعنى معصوم وعلى اللفظ ذو عصمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً[1].

وفي موضع آخر يتكلم ابن جني عن اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، واجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكرة، فمثال الأولى "رجل علامة" و"امرأة علامة"، ومثال الثانية "رجل عدل" و"امرأة عدل"، في المسألة الأولى جاءت المبالغة من التاء التي ليست للتأنيث، وإنما للمبالغة. وفي المسألة الثانية جاءت المبالغة من الوصف بالمصدر، فإذا قيل "رجل عدل " فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، فعدل في موضع عادل، لكنها أكثر مبالغة من اسم الفاعل. والوصف بالمصدر من النِّيابة الصرفية، ينوب فيه المصدر عن اسم الفاعل أو اسم المفعول.

وقد يحتمل الوصف بالمصدر نيابتين: كأن يكون من إقامة المضاف إليه مقام المضاف على سبيل المجاز بالحذف، أويكون على المجاز العقلي الذي غايته المبالغة.

مثال ذلك قول الخنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار

جعلها سيبويه "ذات إقبال " و"وذات إدبار، أما ابن جني فأرادأن يؤكد على قيمة المبالغة، فجعلها من المجاز العقلي، فإذا قدرنا مضافا محذوفا انتفت صفة المبالغة. لذا يستبعد

---

[1] انظر: الخصائص، ابن جني، ج١، ١٥٣.

ابن جني أن تكون من باب نيابة المضاف إليه عن المضاف. وبذا يكون سبق الجرجاني في هذه اللفتة اللطيفة[1].

لكن ابن جني عندما تعرض إلى قوله تعالى:" (وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ)[2] جعل ذلك من قبيل حذف المضاف وحذف المضاف عنده ضرب من الاتساع، وهو في هذا تابع لسيبويه، إذ جعل المجاز من الاتساع، لكنه يرى أن الاتساع في الأعجاز أولى منه في الصدور[3].

والاتساع عند ابن جني معنى من معاني المجاز؛ لأن المجاز يعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة: هي: الاتساع والتوكيد والتشبية. والحقيقة هي ما أقر على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بضد ذلك[4].

يقول ابن جني: "ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف، والزيادات، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[5].

ففي قوله تعالى: (فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) حسب تحليل ابن جني فيها اتساع وتشبيه وتوكيد.

فالاتساع أنه استعمل الرضا مع ما لا يصح في الحقيقة رضاه، أي رضي في العيشة، أما التشبية فلأنه شبه العيشة بصاحب العيشة لما كان منها وقائماً فيها. أما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عن رضا العيشة كان أبلغ من رضا أصحابها، ذلك أن العيشة لازمة ثابته، وليس كذلك أصحابها، لأنهم قد يحضرون وقد يغيبون[6].

---

(1) انظر: الخصائص، ابن جني، ج ٢، ص٢٠٤ – ٢٠٥.

(2) البقرة: ١٨٩

(3) انظر: الخصائص، ابن جني، ج٢، ٣٦٤.

(4) انظر: السابق، ج٢، ص ٤٤٤.

(5) انظر: السابق، ص٤٤٨.

(6) نفسه، ٤٤٩.

المبحث الثاني: النِّيابة والمجاز عند البلاغيين.

١- النِّيابة والمجاز العقلي عند البلاغيين

سبق أن وقفنا عند الحقيقة العقلية والمجاز العقلي، وذكرنا أن أمرهما قائم على الإسناد، إذ ينقسم الإسناد إلى إسناد حقيقي وإسناد مجازي.

والإسناد الحقيقي أقسام:-

أ- ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة.

ب- ما يراد وقوعه حكماً.

ج- ما يراد به مجرد الاتصاف[١].

أما الإسناد المجازي فهو إسناد الفعل إلى المفعول به أو المصدر أو الزمان أو السبب.

ويبدو أن خلافاً بين البلاغيين في الإسناد، إذ إن القزويني جعل الإسناد في الفعل وما في معناه، فضاق تعريفه للحقيقة العقلية والمجاز العقلي، فلم يتسعا إلى كل حقيقة ومجاز، إذ ليس الإسناد موقوفاً على الفعل وما في معناه، بل يتجاوز إلى الجملة الاسمية. وهذا ما تنبه إليه عبد القاهر الجرجاني في تحليله لبيت الخنساء:

تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتّى إذا أدّكَرَتْ فإنّما هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ[٢]

يرى الجرجاني أن المجاز هنا عقلي فليس بمجاز كلمة لأنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما الذي وضعا له لغة، وكذلك ليس مجازاً بالحذف، أي فإنما هي ذات إقبال وإدبار، ولو قدرنا ذلك لأفسدنا الشعر، وخرجنا إلى كلام عامي مرذول، ولضاع معنى المبالغة، فالخنساء تقصد أن تجعل الناقة كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً، وهذا يكون من إسناد

---

[١] انظر الفصل الثالث، ص ١٠٩.

[٢] ديوان الخنساء: ص٣٨٣. وأنظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع، مج٣، ص١٧٧.

المبتدأ إلى الخبر؛ لأن المبتدأ اسم ذات والخبر مصدر، واسم الذات لا يوصف بالمصدر إلا مبالغة تحت دعوى دخول جنس المبتدأ في الخبر، فالمجاز إذاً في الإثبات لا في المثبت[1].

وقد يستشف من كلام الجرجاني التشبيه في هذا، وذلك بذكره لبيت المتنبي وتعليقه عليه، يقول المتنبي:

بَدَتْ قَمَراً ومَالَتْ خُوطَ بَانٍ وفَاحَتْ عَنْبَراً وَرَنَتْ غَزالاً[2]

فلو قدر محذوفاً لدخلنا دائرة التشبيه، كأنك تقول بدت مثل قمر، ومالت مثل خوط بان، وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال، وبهذا تكون المبالغة الناتجة عن الاستعارة قد ضاعت. وكذلك فإنما هي ذات إقبال قد تحتمل أن تكون تشبيهاً بليغاً، فالمشبه هي العائدة على الناقة والمشبه به ذات إقبال، وبذا تضيع المبالغة المقصودة من المجاز العقلي.

ومما تنبه إليه الجرجاني الإسناد الناقص في الإضافة، إذ يقول في فصل " في المجاز العقلي واللغوي والفرق بينهما:

"ومما يجب أن يعلم في هذا الباب أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل. فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل، فانظر الآن إلى قولك: أعجبني وشيُ الربيعِ الرياض..."[3].

فالجرجاني هنا جعل الإسناد يشمل النسبة الإضافية، وهذا موجود بكثرة في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾[4] حيث أسند الناشئة

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص ٢٠١ -٢٠٢.

(2) الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، مج٣، ص١٥٦.

(3) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص٣٢٨.

(4) المزمل: ٦.

الناشئة إلى الليل، وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1] حيث أسند المكر إلى الليل على سبيل المجاز العقلي.

ولا يتوقف الإسناد على الإسناد التام أو الإضافي، فهناك الإسناد الوصفي، يقول ركن الدين محمد بن علي الجرجاني في كتابه" الإشارات والتنبيهات": وذلك أن مفردات معينة و" لتكن" غلام، خياط، عالم، يمكن أن تركب ثلاثة أنواع من التركيب:

الأول: الإضافي: بأن يضيف غلام إلى الخياط، وخياط إلى العالم.

الثاني: الوصفي: بأن نصف الغلام بالخياط والعالم.

الثالث: الإسنادي: بأن يضيف غلام إلى الخياط ويجعله مبتدأ وعالم خبره[2].

فالجرجاني هنا يتكلم على الإسناد الحقيقي، وينطبق هذا على الإسناد المجازي، كما رأينا عند عبدالقاهر الجرجاني في الإسناد التام، ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[3] إذ جعل البر هو نفس من آمن بالله على سبيل المبالغة في المجاز العقلي.

أما الإضافي فكما في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ وفي الإسناد الوصفي كما تقول: "الكتاب الحكيم" و"العذاب الأليم".

---

(1) سبأ: ٣٣.

(2) الإشارات والتنبيهات، الجرجاني، ص٢٧.

(3) البقرة: ١٧٧.

يعلق التفتازاني على تعريف القزويني للمجاز العقلي قائلا: "وقد خرج من تعريفه الإسناد المجازي أمران:

أحدهما: وصف ا لفاعل أو المفعول بالمصدر، نحو: رجل عدل

وثانيهما: وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه، مثل " الكتاب الحكيم " و"الأسلوب الحكيم"، فإن المبنى للفاعل قد أسند إلى المفعول.

كما أن التفتازاني تنبه إلى الإسناد الإضافي، كما في قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ)[1] و"أعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار ".

كما تنبه إلى النسبة الإيقاعية، كما في قولنا "نومت الليلة " و"أجريت النهر"[2]

فكما يقع الفعل على المفعول به حقيقة يقع على ما ليس بمفعول به، ومثله قوله تعالى: (وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ)[3]، لأن الطاعة في الأصل إنما تقع على المسرفين، لأن المسرفين هو المفعول به، فكان إيقاعها على أمرهم مجازا[4].

ويتضح من الأمثلة أن المجاز العقلي هو خروج على الأصل، وهذا يعني وجوب وجود أصل يخرج عته المجاز، وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه ليس بواجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل حقيقي في التقدير يكون الإسناد إليه حقيقة وإلى غيره مجازاً.

---

(1) سبأ: ٣٣

(2) انظر: المطول، شرح تلخيص المفتا ح، التفتازاني، ص ١٩٨ – ١٩٩.

(3) الشعراء: ١٥١.

(4) شروح التلخيص: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، ص٢٤٠.

يقول في دلائل الاعجاز: "واعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعلاً في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه عدت به إلى الحقيقة، مثل إنك تقول في " ربحت تجارتهم": ربحوا في تجارتهم، وفي" يحمي نساءنا ضربٌ" نحمي نساءنا بضرب: فإن ذلك لا يتأتى في كل شيء، ألا ترى أنه لا يمكنك أن تثبت للفعل في قولك: أقدمني بلدك حق لي على إنسان: فاعلاً سوى الحق"[1].

أما السكاكي فقد ناقش في مفتاحه الأمثلة، وردها جميعها إلى فاعل حقيقي، فذهب إلى أن إسناد الأفعال فيها كلها إلى غير ما هي له عند العقل الذي يزيل الحكم منها عن مكانه الأصلي، فيقول: "ولا يختلجن في ذهنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق، مجاز، أياً كان بدونه حقيقة يكون متعدياً عنها، لامتناع تحقق فرع من غير أصل"[2].

ويؤكد وجهة نظره عن طريق تقدير فاعل إذا أسند إليه الفعل صار الحكم واقعاً في مكانه الأصلي عند العقل، فمثلاً إذا ارتضى العقل في "سرّتني رؤيتك" صحة استناد السرور إلى الله سبحانه وتعالى، فيجب أن يحكم بأن هذا أصل الكلام.

ويأتي الخطيب القزويني فينفي صراحة قائلاً: "واعلم أن الفعل المبني للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير إذا أسند إليه صار الإسناد حقيقة"[3].

وذهب إلى أن الفاعل الحقيقي الذي قدر وحل محله:

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص١٩٨.

(2) مفتاح العلوم /السكاكي، ص٥٠٨.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ١، ج١، ص ٩٦.

أ- **إما أن يكون ظاهراً**، ويدرك بأدنى تأمل، وضرب لذلك مثلاً قوله تعالى: **(فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ)**[1] إذ التقدير فما ربحوا في تجارتهم، والضمير هنا عائد إلى التجار، وبناءً على ذلك يكون الكلام فما ربح التجار في تجارتهم.

وقد يكون خفياً لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ويضرب لذلك مثلاً" سرتني رؤيتك" أو "أقدمني بلدك حق لي على فلان".

فيذهب إلى أن التقدير فيها: سرني الله وقت رؤيتك، وأقدمني نفسي بلدك لأجل حق لي على فلان.

ومرد خفاء الفاعل الحقيقي في مثل هذه الأمثلة هو شيوع استعمالها على هذا النحو، ومن ثم خفي الفاعل الحقيقي، بحيث صار لا يخطر بالبال في بادئ الأمر، ولا يدرك هذا الفاعل إلا بإنعام النظر وإطالة التأمل[2].

ولا يقوم المجاز العقلي إلا بقرينة، وتنقسم القرينة إلى قسمين:

أ- **قرينة لفظية:**

وهي التي تكون في الجملة وتصرفها عن ظاهر ألفاظها، فلا يراد بالإسناد حينئذ الحقيقة بل يكون على سبيل المجاز، كقول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَت أُمُّ الخيارِ تدّعِي ... عليَّ ذنباً كلُّهُ لم أصْنَعِ
من أنْ رَأَتْ رأسي كرأسِ الأصْلعِ ... ميز عنه قُنْزَعاً عن قُنْزَعِ
مَرُّ الليالي أبْطئي أو أسْرِعي ... أفناهُ قيلُ اللهِ للشمس: اطلعي[3]

---

(1) البقرة: ١٦

(2) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، مج١، ج١، ص ٩٧.

(3) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، مج١١، ص٦٣.

فإنه قد تجوَّز في إسناد "ميز" إلى " مر الليالي" على سبيل المجاز العقلي بدلالة القرينة في قوله "قيل الله للشمس اطلعي" فدلل على أنه فعل الله، وبذا يكون الإسناد إلى جذب الليالي بناءً على أنه زمان أو سبب.

ب- قرينة معنوية:

وهي التي تفهم من سياق الكلام وحال المتكلم، فلا يكون في الكلام لفظ يصرفه عن إرادة الظاهر منه، وذلك على وجهين:

أولاً: استحالة صدور المسند من المسند إليه أو قيامه به، وذلك أيضاً على ضربين:

١. الاستحالة من جهة العقل، وهو ما كان استحالة بالضرورة دون اعتبار أمر آخر من نظر أو قياس أو تجربة أو مما يعده العقل محالاً،وذلك مثل "محبتك جاءت بي إليك "،فأسند المجيء للمحبة على سبيل المجاز العقلي، لأن المجيء لا يصدر عن المحبة.

٢. الاستحالة من جهة العادة، وإن كان ممكنا عقلا، فهو مما لم تجربه العادة، أي استحالة قيام المسند بالمسند إليه عادة مثل "هزم الأمير الجند "،فقد أسندت هزيمة الجند للأمير وحده، وهذا مما لم يقع عادة؛ لاستحالة قيامه بذلك وحده، وإن لم يستبعد عقلا[1].

وملابسات المجاز العقلي متعددة منها:

---

[1] انظر: الإيضاح في علو البلاغة، القزويني، مج ١، ج١، ص ٩٤.

١. **المفعولية:** أي إسناد الفعل للمفعول به، ليس بالبناء للمجهول، بدلا من الفاعل. كقوله تعالى: (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[١] بمعنى مرضية.

٢. **الفاعلية:** أي إسناد الفعل أو معناه المبني للمفعول إلى الفاعل في المعنى، وإلا فهو نائب فاعل كقوله تعالى: (إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا)[٢] فمأتيا مبني للمفعول، وقد أسند إلى ضمير الوعد.

٣. **المصدرية:** إسناد الفعل أو ما في معناه إلى المصدر، مثل قول أبي فراس الحمداني:

سيذكرني قومي إذا جدّ جدّهم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر[٣]

فأسند الجدّ، أي الفعل، إلى المصدر جدّهم إسنادا مجازيا، والمسوغ لذلك كون المصدر جزء من مفهوم الفعل، والتقدير إذا جدّوا جدّهم.

٤. **الزمانية:** إسناد الفعل إلى الزمان، ومثله قول جرير:

لَقَدْ لُمْتَنَا يا أُمَّ غَيْلَانَ في السُّرى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[٤]

فاسند النوم إلى الزمان، وهو الليل، والليل لا ينام، وإنما ينام فيه.

٥. **المكانية:** وفيها يسند الفعل إلى المكان على سبيل التجوز، مثل "سار الطريق" و"جرى النهر".

---

[١] الحاقة: ٢١.

[٢] مريم: ٦١.

[٣] ديوان أبو فراس الحمداني، ص٦٧.

[٤] شرح ديوان جرير، ص٤١٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب، م٧، ص٢٧٢.

٦. **الإيقاعية:** وهي أن ينسب الفعل إلى المفعول به، أي أن يقع الفعل على غير ما حقه أن يوقع عليه، مثل: (وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ)[١]

٧. **الإضافية:** وهي إضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه، كقوله تعالى: (بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ)[٢] فجعل الليل ماكراً.

٨. **السببية:** وهي إسناد الفعل إلى السبب الذي لا يقع منه الفعل، وإنما يكون مأموراً بتنفيذه نيابة عن الفاعل الحقيق، مثل: "هزم الأمير الجند" إذ التقدير هزم عسكر الأمير الجند.

٩. **الابتدائية:** وهي ناتجة عن النسبة المجازية بين المبتدأ والخبر، كقولنا "رجل عدل".

١٠. **الإحداثية أو النسبية:** وفيها يسند الوصف للأثر لا للمؤثر وذلك مثل قوله تعالى: (فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدِۭ)[٣] فالبعيد ليس الضلال بل الضال هو البعيد[٤].

وقد تناول البلاغيون النِّيابة بين الصيغ الصرفية وركزوا على " المفعولية " كما في قوله تعالى: (خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ) وقوله تعالى (فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ). واختلفوا في الأصل الذي اشتق منه قوله تعالى: (فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ)، فبعضهم يرى أن الأصل "رضي المؤمن عيشته" ثم أقيمت عيشه مقام؛ المؤمن للمشابهة بينهما في تعلق الفعل وهو الرضا بكل.

---

(١) الشعراء: ١٥١.

(٢) سبأ: ٣٣.

(٣) ابراهيم: ٣.

(٤) انظر الرسالة البيانية، الصبان، ص ١٠٨. وانظر مجاز القرآن، العز بن عبد السلام، ص ٢٨٧.

وبعضهم يرى أن الأصل "عيشة رضيها صاحبها" فالرضا بحسب الأصل كان مسنداً للفاعل الحقيقي وهو الصاحب، ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة، وقيل الأصل "عيشة رضيت" لما بين الصاحب والعيشة من المشابهة، فصار ضمير العيشة فاعل نحوياً حقيقياً في تعلق الرضا بكل، وإن اختلفت جهة التعلق؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه، وبالعيشة من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير العيشة فاعلاً نحوياً لا حقيقياً، ثم اشتق من رضيت اسم الفاعل راضية ففيه اسم الفعل وأسند إلى المفعول[1].

كما ورد المجاز بين الصيغ الصرفية في إسناد الفعل أو معناه المبني للمفعول إلى الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾[2].

وورد كذلك في العلاقة الإضافية والابتدائية والإحداثية.

فمثال وروده في الإضافية قوله تعالى:﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[3] فأسند الأمور إلى العزم، والعزم لصاحبها، وقد يكون من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من الأمور العزم، فوصف الأمور بالعزم من الوصف بالمصدر للمبالغة في تحقق المعنى فيها، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي الأمور العازم أصحابها.

---

(1) انظر: شروح التلخيص، حاشية الدسوقي، ج١، ص ٢٣٨.

(2) مريم: ٦١.

(3) آل عمران: ١٨٦.

ومثال العلاقة الابتدائية قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[1] فأسند المبتدأ إلى الخبر مبالغة؛ لأن المصدر جاء خبراً عن اسم الذات، فكأن النساء الحرث عينه، وفي هذا حثٌّ على إتيان النساء لزيادة النسل، وحرثٌ بمعنى محروث.

ومثال العلاقة الاحداثية قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2] فالأليم فعيل بمعنى مفعول، وأصله عذاب مؤلَم، والمؤلَم هو المعذب دون العذاب.

---

[1] البقرة: ٢٢٣.

[2] البقرة: ١٠.

٢ – النِّيابة والمجاز اللغوي

أ – النِّيابة والاستعارة

جعل السكاكي المجاز كله لغوياً، وأرجع المجاز العقلي إلى الاستعارة المكنية.

والاستعارة المكنية هي: لفظ المشبه المستعمل في المشبه به، بادعاء أن المشبه عين المشبه به بوساطة قرينة، وهي أن تنسب شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به للمشبه[١].

فإذا قلنا: "أنبت الربيع البقل " فإنا جعلنا الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه، وجعلنا نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وإذا قلنا: "هزم الأمير الجند" فإننا نجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة[٢].

وقرينة الاستعارة المكنية هي استعارة تخييلية عند السكاكي، فلا توجد التخييلية إلا في قرينة المكنية.

والاستعارة التخييلية عند السكاكي هي: ما استعمل في صورة وهمية قدرت مشابهة لصورة محققة هي معناه: كلفظ الأظفار في قول الهذلي:-

وإذا المنية أنشبت أظفارها

فأنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال، أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مثل ما يلائم صورته، فاخترع للمنية صورة مشابهة لصورة الأظفار المحققة فأطلق عليه اسمها[٣].

---

(١) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص٥١١. وانظر: المطول، التفتازاني، ص٢٠٦. وانظر: الرسالة الفارسية في المجاز، الإسفراييني، ص١٨٢.

(٢) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص٥١١.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ٢، ج٥، ص١٤٠.

فالتخييلية عند السكاكي هي لفظ لازم المشبه به المنقول بصـــورة وهميـــة تحيـــل ثبوتها للمشبه[1].

ففي قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [2] لا يوجد مجاز عقلي، إنما هو مجاز لغوي، تتمثل فيه الاستعارة المكنية والتخييلية، فالاستعارة المكنية تكون بين الفاعل الحقيقـــي، وهـــو فاعل الدفق.

"الرجل". ويستدل على ذلك أن أصل الجملة" دفق الرجل الماء" ولـــيس" دفـــق المـــاءُ" فالماء هو فاعل مجازي، وبطريقة أخرى شبه الرجل بالماء، واستعار صورة وهمية متخيلـــة تعتبر لازمة من لوازم الإنسان الدافق، وهو الدفق، وأطلقها على الماء.

وفي قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3] شبه العيشة بصاحبها، ونـــسب إليهـــا الرضا الذي هو لازمة من لوازم الإنسان المشبه به، ادعاء أن المشبه هو عين المـــشبه بـــه للمبالغة في التشبيه، فالرضا صورة وهمية للمشبه "العيشة"، وهي صورة متحققة في المشبه به الإنسان، فأطلقت هذه الصورة المتحققة على المشبه تخييلاً وتوهماً.

وهذان المثالان من النِّيابة الصرفية كانا من ردود القزويني على السكاكي في اعتبـــار المجاز العقلي استعارة مكنية، إذ إن تشبيه العيشة بصاحبها وفاعل الدفق بالماء فيه بعد، كمـــا انه لا تصح إضافة الشيء إلى نفسه في نحو قولهم" فلان نهاره صائم"؛ لأن المـــراد بالنهـــار فلان نفسه، وهو موجود في المضاف إليه، فحينئذٍ أضيف الشيء إلى نفسه، وكـــذلك يتوقـــف التركيب في نحو قولهم" أنبت الربيع البقل" على الإذن الشرعي، فعلى رأي السكاكي هنا شبه

---

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ٢، ج٥، ص١٤١ (الهامش).

(2) الطارق: ٦.

(3) الحاقة: ٢١.

الربيع بالله عز وجلّ وأخذت صورة وهمية متحققة لله وأطلقت على المشبه الربيع بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به، وهذا قمة التعسف[1].

ويرى السبكي أن طريقين في تصحيح كلام السكاكي لإدخاله المجاز العقلي تحت المجاز اللغوي، وهذا التصحيح كان من المجاز بين الأبنية الصرفية.

ففي قوله تعالى: (فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) أسند الرضا إلى الضمير المستتر الذي يعود إلى العيشة لفظاً وإلى صاحبها في المعنى، وهو استعارة بالكناية، والمسند وهو اسم الفاعل استعارة تخييلية، أو أن المراد بعيشة صاحبها، فهناك فاعل حقيقي وفاعل مجازي.

يقول السبكي: "ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقي في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة" والمسند في راضية استعارة تخييلية"[2].

ويرد السبكي اعتراض القزويني على السكاكي بلزوم توقف" أنبت الربيع البقل " على النقل الشرعي، أن السكاكي يقصد إسناد الإنبات إلى الربيع على أنه فاعل حقيقي لا بمعنى المؤثر، بل بمعنى أنه حقيقة في الفعل الصوري، لأن العرب أسندت الفعل إلى فاعل، وإن كان الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، فكذلك لا يمتنع أن تضع العرب"أنبت الربيع" بوجود صورة الإنبات فيه[3].

وهناك من البلاغيين من جعل المجاز العقلي استعارة تبعية، وينسب هذا الرأي إلى القاضي عضد الدين في كتابه الفوائد الضيائية.

ويرى صاحب هذا الرأي أن لمعنى الفعل وما في معناه ثلاثة أجزاء: الحدث والزمان والنسبة، فالحدث كاستعارة قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً، والزمان كاستعارة الماضي

---

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مج ١، ج١، ص١٠٢.

(2) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السبكي، مج ١، ص٢٦٢.

(3) انظر: السابق، مج ١، ص ٢٦٤.

للمضارع كما في قوله تعالى: (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا)[1]، وفي النسبة قولك:" هـزم الأمير الجند"، ففيها استعارة هزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية، ولنا أن نجعل النسبة المطلقة أصلاً، ونعدّ تشبيه النسبة السببية المطلقة بالنسبة الفاعلية المطلقة في شدة احتياج الفعل إليهما مثلاً وسريان التشبيه إلى النسبتين الجزئيتين، فنستعير هزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية فنقول " هزم الأمير الجند" استعارة من هزم الجيش الجند[2].

فإذا ما طبقنا هذا على قوله تعالى: (خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ) [3] فإننا نستعير دافق من النسبة الفاعلية إلى النسبة المفعولية، فنقول ماء دافق استعارة من ماء مدفوق.

ويبدو أن الاستعارة في النسبة فيها كثير من التكلف، وهذه الأساليب إلى المجاز العقلي أقرب وأنسب وأيسر.

ب – النِّيابة والمجاز المرسل

من المعروف أن علاقة المجاز إن كانت المشابهة فهي استعارة، وإن لم تكن المشابهة فمجاز مرسل، فالثانية كالغيث المستعمل في النبات، والنبات المستعمل في الغيث، فإن العلاقة بينهما ليست المشابهة، وإنما هي في الأولى السببية، لأن الغيث سبب في النبات، وفي الثانية المسببية، لأن النبات مسبب عن الغيث.

وكان حديث البلاغيين عن علاقة التعلق الاشتقاقي التي تعدّ علاقة من علاقات المجاز المرسل مقتضبا.

---

(1) الفتح: ١

(2) انظر: الرسالة الفارسية، الإسفراييني، ص١٥٨. وانظر: الرسالة البيانية، الصبان، ص ١٧٧.

(3) الطارق: ٦

يذكر محمد بن علي الجرجاني في الإشارات والتنبيهات تحت إشارة من إشاراته "نسبة الشيء إلى غير زمانه "تسمية الفاعل بالمصدر كتسمية زيد بالعدل والرضا، وتسمية المفعول بالمصدر كتسمية الملفوظ باللفظ[1].

وكان العلوي في الطراز أكثر اقتضابا من الجرجاني، إذيذكر في العلاقة الخامسة عشرة تسمية المتعلق باسم المتعلّق، كتسمية المعلوم علما والمقدور قدرة، كما قال تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ)[2] أي معلومه، وقولهم: (هَذَه قدرة الله) أي مقدوره.

وربما كان الصبان أكثر توفيقا من الجرجاني والعلوي، إذ يذكر في العلاقة التاسعة عشرة من علاقات المجاز المرسل التعلق أو المتعلقية، وهي كون الشيء متعلقا بشيء آخر تعلقا مخصوصا، أي التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات، او بين بعض الصفات وبعضها، وبهذا تكون هذه العلاقة أوسع مما هي عليه عند الجرجاني والعلوي.

ويذكر الصبان ست علاقات مستشهدا فيها بالقرآن الكريم، وهي:

١. إطلاق المصدر على الفاعل كـ"رجل عدل "و"صوم "بمعنى عادل وصائم.
٢. إطلاق اسم الفاعل على المصدر نحو: " قم قائما " و" اسكت ساكتا " أي قياما وسكوتا.
٣. إطلاق المصدر على اسم المفعول، كقوله تعالى (هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ)[3] أي مخلوقه، وقوله تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ)"[4] أي معلومه.

---

(١) انظر: الإشارات والتنبيهات، الجرجاني، ص١٨٢.
(٢) البقرة: ٢٥٥
(٣) لقمان: ١١.
(٤) البقرة: ٢٥٥.

٤. إطلاق اسم المفعول على المصدر، كقوله تعالى: (بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ)[١] أي الفتنة.

٥. إطلاق اسم المفعول على الفاعل، كقوله تعالى: (حِجَابًا مَّسْتُورًا)[٢] أي ساتراً.

٦. اطلاق اسم الفاعل على المفعول،كقوله تعالى: (مِن مَّآءٍ دَافِقٍ)[٣] أي مدفوق[٤].

والصبان وضح بذلك النِّيابة بين المصدر والمشتقات، وهذا موجود بكثرة في القرآن الكريم خصوصاً بين المصدر والمشتقات، إذ للمصدر صيغ مختلفة جاءت بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، وأحياناً يأتي المصدر بمعنى الفاعل والمفعول من زاويتين مختلفتين[٥].

وهذا جهد قام به المفسرون؛ إذ نبهوا في كل سورة على مجيء المصدر بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول وأخص منهم الزمخشري..

وتوسع في هذا الموضوع كل من عز الدين بن عبد السلام في كتابه "مجاز القرآن" وكذلك ابن القيم الجوزية وسيأتي ذكرهم لاحقاً.

---

(١) القلم: ٦.

(٢) الإسراء: ٤٥

(٣) الطارق: ٦.

(٤) انظر: الرسالة البيانية، الصبان، ص١١٨.

(٥) انظر: الفصل الثاني من الرسالة

المبحث الثالث: النِّيابة والمجاز عند المفسرين

لعل المفسرين كانوا أكثر توفيقاً من البلاغيين في تناولهم للنيابة والمجاز بين الأبنية الصرفية في القرآن الكريم، ذلك أنهم وقفوا عند آيات القرآن كاملة، إضافة إلى أن جهدهم كان منصباً على الآيات القرآنية بعكس البلاغيين الذين ركزوا على الشعر إضافة إلى القرآن ولم تأت الآيات القرآنية التي فيها صور للمجاز بين الأبنية الصرفية إلا في آيات محدودة عند البلاغيين يخص البحث منها قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [1] و قوله تعالى:﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2].

كما أن البلاغيين ركزوا على إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير صاحبه، ولو أنهم انتقدوا القزويني في هذا التعريف، لكن أمثلة القزويني بقيت تدور في كتبهم، لأن الكتب التي تبعت تلخيص القزويني كانت شروحاً للمفتاح، ولم تقف عند جميع صور التعلق الاشتقاقي الذي يعتبر علاقة من علاقات المجاز المرسل.

ربط المفسرون النحو بالبلاغة ربطاً دقيقاً في الوصف بالمصدر.

والوصف بالمصدر يعني وقوع المصدر خبراً أو صفة أو حالاً، فهو حقيقة إن وقع مصدراً مؤكداً أو مفعولا له ومجاز إن أول باسم الفاعل أو اسم المفعول ؛ فيكون مصدراً بمعنى الفاعل أو مصدراً بمعنى المفعول، أو على حذف مضاف، لذا فإن الآية القرآنية تحتمل الحقيقة أو المجاز، كما في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ

---

[1] الطارق: ٦

[2] الحاقة: ٢١

وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[1].

تتمثل الحقيقة في كون "فساداً" مصدراً مؤكداً، أي يفسدون فساداً أو مفعولاً لأجله، أي يسعون في الأرض لأجل الفساد.

كما أن " فساداً" مجاز مرسل علاقته التعلق الاشتقاقي ذلك أنه بمعنى مفسدين، أو مجاز بالحذف أي ذوي فساد، أو قد يكون مجازاً عقلياً أي أنهم جُعلوا نفس الفساد مبالغةً.

ومما جاءت فيه الحقيقة والمجاز قولـه تعـالى:(وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا)[2] الحقيقة على اعتبار أن" مرحاً" مفعول له، والمجاز في جعل "مرحاً" بمعنى مارحاً أي مجـاز مرسل علاقته التعلق والاشتقاق، أو على حذف مضاف أي ذا مرح[3].

وقد يتمثل في الآية الكريمة المجاز العقلي والمجاز بالحذف والمجاز المرسل، كما في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ)[4]

فهزواً مفعول به ثان، وأصله خبر لأن "اتخذ" يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتـدأ وخبر، والخبر لا يأتي مصدراً إلا على المجاز، فإما أن يكون مجازاً بالحذف أي" ذوي هزء"

---

(1) المائدة: ٣٣.

(2) الإسراء: ٣٧.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج٢، ٦٤١. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٦، ص٣٤. وانظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١٥، ص ١٠٣.

(4) البقرة: ٦٧.

أو مجازاً مرسلاً فيكون بمعنى "مهزوء بنا" وإما على المجاز العقلي بجعل الذات نفس المعنى مبالغةً، أي " أتتخذنا نفس الهزء"، وذلك لكثرة الاستهزاء ممن يكون جاهلاً[1].

ومما احتمل المجاز المرسل والمجاز بالحذف –وهو كثير في أمثلة النِّيابة– قوله تعالى: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ)[2] فهنا وصف بالمصدر "بخس" ويؤول بمعنى " مبخوس" أو "باخس" على المجاز المرسل، لأن المصدر لا يوصف به حقيقة، أو على المجاز بالحذف أي " ذوي بخس"[3].

ومنه قوله تعالى:(حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا)[4] أي ذات كره على المجاز بالحذف، أو كارهه على المجاز المرسل.

وقد تكلم الزمخشري في تفسيره عن المجاز العقلي وهو يعلق على قوله سبحانه وتعالى: (خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[5].

فالختم مسند إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة.

والإسناد الحقيقي عند الزمخشري هو إسناد للفاعل الحقيقي، وهناك إسناد مجازي علاقته الملابسة، يقول الزمخشري: "إن للفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء

---

(1) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص ١٤٨. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج١، ص٤١٥.

(2) يوسف: ٢٠.

(3) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج ٢، ص٤٣٥. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج٥، ٢٩١.

(4) الأحقاف: ١٥

(5) البقرة: ٧

على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته، فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه سيل مفعم، وفي المصدر شعر شاعر، وذيل ذائل، وفي الزمان: نهاره صائم وليله قائم، وفي المكان: طريق سائر ونهر جار... "[1].

ويبدو أن الزمخشري قصد بالإسناد الإسناد التام والإسناد الناقص الذي يرد فيه الفاعل على صورة مضاف إليه، وهذا واضح من تطبيقاته في تفسيره إذ شمل المجاز العقلي عنده وصف الشيء بوصف محدثه، وشمل النسبة الاضافية كما في قوله تعالى:﴿بَل مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2].

وتكلم على العلاقة الابتدائية وقد وردت هذه العلاقات في الصفحات السابقة، فلا حاجة إلى إعادة ذكرها.

ووردت العلاقة الإحداثية عند الزمخشري وغيره من المفسرين، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

يقول الزمخشري "ألم فهو أليم" كوجع فهو وجيع ووصف العذاب به نحو قول عمرو بن معد يكرب:

تَحِيَّةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ[4]

وهذا على طريقة قولهم "جد جده"، والألم في الحقيقة من "المؤلم" كما أن الجد "للجاد"[5].

---

(1) الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٥٩-٦٠.

(2) سبأ: ٣٣

(3) البقرة: ١٠

(4) شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، ص١٣٧.

(5) الكشاف، الزمخشري، ج١، ص٦٨.

وقد تحتمل العلاقة احتمالين كما في قولـــه تعـــالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾[1].

يستشف من كلام الزمخشري أن العلاقة هنا قد تكون المفعولية، لأن البلد لا يقوم بالأمن إنما يقع عليه الأمن، فيكون "آمن " بمعنى "مأمون"، أو تكون العلاقة من إســناد الفعــل إلــى المكان، لأن الزمخشري يقيسه على قوله ليل نائم، أي إسناد النوم إلى الليل وبهذا يكون مجازاً مرسلاً علاقته المكانية[2].

ومن الأمور التي تنبه إليها المفسرون مجيء الصفة والموصوف في المجاز العقلي على شكل مضاف ومضاف إليه كما في قولـــه تعـــالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[3].

فـــ "عزم الأمور" من اضافة الصفة إلى الموصوف، أي الأمور العزم، مصدر بمعنـــى المفعول، أي الأمور المعزوم عليها[4].

وقد يكون العزم مصدراً بمعنى اسم الفاعل، كما في قوله تعـــالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[5]

---

(1) البقرة:١٢٦.

(2) انظر: الكشاف، الزمخشري، ج١، ص١٨٦.

(3) آل عمران: ١٨٦.

(4) انظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٤، ص ١٩٠.

(5) الشورى: ٤٣.

فوصف الأمور بالعزم من الوصف بالمصدر للمبالغة في تحقق المعنى بها، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أي الأمور العازمة على سبيل المجاز العقلي[1].

[1] انظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج٢٥، ص١٢٣.

المبحث الرابع: النيابة والمجاز في كتب مجاز القرآن وعلومه

ثمة كتب حملت اسم مجاز القرآن غير كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة مثل: "كتاب تلخيص البيان في مجازات القرآن" للشريف الرضي، و"كتاب مجاز القرآن" المسمى بـ "الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز" لعز الدين بن عبد السلام.

وتكمن أهمية كتاب الشريف الرضي أنه كان في مرحلة مبكرة قبل استقرار مصطلح المجاز على يد الجرجاني، لذا فإنه استخدم "الاستعارة " في معناها الواسع، فشملت المجاز بشقيه اللغوي والعقلي.

وقد وقف الشريف عند المجاز بين الأبنية الصرفية مطلقا عليها الاستعارة غالبا والاتساع أحيانا، ويقصد بالاستعارة في أمثلة المجاز بين الأبنية الصرفية المجاز العقلي، وإن لم يذكر ذلك صراحة.

يقول في تحليل قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[1]:" وهذه استعارة لأن الدم لا يوصف بالكذب على الحقيقة والمراد والله أعلم بدم مكذوب فيه، وإنما وصف الدم بالمصدر الذي هو الكذب على طريقة المبالغة، لأن الدعوى التي علقت بذلك الدم كانت غاية في الكذب..." [2].

فإذا كان الدم لا يوصف بالكذب حقيقة، فإن الوصف سيكون على المجاز العقلي. لأن المجاز هو الذي يقابل الحقيقة.

---

[1] يوسف: ١٨.

[2] تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، ص ١١٤.

ويستخدم الرضي الاتساع في معنى المجاز العقلي أحيانا في المجاز بين الأبنية الصرفية، مثال ذلك تحليله قول الله تعالى: (فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ)[1].

الريح هي العاصفة على الحقيقة لاشتدادها وقوتها، لكن إسناد العصوف إلى اليوم جاز على طريق الاتساع، والاتساع هنا المقصود به المجاز العقلي ،وإن لم يصرح به.[2]

وقد شمل تحليل الرضي للمجاز العقلي النسبة الوصفية، وقد تقدم ذكرها في المثالين السابقين والنسبة الإضافية كما في قوله تعالى: (فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ)[3]

فالأمور لاعزم لها، وإنما العزم للموطن نفسه على فعلها، ويكون المجاز هنا بإضافة الفاعل غير الحقيقي إلى المصدر ليفيد المبالغة والقوة[4].

ويمضي الشريف الرضي يحلل الآيات بهذه الطريقة كما في تحليله لقوله تعالى: (فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)[5] وقوله تعالى: (وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا)[6] وقوله تعالى: (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)[7] [8].

---

(1) ابراهيم: ١٨.

(2) انظر: تلخيص البيان ،الرضي، ص ١٢٩ – ١٣٠.

(3) آل عمران: ١٨٦.

(4) انظر: تلخيص البيان، الرضي، ص ٤٩.

(5) الحاقة: ٢١

(6) الأنعام: ٩٦.

(7) الواقعة: ٢

(8) انظر: تلخيص البيان، الرضي، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

ويتعرض العز بن عبد السلام للمجاز بين الأبنية الصرفية في مواطن مختلفة من كتابه الذي تميز بكثرة العناوين الفرعية، إذ إن الآية الواحدة قد تصبح عنوانا فرعيا، وقد يذكر العنوان الفرعي دون أمثلة.

لعل محاولة العز بن عبدالسلام في تتبع المجاز بين الأبنية الصرفية أشمل محاولة وقع عليها البحث، اختلف فيها عن المفسرين الذين جاءت أفكارهم في هذا الصدد متناثرة بين الآيات القرآنية المتباعدة، فيحتاج تتبعها إلى جهد عظيم لا يقتصر على مفسر واحد، إنما على عدد كبير من المفسرين، ناهيك عن المجلدات الضخمة التي تقتضي من الباحث التتبع والتقصي والتحري.

يحاول العز حصر أمثلة المجاز بين الأبنية الصرفية فيما أسماه بمجاز التعبير بلفظ المتعلق عن المتعلق به في موطن واحد من كتابه موردا الأمثلة المختلفة على ذلك.

يذكر العز وصف الفاعل والمفعول بالمصدر تحت الحذف ويذكر أنه مختلف فيه: أهو مجاز بالحذف أم مجاز عقلي أم مجاز مرسل؟ فيقول: "وأما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فقد قيل إنه من مجاز الحذف، وقيل إنه من مجاز المبالغة في الصفة، ويجوز أن يكون بعض ذلك من مجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به"[1].

ويكثر من ذكر الأمثلة على ذلك، فمثال التعبير بالمصدر عن الفاعل أمثلة منها قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[2] أي يؤمنون بالغائب أو يؤمنون بذي الغيب، ومنها: "﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾[3] أي لقول فاصل أو أنه لقول ذي فصل.

---

(1) مجاز القرآن، العز بن عبد السلام، ص ١١٤ – ١١٨.

(2) البقرة: ٣

(3) الطارق: ١٣

وللتعبير بالمصدر عن المفعول أمثلة منها ما يحتمل المجاز بالحذف ومجاز التعبير بالمتعلق عن المتعلق به كقوله تعالى: (ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا)[1]أي ملهواً وملعوباً به، أو اتخذوا دينهم محل هزء ولعب أو ذا لهو ولعب[2].

وفي باب المجاز يذكر العز بن عبد السلام أنواعاً من التعلقات المصححات للمجاز باقتضاب شديد نقتبس منها ما يخص المجاز بين الأبنية الصرفية، إذ يقول: " فمنها تجوز العرب بلفظ العلم عن المعلوم، وبلفظ المعلوم عن العلم، وبلفظ القدرة عن المقدور، وبلفظ المقدور عن القدرة، وبلفظا الإرادة عن المراد، وبلفظ المراد عن الإرادة، وبلفظ الأمل عن المأمول، وبلفظ السمع عن المسموع، وبلفظ الوعد والوعيد عن الموعودبه من الثواب والعقاب، وبلفظ العهد والعقد عن الملتزم بهما، وبلفظ البشرى عن المبشر به، وبلفظ القول عن المقول فيه، وبلفظ النبأ عن المنبأ عنه، وبلفظ الأسم عن المسمى، وبلفظ الكلمة عن المتكلم فيه، وبلفظ اليمين عن المحلوف عليه، وبلفظ الأمر عن المأمور به، وبلفظ الحكم عن المحكوم به، وبلفظ القضاء عن المقضي به،وبلفظ العزم عن المعزوم عليه، وبلفظ الهوى عن المهوي به، وبلفظ الخشية عن المخشي، وبلفظ الحب عن المحبوب، وبلفظ الظن عن المظنون، وبلفظ اليقين عن المتيقن، وبلفظ الشهوة عن المشتهى، وبلفظ الحاجة عن المحتاج إليه، وبالاستطاعة عن المستطاع في قوله (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً

---

(1) الأعراف: ٥١.

(2) انظر: مجاز القرآن، العز بن عبدالسلام، ص ١١٤ – ١١٩.

مِّنَ ٱلسَّمَآءِ)[1] معناه هل يفعل ربك ما يستطيعه من 'إنزال... فهذه كلها من مجاز التعبير بلفظ المتعلق عن المتعلق به، أو بلفظ المتعلق به عن المتعلق"[2].

والعز بن عبد السلام في هذه الفقرة أوجز كثيراً، فكل كلمة تقوم مقام كلمة مما سبق هي آية قرآنية أو أكثر من آية، وقد قام بذكرها في فصول في أنواع من المجاز، وكأنه قصد بذلك حصر هذا النوع من المجاز في القرآن الكريم. لكنه توقف عند التعلق بين المصدر واسم المفعول والتعلق بين اسم المفعول والمصدر وهناك تعلق بين المصدر واسم الفاعل، وتعلق بين اسم الفاعل والمصدر، وتعلق بين اسم الفاعل والمفعول، وتعلق بين اسم المفعول والفاعل... الخ. ولها أمثلة كثيرة من القرآن الكريم.

ويذكر العز في الفصل الثالث والأربعون مجاز اللزوم ويضع تحته بعض أنواع المجاز العقلي.

ففي النوع الثالث عشر يذكر وصف الزمان بما يشتمل عليه ويقع فيه، كقوله تعالى: (إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ أَلِيمٍ)[3] وصف العذاب بالألم وهو صفة للعذاب الواقع منه[4].

وفي النوع الرابع عشر يذكر وصف المكان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه كقوله تعالى: (وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا)[5] و قوله تعالى: (رَبِّ ٱجۡعَلۡ

---

(1) المائدة: ١١٢.

(2) مجاز القرآن، العز، ص ١٤٧ – ١٤٨.

(3) هود: ٢٦

(4) مجاز القرآن، العز، ص٢٨٧

(5) ابراهيم: ٣٥.

هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا)[1] وقوله تعالى: (وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ)[2] وصف البلد بالأمن وهو صفة لأهله.

وفي النوع الخامس عشر يذكر وصف الأعراض بصفة من قامت به، كما في قوله تعالى: (وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ)[3] وصف القرآن بالحكم أو الحكمة، وكلاهما وصف للمتكلم به.

وبهذا يعتبر العز بن عبد السلام المجاز بين الصيغ الصرفية إما من مجاز الحذف أو المجاز المرسل الذي علاقته التعلق الاشتقاقي أو المجاز العقلي، وقد يحتمل المثال الواحد أن يكون مجازاً بالحذف أو مجازاً مرسلاً أو مجازاً عقلياً[4].

ويتتبع ابن القيم إمام الجوزية العز ابن عبد السلام في أقسام مجاز التعبير بلفظ المتعلق به عن المتعلق، فهي الأقسام نفسها عند العز، لكن العز كان أكثر وضوحاً فابن الجوزية كان ملخصاً لما أورده العز بن عبدالسلام.

ولعل ما يميز ابن الجوزية في أقسام مجاز التعبير بلفظ المتعلق به عن المتعلق أنه يحاول حصر أنواع هذا المجاز في القرآن فهو يستخدم عبارة "وهو في القرآن كثير" وأحياناً يستخدم "هو في القرآن العظيم في موضعين" ومثال ذلك:

أ- التجوز بلفظ الوعد والوعيد عن الموعود من ثواب وعقاب وهو في القرآن كثير.

ب- إطلاق اسم البشرى على المبشر به وهو في القرآن كثير

---

(1) البقرة: ١٢٦.

(2) التين: ٣.

(3) يس: ٢

(4) مجاز القرآن، العز، ٢٨٩ – ٢٩٠.

ج- إطلاق اسم القول على المقول فيه وهو في القرآن كثير.

د- إطلاق اسم النبأ عن المنبأ به وهو في القرآن كثير.

ه- إطلاق الاسم على المسمى وهو في القرآن كثير.

و- التجوز بلفظ العزم عن المعزوم عليه وهو كثير في القرآن.

أما ما ورد في القرآن في موضعين، فهي كالتالي:

أ- إطلاق اسم الظن على المظنون، وهو في القرآن العظيم في موضعين.

ب- إطلاق اسم اليقين على المتيقن وهو في القرآن العظيم في موضعين.

ج- إطلاق اسم الشهوة على المشتهى وهو في القرآن العظيم في موضعين[1].

هذا كله يدل على أن المجاز بين الصيغ الصرفية موجود بكثرة في القرآن إلى حد القول إنه لا يمكن حصر كل أنواع هذا المجاز.

إن ابن القيم يختلف عن العز بن عبد السلام بأنه حصر المجاز بين الصيغ الصرفية في المجاز اللغوي فلا يرد له ذكراً في المجاز بالحذف أو المجاز العقلي.

وقد تبع الزركشي والسيوطي ابن القيم بجعل المجاز بين الأبنية الصرفية من المجاز اللغوي تحت ما أسموه إقامة صيغة مقام أخرى.

وإذا كان العز بن عبد السلام وابن القيم قد حصرا المجاز بين الأبنية الصرفية في المصدر بمعنى المفعول والمفعول بمعنى المصدر فإن الزركشي والسيوطي قد أضافا إلى

---

[1] انظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن القيم إمام الجوزية ، ٢٨ – ٣٥.

المجاز بين الأبنية الصرفية فاعل بمعنى مفعول، ومفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول، واسم الفاعل بمعنى المصدر، واسم المفعول بمعنى المصدر، ووصف الشيء بالمصدر[1].

[1] انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج ٢، ص ٢٨٥. وانظر: الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج٢، ص٩٧

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أ- إنّ حدّ النِّيابة بين الأبنية الصرفية يشبه حد المجاز، ففي كليهما خروج على الوضع اللغوي.

ب- قد تحتمل اللفظة الواحدة أكثر من صيغة في القراءات القرآنيـة، وكلهـا صـحيحة، والفيصل في صحتها هو:

١) أنّ للفظة أكثر من قراءة، مثل: " غَرْفة " و" غُرْفة "، و"كَرْهاً" و"كُرْها "، و"حَصَب " و" حَصَب "، و"جَهْرة " و" جَهَرة"، و "رغْداً" و "رَغَداً"، و "يبْـساً" و يَبَساً" و "يُبْساً"، و "دأْباً" و دأَباً".

٢) استقامة المعنى بأكثر من حركة، مثل: " مَرَحاً " و"مَرِحاً ".

ج – ثمة طرق متعددة للتوجيه النحوي في تعدد الإعراب عند المفسرين، استندوا فيها إلى الوسائل التالية:

١) المعنى اللغوي.

مثالٌ من ذلك قوله تعالى: (وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا)[1]

فإن كانت " سرّاً" تعني الجماع فهي مفعول به ثان. وإن كانت تعني الإخفاء فهي منـصوبة على الحال من المضمر في "تواعدوهنّ"، والمفعول به محذوف.

٢) الحركة الصرفية.

---

[1] البقرة: ٢٣٥

مثالٌ من ذلك قوله تعالى: (إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ)[1]

فعلى قراءة الضم تعرب " غُرفة " مفعولا به، وعلى قراءة الفتح تعرب "غَرفة "مفعولا مطلقا، والمفعول به محذوف.

٣) الحركة الإعرابية.

مثالُ من ذلك قوله تعالى: (فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ)[2]

قرئت "سواء "بالرفع والنصب والجر، فمن نصب فعلى المصدر، ومن جرّ فعلى النعت، ومن رفع فعلى تقدير "هي سواء "

٤) التقدير: مثال ذلك قوله تعالى: (قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا)(٣)

(قصصا) منصوب بفعل مقدر من لفظه

٥) التأويل: وهو واضح في كل الرسالة.

د. قد تنتقل دلالة المصدر الذي يكون بمعنى اسم الفاعل إلى اسم المفعول إن تغيّر صاحب الحال، مثال ذلك قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً)[4]

فإذا كان صاحب الحال "الساعة " فإن "بغتة " بمعنى "باغتة " وإن كان صاحب الحال مفعول "جاءتهم "فإنها تكون بمعنى" مبغوتين ".

---

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) فصلت: ١٠

(٣) الكهف: ٦٤.

(٤) الأنعام: ٣١.

هـ. لا يمكن حصر النِّيابة في نوع من أنواع المجاز، فهي تحتمل المجاز اللغوي والمجاز العقلي والمجاز بالحذف.

ولعلّ أظهر ما تتمثل فيه النِّيابة المجاز المرسل الذي يقوم على علاقة التعلّق الاشتقاقي والمجاز العقلي.

و. الدعوة إلى تبني رأي المبرد في قياس وقوع المصدر المنكر حالاً إذ ا كان نوعاً من فعله.

ز. الدعوة إلى دراسة الصيغ الصرفية من زاوية المجاز، فهناك صيغ كثيرة لاتحمل معناها الحقيقي، مثل: المفرد بمعنى المثنى، والمثنى بمعنى المفرد، والمثنى بمعنى الجمع، والمثنى بمعنى المفرد، والجمع بمعنى المفرد، والجمع بمعنى المثنى، وجمع القلة بمعنى جمع الكثرة، وجمع الكثرة بمعنى القلة، والماضي بمعنى المضارع، والمضارع بمعنى الماضي...الخ.

ح. الدعوة إلى الاهتمام بالقراءات القرآنية، ففيها كثير من اللغات واللهجات التي تثري البحث اللغوي في جميع مستوياته، وتوجيه الباحثين إلى ذلك.

فهرس الآيات القرآنية

البقرة		
الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	٦	٧٦
خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ	٧	١٨٥
(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)	١٠	١٨٦/١٧٦
(فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ)	١٦	١٧١/١٦٢
ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ	٢٢	١٠٢
وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ	٣٥	٦٩
وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ	٥٥	٧٢
وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ	٦٧	١٨٤/١١٢

بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ		
بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ	١١٧	١٦٣
وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا	١٢٦	١٩٤/١٨٧
وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ	١٦٨	١٢٠
وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ	١٧٧	١٩٨/١٥٧/٥٤
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	١٨٣	١١٧
وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ	١٨٩	١٦٥
وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ	٢١٣	٥٢
وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ	٢١٦	٥٩
نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ	٢٢٣	١٧٦/٩٠
وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ	٢٢٤	١٢٠
وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۚ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ ۚ	٢٣١	٨٤

لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا	٢٣٥	١٩٧/٥٥
مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ	٢٤٥	٩٨
(فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا	٢٤٩	١٩٨/١١٨/٣٢
وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ	٢٥٥	١٨١
ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا	٢٦٠	١٥٨/٤٩
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ	٢٦٤	٨٥
ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ	٢٧٤	٥٥
آل عمران		
زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ	١٤	١١٥

إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ	١٩	١٥٣
وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ	١٨٦	١٨٧/١٧٥
فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ	١٩٥	١٢١
لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ	١٩٨	١١١
النساء		
وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا	٤	١١٦
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ	٢٩- ٣٠	٨٧

بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا		
إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا	١٠	٥٩
وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا	٢٠	٨٩
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا	٤٣	١١٣
وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا	١٥٦	٨٨
المائدة		
يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ	١٣	١٣٢/١٢٨
وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ	٢٧	١٢٥

لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ		
إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ	٣٣	١٨٤/٧٩
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ	٩٥	٩٦
(هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ)	١١٢	١٩٣
الأنعام		
وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ	١	٥٨
قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا	٣١	١٩٨/٧٤
فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ	٩٦	١٩٠/١٠٦

وَقَالُوا هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ	١٣٨	٩٩
وَقَالُوا مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ	١٣٩	٣٩
قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ	١٤٠	٧٠
ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا	١٥٤	٨٠
الأعراف		
وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ	٤	٨٠
حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ	٣٨	٩٨
(ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا)	٥١	١٩٢
يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا	٥٤	٤٢
وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا	٥٦	٥٢

إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ	٨١	٧٢
فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا	١٤٣	٩٢
(وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ)	١٧٠	٢٢
إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ	٢٠١	١٣٠
الأنفال		
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ	١٥	٤٧
التوبة		
وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ	١٠٧	٨٥
أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ	١٠٩	١٢٦

يونس		
وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا	٦٧	١٥٩
وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا	٩٠	٥٣
هود		
(إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ)	٢٦	١٩٣
لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ	٤٣	١٣٧
(ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ)	٦٥	١٣٦
يوسف		
نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ	٢	١٠٧
(وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ)	١٨	١٦٢/٣٣
وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ	٢٠	١٦١/٩٢
قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ	٤٧	٦٦
(وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا	٨٢	١٥٦/٢٨

فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ)		
(وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ)	١٠٩	١٠٩
الرعد		
هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ	١٢	٥١/٤٦
إبراهيم		
فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ	٣	١٧٤
فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ	١٨	١٩٠
قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ	٣١	٥٥
النحل		
هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ	١٠	١٢٢
(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ	٧٣	١٠٢
الإسراء		
(وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا	٣٧	١٨٤/٦٨/٦٠
(حِجَابًا مَّسْتُورًا)	٤٥	١٤٣/٢٨
(إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا)	١٠١	١٤٤

الكهف		
فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا	١١	١٠٩
قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا	٦٤	١٩٨/٦٧
إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلاً	١٠٧	١١١
مريم		
وَكُنتُ نَسْيًا	٢٣	١٠٠
جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا	٦١	١٤٣
تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا	٩٠	٩٥
طـه		
فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا	٧٧	٦٥
أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا	٨٦	٩٣
قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي	٩٦	١١٤
وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى	١٢٩	٨٢

الأنبياء		
أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا	٣٠	٩٠
كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ	٣٥	٧٥
وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ	٩٠	٧١
إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ	٩٨	١٠٥
الحـــــج		
إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ	٢٥	١٦٣/٧٧
المؤمنون		
مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ	٦٧	١٢٨
أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ	١١٥	٦٨
النور		
ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ	٣٥	٥٧
وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ	٥٣	٥٠

قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا	٦٣	٨٣
الفرقان		
فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا	٤	٦٠
(وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا)	٢٢	١٠١
وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا	٦٢	٧٥
الشعراء		
وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ	١٥١	١٧٤/١٦٩
النمل		
إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ	٧	١٠٨
القصص		
وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا	٣٤	٩٨
أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ	٥٧	١٠٤

العنكبوت		
جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا	٦٧	١٣٧
الروم		
وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا	٢٤	٥٢
لقمان		
(هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ)	١١	١٨١
وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ	١٤	٩٤
السجده		
يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا	١٦	٥٢
سبأ		
(رَبَّنَا بَـٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)	١٩	١٦٨/١٥٧
يس		
(وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ)	٢	١٩٤
وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ	٤٠	٢٠
الزمر		
يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ	١٦	١٠
وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ	٦٧	١١٤
غافر		
وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟	٤٧	٦٤

لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ		
فصلت		
قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ	٩-١٠	١٩٨/١٢٤/٧٩
الشورى		
وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ	٤٣	١٨٧
الدخان		
وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ	٢٤	٤٨
الأحقاف		
وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا	١٥	١٨٥/٥٨
محمد		
(فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ)	٤	٥١
(فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ)	٢١	١٦٢
الفتح		
إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا	١	١٨٠
الحجرات		
إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ	٤	١٢٠

أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ		
الذاريات		
(قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ)	١٠	٣١
النجم		
لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ	٥٨	٤١
الواقعة		
لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ	٢	١٩٠/١٢٨
الملك		
(ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ)	٣	١٢٣
قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ	٣٠	٤٧/٣٤

القلم		
بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ	٦	١٣٥
الحاقة		
فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ	٥	١٣٣/٤١
وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ	٦	١٣٣
فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ	٨	١٢٨/٤١
فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ	٢١	١٥٥/١٣٩/١٣٧

نوح		
ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا	٨	٨٦
الجن		
وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا	١٢	٦٥
المزمل		
إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا	٦	١٦٧/١٢٩
المرسلات		
فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا * عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)	٥-٦	٦١
النبأ		
(أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا)	٦	١٢٣
جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا	٣٦	٨٣
النازعات		
يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ	١٠	١٤٠

الطارق		
مَّآءٍ دَافِقٍ	٦	١٣٧/٢٨/٢٢
الغاشية		
لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً	١١	١٢٨
الشمس		
كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ	١١	١٣٣
التين		
(وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ)	٣	١٩٤

العاديات		
وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا	١	٤٨
القارعة		
(فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ)	٦- ٧	٣٠

فهرس الأبيات الشعرية

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ		وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ	١٣٨
تَرْتَعُ مارتَعَتْ حَتَّى إِذا أَدَّكَرَتْ		فإنَّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ	١٦٦/١٥٧/٣٤
سيذكرني قومي إذا جدّ جدّهم		وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر	١٧٣
دَعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها		وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي	١٦٠
حَدِّثْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ		لِلْغَدْرِ خَائِنَةً مُغِلَّ الإِصْبَعِ	١٧١
قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعِي		عليَّ ذنباً كلَّهُ لم أَصْنَعِ	
من أنْ رَأَتْ رأسي كرأس الأَصْلَعِ		ميز عنه قُنْزَعاً عن قُنْزَعِ	
مَرُّ الليالي أَبْطَئِي أو أَسْرِعِي		أفناهُ قيلُ اللهِ للشمس: اطلع	
تَحِيَّةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ			١٨٦
إنَّ البَلِيَّةَ مَنْ يُمَلُّ حديثُهُ		(فانشَخْ) فؤادَكَ من حديث (الوَامِقِ)	١٣٧/٤٤
وأنت لنا نُورٌ وغَيْثٌ وعِصْمَةٌ		ونَبْتٌ لمن يَرْجو نَدَاكَ وَرِيقُ"	٥٧
بَدَتْ قَمَراً ومَالَتْ خُوطَ بانٍ		وفَاحَتْ عَنْبراً وَرَنَتْ غَزالاً	١٦٧
أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وإِنَّنِي على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسلِماً		لَبَيْنَ رِتَاجٍ مُقْفَلٍ ومَقَامِ وَلا خارِجاً مِنْ فِيَّ زُورَ كَلامِ	١٢٧
لَقَدْ لُمْتَنَا يا أُمَّ غَيْلَانَ في السُّرى		ونِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ	١٧٣
إِنَّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَكَمْ		أَنْ تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُمْ	١٠
رَخِيمُ الكَلامِ قَطِيعُ القِيامِ		أَمْسَى الفُؤادُ بِها فاتِناً	١٥٥

المصادر والمراجع

- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ـ - ٩١١ هـ)، تقديم وتعليق مصطفى ذيب البغا، ط ٢، دار ابن كثير،دمشق - بيروت، دارالعلوم الإنسانية، دمشق - حلبوني، ١٤١٤ - ١٩٩٣.
- **أسرار البلاغة في علم البيان**، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني (- بعد سنة ٧٢٩ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي (- ٩١١)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- **الأصول**، دراسة ابيستمولوجية **لأصول الفكر اللغوي العربي**، تمام حسان، ط١، دار الثقافة - المغرب - ١٩٩١م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي(- ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم**، دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.

- **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بالنحاس (- ٣٣٨هـ)، ط١، دار ومكتبة الهلال، دار البحار، ٢٠٠٤م.
- **الإيضاح**، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (- ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان. ط٢، عالم الكتب، بيروت- لبنان. ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**، الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ)، شرح وتعليق وتنقيح حمد عبد المنعم خفاجي، ط ٣، دار الجيل - بيروت.
- **البحر المحيط**، محمد يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(- ٧٤٥هـ)، دراسة وتعليق وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوني وأحمد النجولي الجمل، قرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(- ٧٩٤هـ)، تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي، وجمال حمدي الذهبي، وابراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- **البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وإسلوبية للنص القرآني**، تمام حسان، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة(- ٢٧٦هـ)، شرحه ونشره: أحمد صقر.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (- ١٢٠٥ هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م. مطبعة حكومة الكويت.

- **التبيان في البيان**، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله الطيبي (- ٧٤٣هـ)، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤.
- **التبيان في إعراب القرآن**، محب الدين أبوالبقاء عبد الله بن الحسين العكبري(- ٦١٦هـ)، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية.
- **التحرير والتنوير**، محمد، الطاهر إبن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الجرجاني(- ٨١٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: ابراهيم الأبياري، ط ٢،دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، محمد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري، (- ٦٠٤هـ)، قدم له: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي (-٤٠٦هـ)، تحقيق وتقديم: علي** محمود مقلد، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، ١٩٨٦.
- **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (- ٣٧٠ هـ)، حققه: وقدم له عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤ - ١٩٦٤.
- **التوقيف على مهمات التعاريف**،محمد عبد الرؤوف المناوي(- ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر،بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سورية.

- **جامع البيان في تأويل القرآن**،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (- ٣١٠ هـ)، ط٣، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي (- ٦٧١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- **جامع العلوم (الملقب بدستور العلماء)**، عبدالنبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (-١١٨٠هـ)، تحقيق: علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ١٩٩٧.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (- ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد.
- **الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي**،جورج متري عبد المسيح، هاني جورج تابري، تصدير محمد مهدي علام، مكتبة لبنان.
- **الدر المصون في علم الكتاب المكنون**، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن ابراهيم، المعروف بالسمين الحلبي(- ٧٥٦هـ)، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود وجاد مخلوف جاد وزكريا عبد المجيد النوني، قدم له وقرظه: أحمد محمد صبرة،ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني (-٤٧١ هـ)، صحح أصله محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي، علق عليه محمد رشيد رضا، ط١، دار المعرفة، لبنان،١٤١٥هـ - ١٩٩٤

- **ديوان الحطيئة**، شرح يوسف عبد، ط١، دار الجيل بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- **ديوان الخنساء**، (- ٢٤ هـ)، تحقيق أنور سويلم، ط ١، دار عمار - الأردن، ١٤٠٩، ١٩٨٨.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر - بيروت.
- **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتعليق حنا نصر الحتي، ط١، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١١ - ١٩٩١.
- **الرسالة البيانية**، أبو العرفان محمد بن علي الصبان(-١٢٠٦هـ)، تحقيق مهدي أسعد عرار، ط١منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.، ٢٠٠٥م.
- **الرسالة الفارسية في المجاز**، إبراهيم عصام الدين الأسفراييني (- ٩٥١هـ)، دراسة وتحقيق: علي رمضان الجربي، منشورات جامعة ناصر الخمس، الجماهيرية العربية الليبية، ط ١، ١٩٩٧.
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين السيد، محمود الألوسي البغدادي(- ١٢٧٠هـ)، ج١، تحقيق محمود الشرقاوي،١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين السبد،محمود الألوسي البغدادي(- ١٢٧٠هـ)، ج١٢، ج١٧، ج١٨، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- **الاستغناء في قضايا النحو والصرف**، زين كامل الخويسكي، ط٤، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
- **شرح ابن عقيل**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني المصري،(- ٧٦٩هـ)، على ألفية ابن مالك.
- **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي(- ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- **شرح ديوان جرير**، مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٢ - ١٩٩٢.
- **شرح كتاب الحدود في النحو**، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (- ٩٧٢هـ)، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مكتبة وهبة - القاهرة.
- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (-٦٤٣ هـ)، عالم الكتب - لبنان.
- **شروح التلخيص**، وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس

الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وقد وضع بالهامش، كتاب الايضاح.

- **شعر عمرو بن معد يكرب** (- ٢١ هـ)، تحقيق مطاع الطرابيشي، دمشق، ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (- ٣٩٥ هـ)، حققه وضبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، مكتبة المعارف - بيروت.

- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، اسماعيل بن حماد الجوهري (- ٤٠٠ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار،ط٤، دار العلم للملايين، بيروت- لنان، ١٩٩٠م.

- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، بهاء الدين أبي حامد بن علي بن عبد الكافي السبكي (- ٧٧٣هـ)، تحقيق: خليل ابراهيم خليل، ط١ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(- ١٧٥هـ)، تحقيق مهدي المخزومي و ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- **ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية**، محمود سليمان، ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

- **ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل**، عبد الفتاح أحمد الحموز،ط١، دار عمار، الأردن - عمان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **الطراز**، يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليمني (- ٧٤٥هـ)،دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، المنتخب حسين بن أبي العز الهمذاني(- ٦٤٣هـ)، تحقيق: فهمي حسن النمر و فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة – الدوحة.
- **الفسر: شرح إبن جني الكبير على ديوان المتنبي**، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (-٩٢هـ) تحقيق: رضا رجب، ط١، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٤.
- **الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان**، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم إمام الجوزية (- ٧٥١هـ)، بإشراف لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال، بيروت - لبنان.
- **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (- ٨١٧ ه)، دار الجيل بيروت.
- **الكتاب**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(- ١٨٠)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ط ١، دار الجيل، بيروت.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(-٥٣٨هـ)، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (- ١٠٩٤ هـ)، ط ٢، قابلة على نسخه خطيه وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (- ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط١،ن ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- **اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج**، سمير شريف استيتية، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ١٤٢٥، ٢٠٠٥.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر المثنى التميمي(- ٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- **مجاز القرآن، ويسمى الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز**، أبو محمد عز الدين عبد العزيز ابن عبد السلام السلمي الشافعي، (- ٦٦٠هـ). القسم الأول: حققه وقدم له محمد مصطفى بن الحاج، ط ١١٤٠،١هـ/ ١٩٩٢. منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. الجماهيرية العظمى – طرابلس.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطيةالأندلسي (- ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **المحصول في علم أصول الفقه**، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (- ٦٠٤ هـ)دراسة وتحقيق: جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السيوطي (- ٩١١ هـ)، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل ابراهيم، محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م،ن شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان.

- **المسائل البصريات**، أبو علي الفارسي(- ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.
- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي(- ٤٣٧هـ)، ط٢، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤.
- **المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والإزدواجية**، سمير شريف استيتية، ١٩٩٥.
- **معاني القرآن**، أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (- ٢٠٧هـ)، اعتنى به: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(- ٢١٥هـ)، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، ط ١، عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج (- ٣١١ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار الحديث، ١٤١٤ هـ، - ١٩٩٤م.
- **معجم مصطلحات الألسنية**، مبارك، مبارك، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٥م.
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفيه**، محمد سمير نجيب اللبدي، ط٣، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- **معجم علم اللغة النظري**، محمد الخولي، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- **المعجم المفصل في النحو العربي**، عزيزة فوال بابيتي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، المنسوب إلى عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(- ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد ابراهيم عبادة، مكتبة الآداب.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(- ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **مفتاح العلوم**، أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي(- ٦٢٦هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: عبد الحميد الهنداوي، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- **المفردات في غريب القرآن**، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(٥٠٢ - هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري (- ٥٣٨ هـ)، حققه وعلق عليه: محمدمحمد عبد المقصود، وحسن محمد عبد المقصود، تقديم محمود فهمي حجازي، دار الكتاب اللبناني.
- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(- ٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م. دار الجيل – بيروت.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان.
- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(- ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، حسن خميس سعيد الملخ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٠م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي(– ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

الرسائل والدوريات

- **الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم**، عبـدا لله الهتـاري، زسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤.
- **بين الأصالة والنِّيابة في النحو العربي**، عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، حولية كليـة اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **ظاهرة التبادل اللغوي بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول**، دفع الله عبدالله سليمان، مجلة جامعة الملك سعود، مج ١، الآداب (١،٢)، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- **ظاهرة الإستغناء في الدراسة اللغوية**، رزق الطويل، مجلة كلية اللغة العربيـة،ع١، ١٤٠١/ ١٤٠٢.
- **ظاهرة النيابة في العربية**، عبدا لله صـالح بـابعير، رسـالة جامعيـة، الجامعـة المستنصرية، ١٩٩٧.
- **النيابة في الأبنية الصرفية**، نهاد فليح حسن، القسم الأول، مجلة آداب المستنصرية،
- ع ٢٤ - ٢٥،، ١٩٩٣ م - ١٩٩٤ م
- **النيابة في الأبنية الصرفية**، نهاد فليح حسن، القسم الثاني، مجلة آداب المستنصرية ع ٢٦، ١٩٩٥.
- **علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة:- الإشكالات النظرية والمنهجية**، عثمـان ابن طالب، وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بـالمغرب ٢١-٢٤ ابريـل ١٩٨٧م. إعداد عبد القادر القاسي الفهري، ادريس السنغروشي، ومحمد غاليم.

م- **في أساليب اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه**، جميل الملائكة. اللسان العربي – مجلة دورية للأبحاث اللغوية ونشاط الترجمة والتعريب – مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي- الرباط، ع٢٤، سنة ١٩٨٥م..

المنهجية العامة لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التنميط، محمد رشاد الحمزاوي، اللسان العربي، ع ٢٤، ١٩٨٥ م.

م- **وضع المصطلح العربي في النحو والصرف**،الموسم الثقافي الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، عمان – الأردن.

Abstract

Functional Shift and Metaphor in Holy Qur'an (Morphological Structures as Example)

Written by: Salem M. Alkhwaldeh

Supervised by: Prof. Samir Sh. Steitiya

This study investigated the following:

a) Describing via the root of the verb
b) The occurrence of derivatives (the present and the past participle) as the root of verbs
c) The use of the present participle as the past participle, and the past participle as the present participle

The problem of the study is the multiple I'rab and metaphors in the positions of functional shift within the morphological structures in holly Qur'an.

The significance of the this study stems from the following:

a) tracking the concept of *functional shift* aiming at exactly defining it. This concept have been problematic in old and modern linguistics.
b) Identifying the multiple I'rab for in the positions of *functional shift* as well as the interpreters' approaches in deciding their I'rab.
c) Tracking the inter-relation between *functional shift* and metaphor as recognized by linguists, Holly Qur'an interpreters, and the scientists of Holly Qur'an.

This study consists of an introduction, three chapters, and a conclusion. These are:

- The introduction investigated the problem and the significance of the study.
- Chapter One: the concept of the *functional shift*

The study tracked the concept of *functional shift* as recognized by traditional and recent linguists. It showed the concept's defects and tried to provide an accurate definition of it.

- Chapter Two: *functional shift* within the morphological structures in Holly Qur'an *"a syntactic study"*

The study investigated the different forms of the root of verb that denote the subject or the object. Moreover, it studies the present participles and the past participles which may function as the root of verb, and it showed the multiple I'rab by the interpreters.

- Chapter Three: functional shift and metaphor in the morphological structures in Holly Qur'an

In this chapter, the study dealt with the relation between functional shift and metaphor as recognized by linguists, syntacticians, interpreters, and the books of metaphor of Holly Qur'an because there are many opinions concerning *functional shift* varying between logical metaphor and lexical metaphor.

- The conclusion listed the study's results. The most significant finding is that *functional shift* can not be narrowed to one type of metaphor. Metaphoric possibilities include lexical, logical and elliptic metaphor. However, *functional shift* is best illustrated in conceptual metaphor, which is based on the relation between derivative relevance and logical metaphor.